

AP 14/1

AP
A₂
8°
4/12

هـ - زلة خالية لطيفة علي شرح مشيخ الاسلام مؤمن ابيساعوجي

تأليف العالم العلامة الشيخ الحبر الفهامة الشيخ

• محمد بن ابراهيم الرعي الشافعي مذهباه •

نفعنا الله ببركاته في الدنيا 6

والاحزة ونفقتا بعلو

• في الوارثين •

امین الله

65

२१६७ २॥ ॥ १॥ ॥ ४

۱۱ اامح ۱۱ امو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمد المن نطقت بوجوداته برؤيته وافاض علي انواع مكنونه
اجناس النعم بحكمته ورحمته وصلي الله وسلم علي سيدنا محمد اشرف
الانبياء والمرسلين وعلي اله واصحابه الازكياء والتابعين لهم باحسان الي
يوم الدين **وبعد** فيقول الفقير الي الله تعالى محمد بن ابراهيم الدججي هذا
تعليق لطيف علي شمس شيخ الاسلام ملحق ايساغوجي نافع ان شاء الله تعالى
من احسن نيته وظهر طويته **قوله** الحمد لله الذي منح احبته الخ افتتح
كتابه بالحمدلة اقتدا بالكتاب العزيز وعملا بالاخبار واختار الجملة الاسمية
علي الفعلية للدلالة علي الثبات والدوام وقوله منح احبته باللفظ قال
شيخنا ينبغي ان يراد من محبة الله ومحبة الله والاول مستلزم للثاني
وكذا العكس اذ من لم يصدق باحد من رسل الله لا يصدق عليه انه تحب الله
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وعدي منح وهو بمعنى اعطي
بالامع انه يتهدى بنفسه تقول منحت زيدا كذا لانه ضمنه معنى خص
اه وقوله باللفظ البانيه داخله علي المقصور قال الرماميني في شمس
معني اللبيب عند قول المتن وتختص الهمة باحكام الارلي ان يقول
وتختص بها احكام لان الفصيحة دخول الباء علي المقصور عليه اي
فكان ينبغي للسارح ان يقول حيث ضمن منح معنى خص الحمد لله
الذي منح باحبته اللطف والتوفيق قال ابن الملا في شرحه علي المعنى
وما قال الرماميني من الاولويه ممنوع لان قولهم الفصيحة دخول الباء
علي المقصور عليه محله في غير مادة الاختصاص اما هي فالفصيحة
دخولها علي المقصور كما فعل صاحب المعني وكذا يقال هنا في عبارة

الشم

الشم واللطف معناه الرفقة والرفق الذي من لوازمهما انفعال النفس فيؤخذ
في حقه تعالى باعتبار غايته التي هي الاحسان او ارادة الاحسان قال
شيخنا فان قلنا **لا يختص اللطف** عن احبه الله تعالى قال الله تعالى
الله لطيف بعباده قالوا اطلق وصف العبودية فافاد ان اللطف يشمل
كل احد حتي الكافر فكيف يضمن منح معنى خص مع ان اللطف لا يختص
عن احبه الله قلنا ال في اللطف للكمال اي اللطف الكامل علي ان الخصوص
ليست باللفظ فقط بل في اللطف والتوفيق معا ومن احبهم الله محفون
باللطف وان لم تربت بلاياهم فان بلاياهم في طيها الطاف كتكفير ذنوب وتواب
او كثرة شهود الله تعالى بان كان من ابتلي بشهد الله حال البلوي الشرم من
من شهوده له حال عدمها ومن هنا قال ابن عطاء الله وورد الغافات من ه
اعباد المردين **قوله** والتوفيق هو خلق قدرة الطاعة في العبد زاد بعضهم
وتسهيل سبل الخير اليه لئلا يرد الكافر فانه ليس موقفا مع ان فيه قدرة
الطاعة ولا حجة الي هذه الزيادة لان القدرة عند المحققين من المتكلمين عرض بقا
الفعل لا يتقدم عليه ولا يتاخر فيلزم من خلق قدرة الطاعة وجود الطاعة
فالكافر ليس له قدرة طاعة بالمعني المذكور نعم لا نكرانه مستطيع الاستطاعة
غير القدرة لكن قد تطلق القدرة علي الاستطاعة علي سبيل التسامح في
اصطلاح المتكلمين فيكون قادر علي الطاعة بمعنى انه مستطيع لا انه قادر بالمعني
المصطلح عليه اه شيخنا مع ادني زياده **قوله** ويسر لهم سبل التصور وهو
التصديق اي سهل لهم الذهاب بانكارهم حتي ادركوا ماهيات المفردات وسبب
المركبات **واعلم** ان حصول صورة الشيء في الذهن المسماة بالعلم فتقسم
الي تصور وتصديق والتصور الواقعة تسمية للتصديق هو حصول صورة

الشي في العقل بشرط عدم الحكم ويسمى عندهم بالتصور الساذج واما
التصديق فقد وقع فيه خلاف في انه مركب او بسيط فذهب الامام
الي انه مركب من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور
النسبة الحكمية التي هي مورد الاجاب والسلب وتصور الحكم فهو مركب
عنده من اربع تصورات ولا يرد عليه ان التصورات عنده كلها ه
ضرورية فيلزم ان يكون التصديق ضروريا مع انه ينقسم الى ضروري ونظري
لجواز كونه هذا التصور المسمى بالحكم مخالفا لساير التصورات ومختصا
من بينها بجواز كونه نظريا والتصديق عند الحكم هو الحكم فقط والتصورات
الثلاث شروط لا شطون بخلافه عند الامام كما تقدم والتصديق ه
عندهم بسيط وعنده مركب وينبغي ان يراد بسبيل التصور المعرفات
وسبيل التصديق الحج والاقبسية فان الموصل الي التصور هو
المعرفات والموصل الي التصديق هو الاقبسية فشبه المعرفات والاقبسية
بالسبيل واستعمل لفظ السبيل فيهما علي طريق الاستعارة المتخفية
والقرينة ذكر التصور والتصديق ويصح ايضا ان يكون شبه التصور
والتصديق بموضع بعيد لا يتوصل اليه الا بعد سلوك طريق الطويل
بدليل ذكر التيسير تشبيها مضمرا في النفس علي طريق الاستعارة ه
بالكناية واشبات السبيل تخيل **قوله** علي اشرف خلقه حتي الانبياء
والرسل واشرف بيته علي الانبياء والرسل بتفضيل من الله تحكما اختيارا
لان الموجب للتفضيل فضائل وجدت فيه عليه العلاء والسلام دونهم كذا
نقله شيخنا عن بعض ائمه **قوله** الهادي الي سوا الطريق اي الدال و
سياتي لذلك مزيد بيان عند قول المص ونسالة الهادية والسوا ه

المستقيم

3
المستقيم والمراد بنسول الطريق دين الاسلام وهو من اضافة الصفة
الي الموصوف اي الطريق السواء اي السوي اي المستقيم **قوله**
الهادي يجمع حايرو من الحيازة وهي الضم والجمع قال في المصباح خربت
الشي احوزة حوز او حيازة صمته وجمعه اي الجامعي للمدق
قوله للمصدق اي في اقوالهم اصاله وفي افعالهم واعتقادهم **قوله** فهذا
والتحقيق هو احكام الامور وانتانها علي الوجه الحق **قوله** فهذا
الشرح في اللغة الشقة قال تعالى لم نشرح لك صدرك ويطلق لغة ايضا علي
الكشف والابصاح وعرفنا اسم الالفاظ مرتبت ترتيبا خاصا باعتبار
دالتها علي المعاني بنا علي المختار عند المحققين من ان اسامي
الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث
دالتها علي المعاني المخصوصة **قوله** الكتاب هو معنى مكتوب اي مجموع
او بمعنى كاتب اي جامع من الكتب وهو لغة الضم والجمع وعرفنا اسم
لجنس من الاحكام او الجملة من العلم فم يكتب في عرف الشرع علي كتاب
الله تعالى وفي عرف اهل العربية علي كتاب **سبويه** وفي اصطلاح الفقهاء
علي اسم لطيفة من المسائل الفقهية ولو عبر الكارح هنا برسالة ه
لكان انسب بكلام المص فيما ياتي فان المص سمي كتابه هذا رسالة لكونه
قليل الحجم كما هو المتعارف فيما بين المؤلفين حيث يسمون بهذا الاسم
ما صغر حجمه وقد يقال ان المص رحمه الله سمي كتابه رسالة بعضا
لنفسه والتم رحمه الله قصد سلوك طريق الادب مع المص فسمي
رسالة كتابا تعظيما له واجلا لارسلته **قوله** العلامة هو يشتد يد اللام
والتانيه وفي امثاله للمبالغة وهو الجامع لانواع العلوم المعقولة ه

المحقق والمنقول قال **عصام** في حواشي الجامي هذا اللفظ يعني لفظ
 علامة انما يناسب فيما بين العلم من جمع بين جميع العلوم العقلية
 والنقلية متعقبا بذلك ملاجبي حيث وصف ابن الحاجب بهذا
 الوصف لان ابن الحاجب ليس الا من العلم في العلوم النقلية فقط
 ولم يحصل الجمع بينهما الا القليل الشرازي بسبقه العلم المهم
 في جميع اقسام العلوم لا الله ما من علم الا وهو فيه اوحدي وما من
 مقصد الا وهو فيه المتقي وكان ملاجبي يني كلامه على عدم
 الاعتداد بالعلوم الفلسفية **قوله** اشير الدين معناه المختار لكذا
 او من كذا وهذا قبل العلمية والافتك من الكلمتين بعدها بمنزلة
 الرازي بن زير **قوله** الابهرى صبطه ملا تاليج بهمة مفتوحة
 وباموعدة كذلك ثم هائسا كنة نسبة الى قبيلة يقال لها ابهر
 وغلط متجعله بسكون الموحدة وفتح الها اه كلف وقع في مختصر
 الصحاح والقاموس وبهتر قبيلة من قبيلة والنسبة اليها بهراني
 علي غير قياس لان القياس بهراني فانظر هذا مع ما قاله ملا تاليج
 وحاصل ما يقال في هذا انه اذا لم يكن هناك الا قبيلة واحدة هـ
 مسماة بهرا فقط او بابهر فقط فبين كلامي ملا تاليج وكلام
 مختصر الصحاح والقاموس تناق واما اذا قلنا يحتمل ان القبيلة
 مسماة بهذين الاسمين فكلا النسبتين صحيحة لانها غلط كما
 قال ملا تاليج نعم تكون اذا قلنا ابهرى بسكون الباء نسبة علي غيره
 قياس هذا وقد قال السيوطي في لب الباب ان هناك بلدا معروفا
 من قري رجان او قرية من قري اصبهان يقال لها ابهر والنسبة
 اليها

قصاصه

اليها ابهرى كاحدي فعلي ما قاله الجلال لا غلط في النسبة اصلا
 ولا مخالفة قياس ولعله ثبت عند ملا تاليج ان الشيخ من القبيلة
 فصبطه بما تقدم **قوله** في علم المنطق اي في بيان المهم منه المشهور
 ان الظرفية في هذا وامثاله علي التشبيه من حيث ان البيانات ممكنة
 بغير هذه الالفاظ فكانت البيانات محيط بها فنسبه الشمول المعنوي
 بالشمول الظرفي وحاصله انه شبه الدال والمدلول وهما الالفاظ الدالة
 علي المعاني بالظرف والمطروفي الحسين بن جهم التمكن تشبيهها
 بمصر في النفس علي طريق الاستعارة بالكناية واثبت للمشبه هـ
 شيئا من ملايمات المشبه به وهو في تخيلا علي حد قولك اظفر
 المنية انشبت بفلان **قوله** بجل الفاظه في القاموس حل العقدة
 نقضها فافحلت والمراد ان الشئ يعقل من كيبه من الاسماء التي بيان الفاعل
 والمفعول وجود ذلك وتشبيهه فك نزل اليك الالفاظ بحل العقدة استعارة
 مصرية تبعية وتشبيه الالفاظ الخالية عن البيان المذكور بالشئ
 المعقد استعارة بالكناية واثبت الحيل تخيل **قوله** وبين سواده
 يحتمل مراد الكتاب وحي لا يد من تقدير مضاف اي مراد مولفه فيكون
 مجازا بالحذف علي حد قوله واسيل القوية او انه شبه الكتاب بالاسم
 نسان جهم ان كلا يهدي الي المطلوب علي طريق الاستعارة بالكناية واثبت
 المراد تخيل ويحتمل مراد المؤلف الا انه يلزم عليه تشييت الضاير
قوله ويصح مقلقه اي يوضح غامضه ويبين مشكلاته بازالة اشكالها
 وتشبيه الغامض بالمقلق استعارة مصرية تبعية وكذا تشبيه بيان
 الغامض وايضاحه بالفتح المشتق منه يفتح فانها استعارة مصرية

تسمية **قوله** ويقيده مطلقه ان كان محتاجا الى التقييد بذكر شرط او انتفاء
مانع او نحو ذلك **قوله** علي وجه لطيف متعلق بهذه الافعال المذكورة وهو
ماخوذ من اللطافة ومن جملة معانيها كون الشيء شغافا لا يجب ما وراءه
نفيه السارة الي ان الشئ تلتطف بالطلبة حيث وضع له هذا الشرح واضح المعاني
محتمل المباني بحيث ان تلك المباني لا يجب ما وراءها من المعاني **قوله** ومنه
منه المنهج والمنهج والمنهج علي وزن قلبي الطريق الواضح والمنهج كما في
القاموس في الاصل جبل او حصن في جبل صغير والمراد انه بالغ في ايضاح
هذا الكتاب حتي علا قدره وارفع شأنه فحبه العلو المعنوي بالعلو الحسي
اي صار عاليا كعلو الجبل او الحصن ووقع في بعض النسخ والله اسئل ان ينفع
به وهو حسي ونعم الوكيل ولا بأس علي التكلم علي هذه النسخة فاقول قد تم
اسم الباري جل جلاله للقصر والاهتمام باسم الذات اي قصر سواه وطلبه علي
الله تعالى لا يتجاوز الى غيره وقوله ان ينفع موزع بالنفع وحقيقته كما
قال الراغب في مفرداته ما يستعان به في الوصول الي الخير وكل ما يتوصل
به الي الخير فهو خير والنفع خبر والسامع مفعول ينفع اي انا بالعموم
اي كل احد لكن ذلك العام لم يبق علي عموم بل هو مخصوص او اريد به
الخصوص اي كل من فراه او حصله لا كل احد ممن ليس كذلك **قوله** الفرق بين
العام المخصوص والعام الذي اريد به الخصوص من وجوه احدها ان الاول
عمومه مراد تناولا لا حكما والثاني لم يرد عمومه اصلا لانه جهة تناول
ولام جهة الحكم وثانيها ان قرينة العام المخصوص لفظية وقرينة الثاني
عقلية ثالثها ان قرينة الاول قد تنفك وقرينة الثاني لا تنفك رابعها ان
الاول لفظه حقيقة بخلاف الثاني فانه مجاز فطعا **قوله** وهو حسي ونعم
الوكيل

نعم الوكيل
الذي يقيده في سبيلها

الوكيل معني حسي اي كافي تحت ان اطلب العون والتوفيق من غيره والتوكيل هو
فعل بمعنى فاعل معناه الحافظ ومنه حسينا الله ونعم الوكيل اي الحافظ وهذه
الجملة اعني قوله ونعم الوكيل جملة قصودها انشا المدح لله تعالى وهي معطوفة
اما علي حسي فلا يلزم عطفا لانشا علي الخبر اي الجملة الخبرية لان حسي مفرد
وهو لا يوصف بشي من ذلك واما علي جملة وهو حسي وحسبي وحسبي وحسبي
واقول نعم الوكيل فالمعطوف في الحقيقة جملة خبرية متعلقة بانشا وهو لا يلزم
يصرف في صحة المعطوف وان الواو اعتراضية بنا علي جواز الاعتراض في الاواخر
قوله المطالع هو بفتح اليم واللام كما هو المسموع من افواه الشايخ ويحتمل ان يكون
بضمها وكسر اللام فالمعني علي الاول انه مكان الطلوع الي معاني هذا الفن وعلي
الثاني انه يجعل القاري مطالعا اليها فتظهر له وتتضح **قوله** بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام علي البسملة قد شاع وذاع وملا الارض والبقاع حتي كملت منه الطباع
لكن لا بأس بذكر مسيلة خبر تبين المحققين وهي هل جملة البسملة انشائية
او خبرية وقد استشكل كل منهما وذلك ان من قال انها خبرية ورد عليه ان من
شان الخبرية ان يكون لفظها حاكيا لدلولها الواقع قبل التكلم بها وها هنا
بخلاف ذلك لان مصاحبة الاستعانة والتبرك بالاسم الكريم وهما من ثمة الخبر لا
يتحققان الا بهذا اللفظ ومن قال انها انشائية ورد عليه ان من شان
الانشاء ان يتحقق مدلوله به واصل جملة البسملة بخلاف ذلك غالبا اذ كل ما ليس
بلفظ كالاول والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف يصح تقدير كلا واسان فيسم الله بقصد
الانشاء والحوار باختصار الشق الثاني لكن مختار انشا المتعلق اعني الاستعانة
والتبرك وقول المحققين ان الانشائية هي ما كانت لانشا معنوية واصلها
فجري علي الغالب **قوله** اي ابتدئ هو بيان متعلق الجار والمجرور وقدره

عالم كما نرى ولم يقدره خاصا كقولنا لعلمه نخرج عنده ذلك والمسيلة ذات
خلاف والراجح منه تقديره فعلا خاصا موحدا لانه استدل بالمقام واو في بتأدية
المقام لولا الله تعالى على تلبس الفعل كله على وجه التبرك والاستعانة لا يقال تقدير العام
اعني ابتدي وخو او لي من الخاص لموافقته لما قرره النحاة اذ لم تقم قرينه
على الخصوص وهنا قد وجدت وهي ان المذكور بعد التسمية مولى فيقدر
المتعلق من مادته ولذا قال البيضاوي يضم كل شاع في شئ ما جعلت
التسمية مبداء له قوله نحمد الله انما اختار الحمد على الشكر ان المتبادر من
العبارة ان الحمد عليه وهنا نفمة توفيقه والنفمة انما تقابل بالشكر ليسا وهو
يقضي المريد لمن شكره لا يزيدكم لا امور منها ان ديباجة الفرائد المجددة
موشحة بفرقة التمجيد ومنها الحديث الماثور اعني قوله كل امرئ ذي بال الحديث
ومنها قوله عليه الصلاة والسلام ما شكر الله عبد لم يحمده قوله هو الثناء باللسان
الحز الشانجس في الحديث يشمل القديم والحادث وقوله باللسان اخرج القدير
والمراد به الله النطق ولو غير المعهودة فيشمل نطق الوجود والعبادة
ومن اراد شمول التعريف لهما ايد للسان بالكلام فقال الثناء بالكلام ولذا قال
الامام السهري انما قلنا بالكلام ولم نقل باللسان ليشمل الثناء القديم والحادث
وقوله على الجليل اي لاجل فعل الجليل فعلى بمعنى الام فالحمود عليه لا بد وان
لكون جملا فخرج موح زيدا على قطعه الطريق مثلا فانه دم في الحقيقة
لا موح وقوله الاختياري خرج به الثناء على ما ليس باختياري بالثناء على
رئاسة قد زيد على حسن اللؤلؤ فانه موح لاحد واراد على قيد
الاختياري بانه يلزم عليه عدم صحة حمد الله تعالى اي حمد ناله على
صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات الشريفة هي
المقدسة

6
المقدسة ليست افعالا ولا يوصف ثبوتها بالاختياري لا يصح ان يكون
الاختيار وصفا لثبوتها واجيب باننا لانسلم بانها ليست مختارة له تعالى
بل ندعي انها مختارة لا بمعنى انها وجودها حتى يلزم المحذور بل بمعنى ان
الذات القدسية استلزمة وجودها على ما هي عليه من صفات الكمال فنزلت
تلك الصفات بسبب اقتضاها ذات لها واستلزامها لها مترلة افعال
اختيارية فاطلق عليها اختيارية مجازا اربان تلك الصفات الذاتية
لما كانت مبداء افعال اختيارية منشاها صار الثناء عليها باعتبار ما ترتب عليها
من الافعال الاختيارية قوله على جهة التعظيم والتبجيل خرج بذلك
ما كان على جهة الاستعظام والسخرية لقول الملائكة يا مراد الله تعالى لهم للتبجيل
ذق انك انت العزيز الكريم قال الدمايني في شئ مفني اللبيب وانما جمع
بين التعظيم والتبجيل مع انهما بمعنى واحد ليمكن ذكر في ذهن السامع
فصل تمكن لانه ربما نسب للتكلم باحدهما السهو وسبق اللسان قوله
تعلق بالفضائل ام بالفواضل الفضائل جمع فضيلة وهي المنزاة بالذات
التي لا يتوقف تحققها على تعلقها بالغير كالشجاعة والعلم بمعنى الملكة فيهما
والفواضل جمع فاضله وهي المنزاة التي يتوقف تحققها على تعلقها بالغير
كظهور اثر الشجاعة والعلم من حسن الاقدام ويقع الغير وكلا لانعام قوله
واستد ثانيا بالحمد اي في قوله نحمد الله وليس مراده هذا اللفظ مخصوصه
بل مراده الصيغة الواقعة في كلامه ثانيا وقوله لما مر لمراده بالذي مر
الحديث قوله واسارة الي انه لا تقارض قال بعض الافاضل مبني النفاض على
شي احدهما ثبوت الرواية بضم دال الحمد لله على الحكاية وح فيكون
المعني لا يبد افيه مخصوص هذا اللفظ اعني الجملة الاسمية الثاني ان

الباصلة لبيد اني قوله لا يبدى فيه بسم الله وفي قوله لا يبدى فيه بالحمد لله
اما اذ لم يشب ذلك فلا تفرق بين البداية بالجملة الاسمية والجملة الفعلية
وكذا اذ جعلت الباء الملامية والاستعانة اعني لا يبدى فيه ملا بسبب اسم الله
او مستعينا فلا تفرق ايضا اذ الملامية والاستعانة حاصلة وان لم تكن البسملة
والحمد له مبتدأيهما **قوله** وقدم البسملة الخ كان هذا جواب سؤال نشأ من
قوله نال الحقيقة حصل بالبسملة وحاصله لم لم نجعل الحقيقة حصل بالحمد له فقال
وانما قلنا ذلك عملا بالكتاب العزيز **قوله** واختار الجملة الفعلية على الاسمية
الخ المراد بالفعلية هنا هي قوله الحمد لله وقوله وفيما ياتي اراد به جعلني هو
نسأل ونصلي وهما معلومان علي الحمد مشاركان في عملة الاختيار المذكورة
وهي اظهار العجز عن الاتيان بمضمونها اشار الي هذا المحقق الشريف في
شرحه لهذا المتن حيث قال واختار الفعلية هنا ايضا يعني في جملة نصلي
لمثل ما ذكر والذي ذكره هو اظهار العجز وزاد وتكون الصلاة على وفاء
الحمد اذا امرت بهذا فلا وجه لقول الشيخ القليوبي لو اسقط قوله
وفيما ياتي لكان اولى **قوله** قصد اظهار العجز عن الاتيان بمضمونها
المراد بمضمونها هو كون الحمد ثابتا لله تعالى دائما بقوله على وجه الثبات
والدوام حال من مضمونها التي به لزيرة البيان والافلو سكت عنه
واقتصر على قوله مضمونها الغم الثبوت والدوام **قوله** اظهار المروءة
الذي هو نعمة وهو تعظيم الله له فقوله من تعظيم الله له بيانية يعني ان
النعمة هي تعظيم الله له بسبب تاهله للعلم فظهر بهذا ان الملتزم هو تعظيم الله
له حيث نهى هذا سقلا ما قاله القليوبي وهو ان الاولي اظهار الجلاله
ملتزمها وتال ان الحمد ليس بملتزم والعجب منه كيف غفل عن كلام الله
وهو صريح فيما قرناه واثر المص رحمه الله لفظ الجلالة في قوله الحمد
الله

7
الله على كافي الخطاب كما منع صاحب المختصر حيث قال نحمدك لدلالة لفظ
الجلالة على استجماعه تعالى لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال واستحقاقه لجميع
الحامد اذ كل حمد لابد وان يكون بشي جميل والبري جل جلاله متصف بجميع
افراد كل منهما فهو مستحق لكل حمد وان كانوا قد ابدوا الكافي الخطا حكمه
وهي انه لما قوي عند الحامد تحرك داعي الاقبال وتوفرت عنده اسباب
التوجه الي جناب الحق على الكمال خاطبه بالحمد علي جزيل النوال بقوله
نحمدك **قوله** اي نحمده حمدا بليغا اعاد الشئ الفعل ليربطه بما تعلق به في كلام المص
للفصل الحاصل بكلام الشئ وبلاغته اما باعتبار ما افادته الجملة الفعلية
من التجدد والحدوث الاستمرار في والكثير اما باعتبار كماله حيث صدر
منه مخصوص القلب وخشوعه **قوله** علي توفيقه لم يوقع المص حمده مطلقا
بل قيد على توفيقه ولعله جرح لما قاله الامام مالك رضي الله عنه من ان
الحمد المقيد افضل من المطلق وقال الامام الشافعي رضي الله عنه الحمد المطلق افضل
من المقيد لصدقه علي جميع الحامد كلها معلومها وغير معلومها **تنبيه**
كما يحد تعالى علي النعم كذلك يحد علي الضرا في الحديث كان صلي الله عليه وسلم اذا
راي ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات واذا راى ما يكره قال
الحمد لله علي كل حال ومعني الحمد لله علي الصلوات وان كانت ضرا بحسب الظاهر
فقد تكون نعمة في المعني وفي نفس الامر باعتبار ما يترتب عليها من الثواب وعسي
ان تكرر هو اشياء وهو خير لكم ولان الحمد ياتي بمعنى الرضا بالقضاء كما في ستم الهداية للخير
من الحنفية **قوله** خلق قدرة الطاعة فينا اشار بقوله فينا اي معاشر المؤمنين الي
تصريف التوفيق علي مذهب الامام الشافعي والكثير اصحابه فان قدرة الطاعة
عنده هو العرض المقارن للفعل فلا يتقدم عليه ولا يتاخر فعلي هذا الاحتياج
في تصريف التوفيق الي زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لانه غير
داخل في قوله خلق قدرة الطاعة حتي يحتاج الي اخراجه بقوله وتسهيل

قريب لها واراد المعنى البعيد وهو الاتباع الصادق بجميع الصحابة اعتمادا
 على قرينة الدعا فلا يتوجه على المصم ما قيل الاولي في حقه ان يصلي على الاصحاب
قوله اما بعد اعلم ان اما تسعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم
 لتفصيل الجمل السابق عليها نحو جاني الرجلان اما ان يردنا كرمته وامر وقامضت
 عنه ثانيهما التاكيد قال في التاموس واما للتاكيد اي ان املاينة للتاكيد كقولك
 امان يرد ذاهب اذا اردت انه ذاهب لا محالة والمقصود لزوم تحققه
 مرحول الفاعل وجود ما تقدمها ومردول الفاعل الجزا والله واقع للاحالة
 لانه علق على ما هو متحقق الوجود وهو وجود شيء مما اعم من ان يكون
 زمانا او مكانا وغيرهما وذلك محقق الحصول لان الكون لا يخلو عن وجود
 شيء من ذلك اهـ وتحتمل ان اما الواقعة في اوائل الكتب من الثاني اذا هـ
 جملة بعد من متعلقات الجزا وبعد هذه كاخواتها الثمانية على ما سنبه
 عليه لها اربعة احوال احدها الاعراب نصبا وجرا اي بمن اذا ذكر المضاف اليه
ثانيها ان تعرب الاعراب المذكور اذا حذف المضاف اليه ونزوي لفظه
 ثالثها ان يحدف المضاف اليه ولا ينوي اهلا اي لا لفظه ولا معناه فانها تعرب
 الاعراب المذكور كذم تنوينها رابعها ان يحدف المضاف اليه وينوي معناه
 فقط ومعنى الكلام مع ان حصول الجزا وقع بعد بقاء مطلقته وهي مبنية
 في هذه الحالة واختلف في عملية البناء فقال بعضهم شبهها بالغايات وفيه
 نظر لان الغايات كما قال الزحشري في المفصل قبل وبعد وحسب والجملات
 الست وسميت غايات لانهن لما قطع عن ما يصنعن اليه حدود او
 ينتهي عندها الكلام فلهذا سميت غايات فيلزم على هذا القول تغليل الشيء بنفسه
 وقال المرادي علة البناء شبهها بالحروف الجوابية في الاستغناء بها عن ما بعدها

مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار وبنيت على حركة ليل يلقى ساكنات
 او لطريان البناء كانت الحركة صفة لتخالف حركة اعرابها اي فانها فتحة او كسرة
 كما تقدم **قوله** المؤلفات الحاضرة ذهابا هكذا قد استعمل هذا التفصيل والتحقيق خلافه
 وهو ان الاشارة الى ما في الذهن مطلقا تقدمت الخطبة وتاخرت لان مسمى
الكتب هو الالفاظ الدالة على المعاني ولا وجود لها في الخارج حتي يشار اليها
 قال بعضهم يمكن الشجوي على القول الاخر وهو ان مسمى الكتب النقوش ولاه
 شكل انها محسوسة فيصح ما قاله من التفصيل وفيه نظر لان ان كانت الاشارة
 الى ما في الخارج من نقوشه نفسه فهو شخص والمسمى بالرسالة جميعه
 الاشخاص لا خصوص هذا فان قدرت مضافا اخر قبل المضاف المذكور اي مفصل
 نوع هذا استقام الكلام وانتج المراسل **قوله** رسالة والرسالة في الاصل من الرسل بفتح
 الرسل وسكون السين وهو الانبعاث على نودة يقال ناقة رسل اي سهلة هـ
 السير ففيه اشارة واضحة الى سهولة هذا المؤلف كما فيه اشارة الى قلت
 اي كما وان كان عظيم الفذر كما يؤخذ من التنوين وبسبب تسمية المؤلف هـ
 القليل الاوراق بالرسالة هو ان اهل البادية والاقطار النائية التي هي من
 العلماء اليه كان اذا اشكل عليهم امر كتبوا قصة في اوراق قليلة وبعثوا به
 يستفتون العلم عنه فاذا وصلت اليهم اجابوه عما سئلوا عنه واودعوا
 الجواب في تلك الاوراق وغيرها مما يقرأ بها في الحجم ثم ارسلوها اليهم فشبه
 المؤلفون كتبهم الصغيرة المبعوثه الي الطلبة بالقوة بالرسائل المبعوثه الي
 العلماء او الي السائلين بجامع مطلق البعث ثم استعمل اسم المشبه به الي المشبه
 على طريق الاستعارة المصروفة والقوية على ذلك الحال والمقام **قوله** لطيفة اي
 حسنة الوضع بدعيه الصنع وقد فرغنا ما يتعلق باللفظ عند قوله وبعد فهدا

مضافا اي نوع هذا
 فالنوع على لا وجود
 له في الخارج فلا يصح
 ما قاله من التفصيل نعم
 ان قدرت محم

شرح لطيف فراجع له لانه يصح اجرا وله هذا ايضا فعلي ذكر لطيفة ليس مستدركا
مع رساله لان رساله متعلق بالذات ولطيفة متعلقة بالمعنى فلا تكرر ولاه
استدراك **قوله** في علم المنطق تقدم الكلام على مثل هذه الطرقيه فلا تغفل والمنطق
في الاصل يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم والباطني وهو ادراك المعقولات
وهو المراد هنا ولا شك ان هذا الفن يقوي كلام معيني المنطق ويسلك بهما
مسلك السداد فلذلك اشتق منه اسم له وهو لفظ منطق **قوله** وهو الاله الخ
اعلم اولاه لانه لا بد لكل شاعر في علم من تصور ماهية ذلك العلم بوجه ما والا
لم يمكنه التوجه اليه عقلا لاستناع توجه النفس الى المجهول المطلق فمن
الواجب ان يحسبنا ان يتصور ماهية ذلك العلم بحده ارسيه ليكون على
بصيرة في الشروع فيه وتزداد تلك البصيرة بامور منها موضوعه
ومنها ان يعلم فايدته في نفس الامر ليصون سعديه فيه عن العبث
ومنها ان تكون تلك الغايه معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل
ذلك العلم وقد تكلف الشرح الله تعالى برسم هذا العلم وموضوعه وفايدته وهذا
الرسم الذي ذكره بنا على انه الاله واما على القول بانه علم براسد وهو الحق فقد
عرفه السيد في شرحه على هذا الكتاب بانه علم يعرف به الفكر الصحيح من هـ
العاسد ونرجع الى الكلام على تعريف الشارح فقوله الاله هي في الاصل الوسطة
بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالفهم للكاتب والمنشأ للبحار فان
كلاهما واسطة في وصول الاثر الى المؤثر وانما كان المنطق الاله لانه واسطة
بين القوة العاقلة والمطالب **الكسبية** في الاكتساب فقوله الاله جنس في الحكر
يشمل الاله الحسية والعقلية وقوله قانونية نسبة الى القانون وهو لفظ
يوناني معناه الضابط والقاعدة والاساس فصل في الحكر اخرج به هو

الاله

هذام

الاله الحسية كالمنشأ للبحار كما تقدم وانما اخرجها لان قوانين المنطق كليه
وكل كليه لا وجود له الا في العقل بخلاف الحسيات فانها كليه جزئية تخصيه
والقاعدة والقانون هي القصيدة الكلية التي يتعرف منها احكام جزئية
موضوعها وطريق التعريف ان تاخذ جزيا من جزيات موضوع تلك
القاعدة وتجعله صغرى وتجعل القاعدة المذكورة كبرى فيحصل منها
قياس على طريق التشكل الاول ولينظر مثال من الفن والقاعدة الكلية
قولنا مثلا كل سالبة ضرورية تنعكس دائمة وجزئياتها مثلا لاشي من
الانسان بحج بالضرورة فاذا ركبت القياس المذكور فعل هكذا لاشي من الا
نسان بحج سالبة ضرورية وكل سالبة ضرورية تنعكس دائمة ينسج لاشي
من الانسان بحج تنعكس دائمة وقوله تعصم مراعاتها وملاحظتها الذهن
لخرج اخرج به القاعدة التي تقصم مراعاتها وملاحظتها اللسان عن اللحن وهو
فن الحور اشار بقوله مراعاتها الى ان المنطق لا يقصم بذاته **تنبيه**
الذهن قوة مهية لا تقتصر على صور الاشياء والفكر هو حركة النفس في
المعقولات ليتوصل بها الى تصور المجهولات وقيل هو ترتيب امور
معلومة ليتوصل بها الى مجهول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فاذا ثبتته كما ذكر ابن الجي العالم حادث **قوله** وموضوعه الخ قال في الشمسية
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي التي تلحقه لذاته
وموضوع علم المنطق هو المعلومات التصويرية والتصديقية مثال
الاول الحيوان والناطق مثلا ومثال الثاني العالم متغير وكل متغير حادث
مثلا لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصور
او تصديقي ومن حيث انها توصل اليها الموصلي الى التصور كقولنا

تنبيه

كلمية وجزئية ومن حيث انها يتوقف عليها الوصول الى التصديق اما توقفا
 قريبا لكونها قضية وعكس قضية وتقييد قضية واما توقفا بعيدا لكونها
 موضوعات ومحمولات فالمعلوم التصوري الممثل له بما تقدم اذا رتبته
 الترتيب الخاص بان قدمت جنسه على فصله وصلك الى مجهول تصوري
 هو الانسان والمعلوم التصديقي الممثل له كذلك اذا رتبته الترتيب الخاص
 بان قدمت صفاته على كبراه وصلك الى مجهول تصديقي هو حدوث العالم
 وسميت المعلومات بقسميهاموضوعات لانها توقف اي تؤخذ مسئلة
 متوقفا عليها واما يقع الخلاف في اعراضها كالنقل الى المجهول فتأمل
 فاذا اعد ذلك الموضوع تميز عنه هذا العلم عن غيره من بقية العلوم
 قوله وتايدته الاحترار عن الخطابي الفكر والخطابي الفكر هو ان يجعل
 الصواب خطأ والخطا صوابا **قوله** او رد نافيها ما يجب استحضاره اي
 ذكرنا او اردنا او نحو ذلك وانما اختار لفظ او رد نافي لفظا ذكرنا مثلا
 للإشارة الى ان الرسالة كالمورد والمذكور فيهما من المسائل كالمال الذي
 يورده الظمان لانه عطشه فان قلت يلزم علي كلام المص الحاد
 الطرف والمطروف اذ ما يجب استحضاره عين الرسالة والجواب
 ان الرسالة امر مجمل وما يجب استحضاره امر مفصل ويبني التباين بال
 جمال والتفصيل وقوله ما يجب استحضاره اعلم ان المنطق على قسمين
 قسم قد خلا عن الفلسفة كالمذكور في هذا الكتاب وفي الشمسية فهذا
 لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو من كفاية لان تحرير العقائد
 الاسلامية ودفع الشبه عنها من كفاية ودفع الشبه المذكورة
 يتوقف على حصول القوة في هذا الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو

الشارع

واجب

واجب اي وجوب شرعي واما حمله الله على الوجوب الاصطلاحي العادي
 نظرا لقول المص لمن يريد الشروع في شيء من العلوم فان قلت
 يفهم من هذا الكلام ان الشروع في كل واحد من العلوم يتوقف على معرفة هذه
 الاصطلاحات وهو ظاهر الفساد قلنا هذا الكلام من باب الترغيب والمراد من
 الوجوب الوجوب الاستحسان فان دفع السؤال والفساد بذلك علي هذا قول
 الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه ومعنى عدم الثقة بعلمه انه
 لا يعتمد عليه ولا يلتقي منه بالقبول **وقال** الامام السنوسي العلوم كلها طوع
 اليه لمن كان له قوة في هذا الفن وقال بعضهم لا يعطي الله هذا العلم بل ماله
 الامن اصطفاه من عباده واما قول صاحب السلم

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة اقوال
 فان العلاج والنواهي حراما وقال قوم ينبغي ان يعطى
 والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القرحة
 ممارس السنة والكتاب ليهتدي به الى الصواب
 فمحمول على المنطق المختلط بالفلسفة كما تقدم **قوله** وسماه معيار
 العلوم المعيار في الاصل المعيار الذي يعتبر به الشيء عند ارادة
 معرفة نقصه من كماله ولا شك ان هذا الفن بهذه المثابة
 اذ يعتبر به صحة الفكر من افساده فنشبهه الفن بالميزان جامع
 انه كلما خيبر به الشيء واستقيم اسم الشبه به للمشبه على طريقة
 الاستقارة المرحية هذا وقد يطلق المعيار على اقتضا الشيء الشيء
 واستلزامه له ومنه قوله لا استثناء معيار العلوم اي تقتضي
 ومستلزم له **قوله** وحمل المصنف الى اعلم ان الخبر ثلاثة اقسام

حصو جعله وهو الذي حصل جعله جاعل كما خفا الكمال بما جاز له
 وحصل استقراي وهو تتبع افراد البنية بحيث لا يبقى منها من
 على حسب ما تقتضيه القوة البشيرة كما استقر الاقمار
 الشافعي رضي الله تعالى عنه افراد من خفيف فرائي اقل من
 حيفا من خفيف يوما وليلة واكثره خمسة عشر يوما
 وغالبه سنا وشبعا وصر غلبه وهو الذي لا يجوز العقل خلافه
 كحل العالم في الجوهر والعرض وما ذكره المحقق من قبيل القسم
 الاول وقوله المقصود من رسالة ابي المقصودين حيث كونه من
 المنطق اذ المنطق انما يبحث عن القول الشارح ومباديه
 والقياس ومباديه واما بحث الفاظ والدلالات فتخرج عنه
 عند الاجتثاث ثم بحث وهو في الاصل ان الوب كانت اذ
 تحركت اذ هاهنا وجالت في شي نكتوا باصا بهما وجود
 في الارضا بحيث به المسئلة مجاز العلاقة الجاذبة ووجه
 الحصة الخمسة ان المنطق تصورات ونقد بقات ولعل
 منها مبادي ومقاصد منه اربعة ولما احتاجوا الى الفاظ
 جعلوها بااها مساتبعان ان الاربعة المذكورة مع البرهان
 والخطابة والشعر والجدول والسفسطة في ابواب المنطق
 التسعة ومع ذلك الفاظ صغرى **قوله** مستقناة
 بالله تعالى في جميع اموري ومنها قدر المولى لان خلق
 المجرى يودق بالعموم واما تخصيص الشارح الاستعانة
 بالامكان فخلق بينه المقام والاعتماد بما هو بصود

وهو

وهو التالف ومستقناة منصوب على الحال من فاعله
 ولما بات بنون العظمة على هذا ما تقدم حيث لم يقل
 ومستعينة اما لان المقام مقام سوال وطلب والمناصب
 له الذلة والتواضع واما لان التقابل بين الحال ودينها
 انما يجب في الذوات لا في الصفات **قوله** اي طالبها منه
 المعونة وفي كلامه رحمه الله تعالى انما هو على الجبرية
 القاطنة بان لا يعبر بخلق افعال نفسه ووجه الرد على
 من ذكر مقول المحقق لما طلب المعونة الاغاثة من الله
 تعالى على الفعل ولم يطلب اصل القوة استغنى الذي بان له قوة
 ما يستند كسبته اليها وانما عارضا عن التاثير في شي من
 المحلقات فلم ينفى القدرة اصلا كما للجبرية ولم يثبت
 الاستقلال بالافعال كما لمقولة فكان قد ذهب اهل السنة
 والجماعة بين ذلك **قوله** انه معبوض الخبز والجود
 اي انه انما طلب الاغاثة من الله تعالى لانه معبوض الخبز
 والجود اي مكثول يقال فاضا الخبز كثر واخاض الله الخبز
 اكثره والجود الكرم يقال جاد الرجل اذ اكرم وعلمه الجود
 على الخبز الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان الجود
 الكرم الذي هو العطا والخير اعم لصوقه بدفع الحصار
قوله هو ابيسا عوجي اشار به الى ان ابيسا عوجي خبز
 مبتور كخزوف واو لي منه ان يكون مبتورا خبزه مخزوقا
 اي مما يجب استحضاره وانما كان اولي لما فيه من بقا الركن

لا قدرة له اصلا وعلى
 المعتزلة القائلين بان
 العبد محم

الاعظم وهو قوله اي هذا باب بياني اسباب عوجي وهو لفظ
يوناني قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم اسبب واغور اي
وقيل اي بالكاف قلبت الكاف جيم فصار اي ومعنى الاول
بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثمة اي اجلس
انا وانت هناك بحث في الكلمات الخمس ثم نقلها المناطقة
وجعلوها اسما للكليات الخمس وقيل سميت باسم متعلم وذلك
ان حكيمنا الحكما استخرج الكلمات الخمس وجعلها عند شخص
يقال له اسبب عوجي فطالعها فلم يقدر على استخراجها فغراها على ذلك
الحكيم فصار ذلك الحكيم يقول يا اسبب عوجي الحال كذا وكذا وقيل
باسم الحكيم الذي استخرجها ودونها ثم نقل ذلك وجعل علما
لها والوجه المشهور في تسميتها بذلك ان اسبب عوجي في الاصل اسم
للمورد الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه الكلمات الخمس
لما سببه بين المتقول والمنقول اليه فيكون تسمية للشيء باسم
شبهه **قوله** معناه الكلمات الخمس وجه الحكم فيها ان الكليات اماران
يكونان تمام الحاشية او جزءها او جازعها فان كان الاول فهو
النوع وان كان الثاني فان كان يصدق عليها وعلى غيرها
فهو الجنس والام هو العنصر وان كان خارجا عنها فان كان يقع
في جواب اي شيء هو هو الخاصة والام هو العنصر العام **قوله**
الجنس الذي هو شرع في بيان الكلمات من باب ذكر الشيء على
ثم مفضل لانه اوقع في النفس وقوم الجنس على النوع لانه
جزء النوع والنوع كله والجزء مقدم على الكل طبعاً فتقدم

وقدمه

وقدمه اعني الجنس على العنصر لانه يقال في جواب ما هو خلافا
العنصر وقدمه على الخاصة لانه جزء الحاشية ومعنى خارجته
وعلى العنصر العام لانه يقال في الجواب والعنصر العام لا يقال
في الجواب اصلا وكان مقتضى دليل تفدير الجنس على النوع ان
يقدم العنصر عليه لانه جزء والنوع كله والجزء مقدم على الكل
لكن يقال لما كان النوع يقال في جواب ما هو والعنصر يقال في جواب
اي شيء هو وقدمه عليه لان المتقول في جواب ما هو او لي بالتقدم
منه وقدمه اعني العنصر على الخاصة والعنصر العام لانه ذاتي
وهما عرضيان وقدم الخاصة على العنصر العام لانها تنال في
جواب اي شيء هو فخلافة فانه لا يقال في الجواب اصلا **قوله** وفي
نسخة هذا الكتاب اخلاق كثير فخرج بهذا الكلام ما عساه
ان يسبق الي بعض الاوهام من شبهة الشم الي سهم او خطأ
في تفدير مسئلة على نسخة وقعت له ثم وجد في نسخة
اخرى خلافاً مبني عليها واقف بنحوه لانه الصواب
فيخرج بالاعتراض على الشارع **قوله** ولما كانت معرفة الكليات
الجنس التي هذا اشارة الى جواب سوال مقدم كانه قبل لم يقدم
بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكلمات مع ان المقصود الاصل
انما هو البحث عنها وبيانها لان المنطقي من حيث انه منطقي
انما يبحث عما يتعلق بالاذعان لا ما يتعلق باللسان فذكر
بحث الانفاط والذلالات ليس من باب حشده وحاصل الجواب
تسليم السؤال ولكن لما كان ارجح ان يخلو المعاني والمفاهيم الى

الذهن نقل وتقليد متوقفا على الالفاظ فتبين عليهم ذكرها وتقسيمها
 اي مفرد ومركب ثم ان تلك الالفاظ لما كانت استفادة المعاني منها لامن
 حيث ذاتها لامن حيث دلالتها لغرضوا البحث الدلالة واقسامها **فايدة**
 انواع توقف الشيء على الشيء خمسة توقف شعوري وتوقف شرعي
 وتوقف وجودي وتوقف تأثيري وتوقف شرطي فالاول كتوقف
 الكتاب على مقدمته والثاني كتوقف المعرف على تعريفه والثالث
 كتوقف ماهية الصلاة على ركنها والرابع كتوقف المفعول على
 علمه الفاعلية كالنجار بالنظر للسوبر والخامس كتوقف الصلاة
 على الطهارة مثلا ومن الاول ما صنع المص من تعديده بحيث
 الالفاظ والدلالات على المقصود **قوله** واقسام اللفظ معطوف
 على معرفة وقدم الدلالة على اقسام اللفظ لان الاستفادة من
 الالفاظ من حيث دلالتها مطلقا **قوله** بتوسط الوضع اي ان كان
 الوضع واسطة في تلك الدلالة اي دلالة المطابقة فهو يدل والحالة
 هذه على تمام المعنى بالمطابقة ويدل على جزية بالمقتضى الخ بالشرط
 السات وهو ان يكون الوضع بازا المعنى بتمامه وهو احتراز عن
 انتقاض الدلالات بعضها ببعض كما اذا فرضنا ان الشمس
 موصوف للجرم والصنوع والمجموع فان دلالة علمي الصنوع مثلا يمكن
 ان تكون مطابقة وتضمننا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع
 في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتقاض بان يقال اللفظ الدال
 يدل بالوضع على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له تضمننا
 وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له

مطابقة
 على جزية
 ما وضع له
 بتوسط الوضع
 التزاما
 لما وضع له
 جمع

التزاما ومعنى الانتقاض كما بينه ملا برهان الدين في حواشيه انه
 يصدق تعريف المطابقة على التضمن والالتزام وتعريف التضمن
 على المطابقة والالتزام وتعريف الالتزام على المطابقة والتضمن
 وبقيد التوسط الذي هو معنى الحبشية يندفع الانتقاض **قوله**
 على تمام ما وضع له هكذا وقع في بعض النسخ لفظ تمام والظاهر انه
 لاحاجة اليه لان اللفظ انما وضع لعنايه بتمامه فلم يكن هناك شيء
 يحرز عنه وقوله بعضهم انه احترزه بما اذا استعمل اللفظ في
 نفسه كخز يد ثلاثي فهو غير ظاهر لانه في تلك الحالة دال بالمطابقة
 فهو داخل في قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام والصغير في وضع
 عما يد على اللفظ وليس عما يد على ما يقوله وضع صفة او صلة
 جرت على غير من هي له فكان من حق المصنف ان يبرز على ما ذهب
 اليه ابن مالك اقول ذكر بعض المحققين ان محل قولهم يجب
 ابراز الصغير عما يد على غير من هو له مطلقا اي سوا حصل
 هناك الباس ام لا عند البصريين اذا كان المحمل له وضعا اما
 اذا كان فعلا كما هنا فلا يجب ابراز عند الفريقين **قوله** اي موافقة
 له اي موافقة كل منهما للآخر بان يوافق كل من الدال والمدلول
 الاخر في المعاملة على بابها والمراد بالموافقة المساوات يدل على ذلك
 قوله طابق الفعل النقل اذا توافقتا **قوله** وعلى جزية اي بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام اي لا بد من زيادة
 بتوسط الوضع التي زادها الله في تعريف دلالة المطابقة ليندفع
 انتقاض تعريفه الدلالات وقوله لتضمن الخ هو اشارة اليه

وجه تسميتها بذلك لان الجزية ضمن الكل **قول** ان كان له جز الضمير في
له عايد على المعنى اي ان كان للمعنى جز وفيه اشارة الى ان دلالة
المطابقة قد توجد بدون دلالة المقنن بخلاف عكسه اذ لا يتصور
وجود المقنن بلا مطابقة **قول** وعليه ما يلزمه يعني العلم به لازم
للعلم بمفهوم اللفظ يعني يلزم من العلم بالملزوم الذي هو مفهوم
اللفظ العلم باللازم من غير احتياج الى واسطة واعلم ان الملازمة
واللزوم بمعنى واحد هي لغة استناع انفكاك الشيء عن الشيء وفي
الاصطلاح كون الشيء متضمنا لشيء اخر فالشيء الاول وهو المتقني
للاخر يسمى الملزوم والثاني وهو المتقني للاول يسمى اللازم ولم يقل
كسابقه ان كان له لازم ولعله جري عليه طريقة الامام القائل بان
المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية يستلزم انها
ليست غير نفسها وان كانت تلك المقالة مرفوضة بان الاعتبار انما
هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي تصور الملزوم
منطقي جزم العقل باللزوم ونحن اذا تصورنا ماهية من المواهي
لا يخطر ببالنا غير ما فضلنا عن كونها ليست غير نفسها **قول**
في الذهن اي العظمة ومعنى ملازمة في الذهن انه كلما ثبت
الملزوم فيه ثبت اللازم فيه وذلك كالاعدام المضافة الى المضافة
اي ملكاتها كالجمل بالنسبة للمعلم والعمى بالنسبة للبصير
فانه كلما تحقق الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيه واما بالنظر
للتأرجح فبينهما منافات **قول** وعليه صفة العلم والكتابة بالالتزام
انه قيل العلم وصناعة الكتابة لا يصحان مثلا للملزم **قول** الالتزام

لانه

لانه لا يلزم من تصور الانسان تصورهما فالاولي التمثيل بالاعداد
المضافة الي ملكاتها كالتصور والجواب ان مقصودهم
مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة عند المناطقة
ام لا علميان المناقشة في المثال ليست من باب المحصلين **قول**
ودلالة العام علمي بمعنى افراد هذا جواب سوال مقدر والجواب
المذكور للاصحاب يد شارح المحصول وكان معاصرا للمقارفي الذي
اورده هذا السؤال وهذا الجواب ليس بصواب لانه الحق
ان دلالة العام المذكورة تقمن لان زيد الذي هو احد العميد
جز من مجموعهم من حيث هو مجموع وقوله لانه في قوة قضاي لا ينفك
لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يدل دلالة ذلك الشيء ولان
الكلام انما هو في دلالة عميد ونحوه لا في دلالة القضايا والاخرجا
عن موضوع البحث اذ هو مفروض في دلالة المفردات لا المركبات
مع انه الصحيح ان دلالتها عقلية عند المتقدمين وكلامنا في
الوضعية **قول** اميد القرائي بل هو جز من مسلم لكن نقول هو
جز في نفسه وجز باعتبار اخر وهو كونه واحدا من مجموع افراد
وقوله لانه في مقابلة الكليات اراد بالكلية عميد فزيد ليس بجز
بالنسبة اليها بل هو بالنسبة اليها جز وانما يكون جزيا بالنظر
الي عميد الكل المفرد او الي الانسان **قول** لانه دلالة العلم
من باب الكلية مسلم وهو تقليل من طرف الاصحاب في لفظ
وقوله لا الكل ممنوع لان العموم الذي في الكلية له اعتباران
اعتبار من جهة الحكم واعتبار من جهة المحكوم عليه اوبه ولا منافات

بينهما فهو كل بالنظر الي ان عبيد لا يصدق علي زيد بخصوصه لانه وضع
 للمجموع من حيث هو مجموع فكل واحد من الافراد جز وكلية بالنظر
 الي الحكم وليس الكلام فيه **قوله** والدلالة هي كون الشيء بحالة الخوازم ان لهم
 في تعريف الدلالة **طريقتين** احدها المتقدمة وبين والاخرى للمتأخرين **اما**
 المتقدمون فقد فسروها بانها فهم امر من امر فاذا سمعت لفظ
 انسان ففهمت معناه فالفهم هو الدلالة واعتبرت المتأخرون
 عليهم بوجهين الاول ان الفهم صفة للفاهم والدلالة صفة للفظ
 فهي متباينتان ولا يصح تفسير المتباينين بالآخر الوجه الثاني ان
 الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فعلي هذا لا يكون الفهم هو
 الدلالة فلما رأيت المتأخرون ورود الاعتراض عليهم عدلوا الي ما قاله
 الشارح وهو كون الشيء بحيث ايجاله وتلك الحالة وضعه بان المعني يفهم
 منه امر اخر سوا فهم بالفعل ولم يفهم واجيب **من** طرف المتقدم
 مبنين عن الوجه الاول بان ما اعتزضتم به مغالطة نشأت من تفصيل
 المركب يعني قولهم فهم امر من امر المتقدمون جعلوا تفسير الدلالة
 الفهم المفيد بكونه من امر لا الفهم وحده والفهم المفيد من صفات هـ
 اللفظ لا من صفات الفاهم بدليل انك تصف اللفظ به فتقول هذا هـ
 اللفظ فهم منه او يفهم منه او مفهوم منه شيء ولا يصح ان تصف به الفاهم
 اذ لا يجوز ان تقول الشخص مفهوم منه او فهم منه اذ الشخص
 في هذه تايه لا مفهوم منه فاصله ان المتأخرين اخذوا **جزء** المركب
 واعتزضوا به علي المتقدمين واجيب **عن** الوجه الثاني بان وصف
 اللفظ بالدلالة قبل الفهم وبعده مجاز والكلام في الحقيقة **قوله** يلزم
 من

الحالة

من العلم به العلم بشي اخر المراد من اللزوم هنا اللزوم المطلق بينا كان هو
 او غير بين اشار الي هذا بعض المحققين من ارباب الحواشي حيث هـ
 قال والمراد من اللزوم هنا اي في تعريف الدليل ما كان علي وجه النظر وهو هـ
 تحصيل المطلوب من مباديه بان ينتقل الزهن من المطلوب المشعور
 به من وجه اليها ثم منها اليه والمراد من العلم ما يشمل التصور والتفكير
 وسواك فان هذا التصديق يقينيا او ظنيا لكان اذا كان يقينيا سمي دليله
 برهانا والاسمي امارا ودليلا **قوله** والدلالة تنقسم الي عقلية
 الحاي وضعية غير لفظية وشميتها فعلية لم تعرف لغير الشر وهو مطلق
 وقد شئت رحمه الله تعالى في التقسيم ولم يتممه لانه ذكر الوضعية
 الغير اللفظية اولا والوضعية اللفظية اخرا فشتت قسمي الوضعية
 ولم يقسم العقلية والطبيعية الي لفظية وغير لفظية لتكون الاقسام
 ستة وحاصلها كما قال السنوسي وغيره ان الدال ينقسم الي لفظ وغير
 وتنقسم دلالة كل منهما الي ثلاثة اقسام دلالة عقلية ودلالة طبيعية
 ودلالة وضعية فهي ستة كما تقرر في مثال دلالة غير اللفظ عقلية دلالة
 الارش علي الموت ومثال دلالة طبع دلالة الحجة علي الخجل والصفرة علي
 الوجع ومثال دلالة وضعية دلالة الاشارة المخصوصة كالاشارة
 بالراس علي معنى نعم ولا ومثال دلالة اللفظ عقلية دلالة علي لفظه
 قال بعضهم من ورا جدار ولا حاجة اليه اذ لا حيز في تعدد الدال
 فيكون اللفظ مدركا بالمشاهدة وباللفظ الصادر عنه ومثال دلالة
 طبع دلالة اح علي وجع الصدر ومثال دلالة وضعية دلالة الانسان
 علي الحيوان الناطق واعلم ان هذا التقسيم للدلالة السابقة

صغير

في كلام الشئ في قوله والدلالة هي كون الشئ بحاله الزوال في قوله
والدلالة تنقسم الى للعهد لكن هذا التقسيم لها من حيث هي لا
يقيد كونها لفظية مثلا والالزام تقسيم الشئ الى نفسه وغيره
قوله كدلالة الخط المراد به الكتاب به فانه يدل على اللفظ وليس
المراد بالخط المعنى المصدر والالكان من قبيل الدلالة العقلية
لانه يكون من دلالة الاثر على الموثر بل المراد به ما صدق عليه
لفظه من افراد النقوش لا ما دل عليه لفظه والالكانت لفظية
وضعية وستاتي في اخر كلامه وكذا الكلام في قوله والاشارة وكذا
النصب والعقد المسماة بالحوال الاربعة فان هذه امور فعلية
وضعية الواضحة لمعان مخصوصه **قوله** وعقلية المراد بها ما
ليس للوضع ولا للطبع مدخل فيها لا معنى للعقل مدخل فيها
والا يلزم ان تكون الدلالات كلها عقلية لان للعقل مدخل فيها
وليس ذلك مراد من ذلك دلالة العالم على الصانع جل جلاله **قوله**
كدلالة اللفظ على وجود لفظه اي والاثر على وجود موثره فانه
يدل عليه دلالة عقلية غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغير
لفظية وهذا مما اعقله الشئ كما تقدم **قوله** وطبيعية سميت بذلك
لنسبتها الى الطبيعة طبيعية كدلالة احو على السعال فان طبيعة
الافظ تقتضي التلفظ به عند مرض المرء له وبهذا الاقتضا
صادر الاعلى اي على المريض المذكور فتكون الدلالة منسوبة
الى الطبيعة كما تقدم **قوله** كدلالة الاثنين على الوجود وهذه طبيعة لفظية
واما الطبيعية الغير اللفظية فكذلك الدلالة الحرة على الخجل والصفرة
على

في قوله
والدلالة تنقسم
الى للعهد
لكن هذا التقسيم
لها من حيث هي
لا يقيد كونها
لفظية مثلا
والالزام تقسيم
الشئ الى نفسه
وغيره

علي الوجمل وهذا ايضا مما اعقله الشئ واما تمثيل برهان الدين لها فيما كتبه
علي الغنوي بدلالة قوة حركة العرق الصائب وضعها على قوة المزاج
وضعه فنية تحت اذ الظاهر انها دلالة عقلية لا طبيعية اذ لا يفرقها
الا الميزة من الاطبا هذا والخجل هو الاستحياء والوجل هو الخوف **قوله**
ووضعية المراد بالوضعية هنا الوضعية العقلية وعرفوها بانها فهم
المعنى من اللفظ بالنسبة للعالم بوضعه فالوضع واسطة بين المعنى
وفهمه من اللفظ اي لا يفهم المعنى حتى يعلم بالوضع وهذا سؤا
لطيف وهو ان العلم بالوضع نسبة اللفظ الموضوع والمعنى الذي وضع
باراه اللفظ في يتوقف العلم بالوضع على فهم المعنى وقد قلتم ان فهم
المعنى في الدلالة الوضعية متوقف على العلم بالوضع فيلزم ان يكون
كل منهما متوقفا على الآخر فيجى الدور وحاصل الجواب ان العلم بالوضع
انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ولو بالهام او مشاهدة لا على
حصوله من اللفظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو حصوله من
اللفظ لا مطلقا فان دفع الدور **قوله** وما كانت نسبة الى الظاهر انه
ليس المراد بالدلالة هنا الدلالة السابقة في قوله والدلالة هي كون الشئ
الذي فان تلك اعم كما لا يخفى وقوله نسبة اي امرامعنويا يتصف به كل من اللفظ
والمعنى وغيرهما وهو السامع وقوله اعتبارت اضافتها اي اسنادها الى
كل ما ذكر فاذا نسبتها الى اللفظ قلت لفظ ذو دلالة واذا نسبتها
الى المعنى قلت معنى ذو دلالة والى السامع قلت سامع ذو دلالة وربما
ينازع في هذا الاخير لانها لو كانت نسبة بينهما والسامع لتوقف على السامع
لان النسبة تتوقف على طرفيهما مع انها لا تتوقف عليه وقوله تنفسر بذلك

بيان
ضعفها

بين مح

ان يكون اللفظ بحيث متى اطلق فمع منه المعنى وقوله بعلم المعنى منه اي
 من اللفظ فالضمير البارز على قوله لا على المعنى وان كان اقرب مذكور
 لفساد المعنى لانه لا معنى لفهم المعنى من المعنى والمراد ان ذلك المعنى هو
 مفهوم ولذلك فسر بالانفهام ولو اسقط اللفظ منه لكان اظهر **قوله**
 ان المطابقة لا تستلزم التضمن مراد المخرج من البيان نسب الدلالة
 بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فقال ان المطابقة لا تستلزم التضمن
 اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد
 المطابقة ولا تتضمن وقد بين ذلك القطب في الشمس بقوله لجول
 ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فتكون دلالة عليه مطابقة
 ولا تتضمن ههنا لان المعنى لا جزئ له هذا وقوله ان المطابقة لا تستلزم
 التضمن قضية طبيعية معدولة المحمول مثل قولنا الحيوان لا يستلزم
 الانسان فسط ما قيل ان هذه القضية سالبة كلية وهي تنعكس
 كنفسها فيقال التضمن لا يستلزم المطابقة يعني وهو باطل قطعاه
 لان التضمن مستلزم قطعان الجزء مستلزم الكل **قوله** وكذا لا تستلزم
 الالتزام فصله عما قبله لامرئين الاول ان هذه الصورة غير مستفادة
 من المتن الثاني ان خلاف الرازي راجع الى ما فلفظ وانما لم ينصرف
 المعنى لبيان هذا الاستلزام لكونه غير معلوم لعدم ما يدل عليه لان
الالتزام المعهود يتوقف على امرين احدهما ان للمعنى المطابقة لازما
 الثاني ان يكون ذلك اللازم غير متقل ذهنا بحيث يلزم من تصور
 المنزوم تصويره وكون كل ماهية لها لازم به هذه المثابة غيرها
 معلوم كجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا لا انتفاء
 شرطه

شرطه وهو المنزوم الذهني بالمعنى الاضمر **قوله** خلافا للرازي فانه
 قال ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم لازما
 من لوازمها واقله انها ليست غير نفسها وجوابه انها لا تسلم ان
 تصور كل ماهية يستلزم انها ليست غير نفسها اذ كثيرا ما تصور
 الماهيات ولا يخطر ببالنا غير ما اففلا عن كونها ليست غير هالان
 خطور الغير بالبال اقرب من خطور سلب الغيرية عن النفس
 ناذم يخطر الاقرب فالبعيد اولي ومن هذا التقرير يتبين ان التضمن
 لا يستلزم الالتزام لان لازم الجز لا لازم الكل وقد قلنا ان الكل
 لا يجب ان يستلزم شيئا فكذا جزؤه **قوله** واما التضمن والالتزام
 فبما تلزمان المطابقة ضرورة اي لا يمكن ان يوجدان بدونهما لانها
 تابعان والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه وانما
 قيدنا التابع بالحيثية احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار
 فانها تابعة لها لا توجد في غيرها من حيث كونها تابعة لها وقد
 توجد بدونها لان حيث انها تابعة لها كافي الشمس **قوله** ودلالة
 المطابقة لفظية اي لفظية وضعية اي منسوبة الى الوضع
 وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى وقوله لانها بمحض
 اللفظ معناه انها ليس فيها انتقال الذهن من المعنى
 المرصوع له الى شيء اخر بخلاف الدلائل الاخرى لا بمعنى
 انه ليس للعقل مدخل فيها لان هذا غير صحيح لان للعقل
 مدخلا في جميع الدلالات والاختيارات عقلية ان كونها **قوله**
 عقلية لوجهين اما اولها فلان اللفظ لم يوضع لهما واما

ثانيا فلان فيهما انتقال الذهن من المعنى الي جزئيا ولازمه هذا وقد
قال الشارح في لب الاصول ان الاوليان اي الدلالة المطابقة والتقنية
لفظيتان لانها يحفظ اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار
فقد جعل التقني لفظية لان المدلول التقني داخل فيها وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزام وعلي هذا الامدي وابن الحاجب وجماعة
من المحققين قال ابن قاسم في شرحه علي هذا الكتاب وما هنا فقد
قول وقيل وضعيتان اي لفظيتان وضعيتان والذي يظهر
ان الخلاف لفظي فان من قال بفعلية لفظية لا يقطع النظر عن الوضع
بل يقول له فيها مدخل **قول** واللوازم ثلاثة اي من حيث هي لا بقيد
ذهن او خارج وسواء كانت من اللزوم البين بالمعنى الاخص
كتصور العلم اللازم لتصور الجمل اولاد هذه الثلاثة التي ذكرها
الشارح هي المرادة بقول بعضهم اللوازم ثلاثة لازم الماهية وهي
الذي يكون من الزومه الذات من غير ان يكون لاحد الوجود
مدخل فيه ولازم ذهني وهو ما يكون للوجود الذهني مدخل
فيه ولازم خارجي وهو ما يكون للخارج مدخل فيه والامثلة
ذكرها الشارح **تنبيه** النسبة بين الملازمة الذهنية
والخارجية العموم والمخصوص المطلق والذهنية هي الاعم لانه كلما
تحقق الخارجية تحقق الذهنية من غير عكس فان الملازمة
الذهنية تتحقق في الاعماد المضافة الي ملكاتها ان بينهما
معادلة في الخارج **قول** والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني
اي البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل

بلزوم

بلزوم اللازم فيه تصور اللزوم كما تقدم في تصور الجمل بالنظر
لتعلم والابوة بالنظر للنبوة فان تصور الجمل الذي عدم العلم
وكذا الابوة كاف في الحكم بلزوم احدهما للاخر واما اللزوم البين بالمعنى
الاعم هو الذي يكفي في الجزم باللزوم تصور اللزوم واللازم جميعا
من غير احتياج الي اقامة دليل ولزوم الغير البين هو ما يحتاج
فيه الي اقامة دليل بعد تصور اللزوم واللازم كالحكم بلزوم الحدوث
للعالم **قول** لان اللزوم الخارجي الخ يتبع الشرحه انه تعالى حسام
كان في هذا العبارة وهي معترضة بان هذا الدليل اعم من المدعي
مذلك لان المدعي هو ان اللزوم الذهني فقط هو المعتبر في دلالة
الالتزام اي لا اللزوميين الاخرين اي اللزوم الذهني والخارجي
واللزوم الخارجي لان غاية ما افاده دليله ان اللزوم الخارجي
فقط لا يكون شرطا وذلك لا يستلزم ان الذهنية لا بد منها في
الدلالة الالتزامية لانه يجوز ان يكون احدهما شرطا اي اللزوم
الذهني او الذهني والخارجي ولا شك ان هذا لا ينبغي ذلك
اي لا ينبغي ان اللزوم الذهني والخارجي واللزوم الخارجي ليس
شرطا حتي يتعين ان اللزوم الذهني هو فقط هو الشرط والا ولي
في الاستدلال ان يقال ولا يجوز ان يكون احدهما شرطا لانها
علي ان دلالة اللفظ علي الخارج اللازم فيه لا يكون التزاما
فثبت ان قيد الذهنية لا بد منه **قول** لا متناع تحقق الشروط
بدون الشرط المراد بالشرط دلالة الالتزام وبالشرط اللزوم
الخارجي وانما كان مستغنا تحققه لان الشرط يلزم من عدم العلم

هو

قوله واللازم باطل فكذا الملزوم المراد باللازم عدم تحقق دلالة الالتزام بدون
اللزوم الخارجي وبالملزوم هو الملازمة الخارجية شرطاً في تحقق دلالة **الاه**
لتزام **قوله** لان العدم كالعلمي كون العمى عدم مياراجي الفلاسفة وراي **هو**
المتكلمين انه معني وجودي يضاد الادراك هذا والكافي في قوله كالعلمي
تمثيلية لا تشبيهية ومعني **الكلام** لان العدم الممثل له بالعلمي يدل الخ
وهو ليس بمستقيم لان الدال **هو** معني المعني لا لفظه لان التمثيل
انما هو للمعني اللفظ والمقصود الثاني لان الكلام في دلالة اللفظ
فالمصواب ان يقال لان العمى يدل على الملكة او على البصر **قوله**
كالعلمي يدل على الملكة اي يدل على ملكته بالالتزام وحاصل المقام بايضاح
ان كل عدم اضيف الى ملكته فان اللفظ الدال عليه اي على العدم المذكور
دال على ملكته بالالتزام وذلك ان لفظ عدم موضوع للانتفا المضاف
الى البصر لا انه موضوع للانتفا والبصر جميعاً حتي تكون دلالة
على البصر تصنفنا للمدلول المطابق للفظ العدم هو الانتفا المقيد بالبصر
والبصر الذي هو قيد خارج عنه فتكون دلالة عليه التزامية كلف بالمعني
الاحصى لان تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ
تصور **المضاف** الى الشئ من حيث انه مضاف بدون تصور ذلك الشئ
محال فان قلنا **من المشهور** ان المضاف يتصرف بالمضاف اليه فيشترط
ان تكون معرفته سابقة على معرفة المضاف فيلزم ان يكون **المدلول**
الالتزامي سابقاً على المعرفة على المدلول المطابق وهو غير قلنا لا بعد
في ذلك لان المقصود ان المدلول الالتزامي لازم في تصور المدلول المطا
سواء قدم عليه في التحقق او لا **قوله** عما من شأنه ان يكون بصيراً

كون

هو

هو إشارة الى ان لفظ العمى لا يطلق على الجادات فهي وان كانت فاقدة
للبصر لا يطلق على فقد ها العمى لانه ليس من شأنها البصر وقوله عما
من شأنه يصح ان يكون من شأن شخصه كالبصير الذي عرض له العمى
فان شخصه قابل للبصر ومن شأن نوعه وهو الانسان ان يقبل البصر
او من شأن جنسه القريب وهو الحيوان ان يقبل البصر **قوله** ثم
اللفظ الخ لما نفع الممر رحمة من الدلالات شرع في بيان اقتسام اللفظ
وسور العتمة هو اللفظ الموضوع للمعني لانه تركه هذا التقيد
اعتماداً على الشهوة والا لا تنقصر باللفظ الغير الدال بهم الا ان
يملك يلتزم كونه مفرداً لكنه خلاف ما مر حوايه قاله السيد في شرحه
على هذه الرسالة اي تسميتهم اللفظ الغير الدال مفرداً مخالف
لما مر حوايه من ان الافراد وكذا التركيب من خواص اللفظ الموضوع
فقط فالمحمل لا يتصف بشئ من ذلك **قوله** وهو الذي لا يراد
بالجز منه دلالة على جز معناه المراد بالارادة منه الارادة الجارية
على قانون اللفظ حتي لو اراد احد بالف انسان مثلاً معني لا يلزم
ان يكون مركباً كما قاله السيد وسيصرح به الشارح عند قوله للم
كراهي الحجارة واعترض كلام المحم بانه يصدق على نحو سيد
قايم انه مفرد لان الزايم منه مثلاً اي من هذا المركب لا يراد بها دلالة
على جز معناه فيلزم ان يكون مفرداً لا مركباً ولم يقل به احد واجب
بان المراد بالجز الجز القريب اي ما كان جزاً بلا واسطة لا البعيد
وهو ما كان كذلك فالزايم من زيد في المركب المذكور جز بواسطة
انها جزية الذي هو زيد وما زيد بتقائه فهو جزوه القريب ولا

قوله على وجه اللفظ

شك انه يدل فزيد قائم مركب لا مفرد هذا وفي هذا الجواب نظر
 لان التقرب والبعد من الامور الاضافية وتقرين الامور المضافة
 الغير الاضافية بالامور الاضافية مستلزم عندهم وكان وجب
 الاستحسان والله اعلم انها متوقفة على شيء اخر فيها بعض مفروض
 وشان المعارف الاتكون كذلك فالاولى في التقرين ان يذكر لفظ
 الجز منكر ان يقال المفرد هو الذي لا يراد بجز منه الخ والنكرة اذا
 وقعت في سياق النفي كانت عامة اي ان كل جز من اجزائه لا يراد به
 شيء من المعنى بخلاف المركب المذكور اعني زيد قائم فان بعض
 اجزائه يراد به شيء من معنى المركب فلا يراد واعلم ان تقرين المص
 يصدق على اربعة اقسام وقد بينا السام فان قلت ما ذكره من
 الاقسام غير حاصره لوجود قسم خامس وهو تسمى الاوليات
 الاول معناه مركب ولفظه بسيط واما ثانيا فانه
 معناه بسيط ولفظه ذا اجزاء اللفظ نقطة معلما لا يمكن
 قسمته واجيب بانه لما كان تالفا القسمن واحد اجملهما الت
 قسما فقط وانما كان تالفا واحدا لا شرا كما في عدم حصول
 جز المعنى لجز اللفظ فان قلت فالتسم الثاني كذلك فينبغي عدم
 الثلاثة واحدا قلت الكلام فيها اذا وجدت الباطنة اي
 عدم تعدد الاجزاء من احد الجانبين بخلاف الثاني فانه ليس
 كذلك **قوله** كت علماء قيد بالعلمية لاجل ان يكون له معنى
 اذ هو بدونها لا معنى له هكذا ينبغي ان يقال في بيان وجه
 الاختراز عن كونه مفرا امر لانه اذا كان مفرا امكان لفظه جز
 بالعلمية احترازه عما

خلافا لما قال انما قيد
 بالعلمية احترازه عما

غاية ما هنالك انه حذف لعارض والمحدوف لعارض كالثابت ولمن قال هو
 انما قيد بها لاحترازه عنه حالة كونه فعل امر لانه في هذه الحالة يكون
 مركبا من فعل وفاعل فنقول وفيه بحث لان الكلام في لفظه هو وهو
 ليس ذا اجزاء فلا وجه لاختراجه بالعلمية **قوله** او يكون له جزء لا معنى
 له كالانسان فان لفظه ذو اجزاء اي ذا حروف ولا يدل واحد منها
 على جزء المعنى الذي هو الحيوانية والناطقة **قوله** اوله جزء ذو معنى
 لكن لا يدل عليه الاولي ان يقول لكن لا يدل على جزء المعنى المراد والا
 فجزء اللفظ له معنى وذلك الجز يدل على جزء المعنى في الجملة مثاله
 عبد الله علما الانسان فان له جزا وهو عبد وذلك الجز يدل على معنى وهو
 العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود وهو الذات الشخصية لان
 العبودية صفة لها وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ
 الجلالة فانه يدل على الالهية وليست جزا الذات وهو ظاهر وبالجملة
 لا يصح عود الضمير في عليه على المعنى من قوله ذو معنى لانه اضاف
 المعنى اليه فلا يصح سلب دلالة عليه **قوله** اوله جزء ذو معنى دال عليه اي
 دال جز اللفظ على جزء المعنى فالضمير في عليه عايد على جزء المعنى
 المذكور في المتن لانه عايد على معنى المذكور قبله لانه لا فائدة في ذكر
 دلالة على المعنى بعد اضافته اليه لانه لا معنى الاضافة اللفظ الى المعنى
 الاكون المضاف دال على المضاف اليه والحاصل ان اعادة الضمير الى العبد
 وان كانت غير ما لونه لكن الضرورة اجأت اليه ليصح كلام النعمان
قوله كالحيوان الناطق الخ فان معناه ج اي حين العلمية يعني المعنى
 الموضوع له عند العلمية هو الماهية الانسانية مع الشخص والماهية

الانسانية هي مجموع مفهومي الحيوان والناطق قبل العلمية ومكان معني
 مقصودا منها قيل العلمية وهو الماهية الانسانية صار لان بعد العلمية
 جزء مقصودا منها اي من العلمية لان معناها الماهية الانسانية مع
 الشخص كما تقدم فالحيوان مثلا الذي هو جزء للفظ العلمي جزء
 المعني حال العلمية وهو الانسانية المستحصصة لانه اي الحيوان جزء الماهية
 الانسانية التي هي جزء المعني العلمي فيكون اي الحيوان جزء للمعني العلمي لان
 جزء الجزء فان قلت كوت الماهية الانسانية جزء من المعني العلمي فيه نظر
 لان المعني العلمي هو الشخص الموجود في الخارج وهو جزء حقيقي للماهية
 الانسانية مع الشخص لانها مفهوم عقلي لا وجود له في الخارج فجزءها
 جزء من مفهوم العلم يشعر بوجودها لان معني العلم موجود وجزء الموجود
 موجود هذا خلف قلنا ان للماهية اعتبارين احدهما ان تعتبرها
 مخلوطة بالشخص وتسمى عندهم بالماهية المخلوطة والماهية بشرط
 شي ثانيهما ان تعتبرها غير مخلوطة وتسمى عندهم بالماهية المجردة و
 الماهية بشرط لا شي والاول هو الموجود في الخارج لانه عين الاشخاص العلمية
 دون الثاني فانه امر عقلي لا وجود له الا في الازهان قوله لا الحيوانية
 والناطقية اي فان دلالة الحيوان الناطق عليها ليست مقصودة في حال
 العلمية بل المقصود انما هو الذات المستحصصة قوله كراي الحيوانية اي وهو
 غير علم والافلا يدل جزوه على جزء معناه المقصود وان كان غير علم فالراي
 مقصود الدلالة على ذات نسب اليه الرمي والحجارة مقصود الدلالة
 على الجسم المعين ومجموع المعنيين معني راي الحيوانية فلا بد في تحقق
 المركب ان يكون اللفظ جزءا وان يكون لجزوه دلالة على معني وان يكون

ذلك

ذلك المعني جزء معني اللفظ وان يكون ذلك الجزء اللفظ على جزء المعني مقصودة
 فهذه اربعة قيود لتحقيق معني المركب قوله والحجارة مواد الدالة على جسم
 معين العلم انهما هنا جثمان احدهما ان ظاهر كلامه يقتضي ان الجزء
 الثاني وهو الحجارة مقصود وانه معتبر في تركيب هذا المركب وليس بصواب
 بل الجزء الثاني انما اني به للتقيد على حرما قالوا في عبد الله غير علم انه مركب
 من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري وهو الاضافة ولذا قال الامام الشافعي
 اذا الملتوبة في كونه عبد الله يعني لفظ الجلالة انما هي للتقيد وهذا هو
 التحقيق ثانيهما ان الحجارة لا تدل على جسم مائة افراد الحجارة غير
 معينة فلم قيد الجسم بالمعين وبما يجب عن هذا الثاني بان المراد
 بالتعيين التقيد النوعي للشخص والحج الرمي يدل على النوع المعين وهو
 نوع الحج فان قلنا الرمي انما تعلق بالفرد لا بالنوع فلا شك ان حاله قلنا
 النوع يوجد في ضمن فرد من افراد فاعدا فاعدا تعلق الرمي بفرد من
 نوع ذلك الفرد على نوعه المعين ضرورة قوله لانه مقدم طبعا قال
 السمع في ثم المطلاع التقدم بالطبع وبالذات اذ يوجد المتقدم بدون المتأخر
 والمتأخر بدون المتقدم لكن لا يكون المتقدم علة تامة له فالفرد يوجد
 بدون المركب ولا يوجد المركب بدون المفرد لكن المفرد ليس علة تامة لوجود
 المركب لاحتياجه الى مادة اخرى اعني المادة الصورية قوله ولان قيوده
 عدمية ان قيل المتقدم قيد واحد وهو قوله لا يراد بالجزء منه دلالة على
 جزء معناه واجاب شيخنا بانه في قوة قيود فكانه قال لا يدل جزوه
 على جزء معناه دلالة موانة ارجح القيد للتفصيل هذا والمراد بالعدمية
 هي الدلالة على نقي شي والعدمي هو الذي يكون في مفهومه نقي شي كما ان

سي

خر

المفهوم الوجودي هو الذي لا يكون في مفهومه ذلك **قوله** والعدم مقدم على الوجود
اراد بالتقدم السبق الزمني لا السبق الرتبي لان الاصل في الاشياء العدم فان قلت
قيود المركب وجوديه وقيود المفرد عدميه والوجودي اشرف من العدمي فكان
الانساب تقدم المركب لانه اشرفا بشرف **قيوده** قلنا هذه حكم في كانت
اعتبرت بعد الوقوع على الكلام واهل المعصود من هذا الكلام انما هو
التقسيم واما التعريف فهو مذكور ضمننا وتبعنا والتقسيم المذكور انما يكون
باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابقة على ذات المركب **قوله** واد
بالمولف المركب يريد انه لا فرق بينهما عند المناطقة بخلاف اهل العربية فان
التاليف عندهم اخص من التركيب اذ التاليف تركيب مع زيادة وقوع اللفظ بين
الجزئين او الاجزاء **قوله** والمراد بالارادة الخ اراد بها الارادة المفهومة من لفظ
يراد على حد قوله اعدوا هو اقرب للتقوي فلفظ هو ضمير عايد على العدل
المفهوم من اعدوا والافعال ارادة لم يتقدم لها فكر صريح **قوله** ضم الاشياء
المراد من صيغة الجمع ما فوق الواحد بدليل قوله ضم شي الى اخر مع ان
الاجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت جمعيتها **قوله** مؤلفة كانت
مثاله حيوان ناطق وقام زيد مثلا وقوله او امثاله مجموع انسان ولا
انسان فانهما تقيضان وقوله مرتبة الوضع مثاله حيوان ناطق فان
الجنس رتبته مقدمة على الفصل وقوله او اي كناطق حيوان للفظ
المذكورة **قوله** والتاليف ضمها مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع اي حيوان
ناطق كما تقدم في الترتيب وهو اي الترتيب جعلها اي الاشياء
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤلفة مثالا مجموع
الانسان

انسان ولا انسان فان فيه ضم شي الى شي ويطلق عليها اسم الشيء الواحد
وهو لفظ او مركب وبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر فان
انسان رتبته مقدمة على لا انسان لان ثبوت الشيء مقدم على نفيه في
العقل ولم يكن بينهما الفة اذ لا الفة بين الففي واليجاب وقوله ام لا مقابل
قوله سواء كانت مرتبة الوضع ومثاله ناطق حيوان فان بينهما الفة وليس بينهما ترتيب
قوله فهو اي التاليف اعم من الترتيب من جهة وحاصله ان هاتين الاشياء
الترتيب والتاليف والترتيب والنسب التي تكون فيما بينهما شتان هو
احدهما العموم والخصوص المطلق وهذه بين التركيب منسوب الى كل
واحد من الاخيرين فالتركيب اعم من كل منهما وكل واحد منهما اخص منه
لان في كل من التاليف والترتيب ضم شي الى شي فقد اجتمع **قوله**
وينفرد هو ففصل عن التاليف فيما اذا لم يكن الفة بين الشيئين كالانسان
ولا انسان وعن الترتيب فيما اذا لم يكن بينهما ترتيب كناطق حيوان
واما التاليف والترتيب فلا ينفردان عنه اصلا فاما اخص ثانيا
العموم والخصوص الوجهي وهذه بين التاليف والترتيب يجتمعان
في شي وينفرد كل منهما عن الآخر فيجتمعان في حيوان ناطق وينفرد
التاليف عن الترتيب في ناطق حيوان وينفرد الترتيب عن
التاليف في انسان فانها مرتبان لكليهما غير مؤلفين
وقوله واخص من التركيب مطلقا لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله
فيما تقدم ان التركيب اعم من الاخيرين مطلقا فيفهم منه ان كل واحد
منهما اخص من التركيب مطلقا ولكنه ذكره زيادة في البيان **قوله**
وبعضهم جعل الترتيب اخص مطلقا من التاليف اي لانه اعرف فيه الفة

الاشياء فهو تاليف مع زيادة شيء آخر وهو ترتيب اجزائه واما التاليف
فقد تقدم انه لا يشترط فيه ترتيب فثبت انه اعم منه مطلقا
قوله والمفرد هو قال بعض الشارحين تخصيص التقدير هنا بالمفرد
غير صحيح فان من المركبات ما هو كلي وذلك لبعض المركبات
التقييدية كالحيوان الناطق واجاب بعضهم بان التخصيص ليس
للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات
فان قلت **هل** وصف المفرد بالكلية خاص بالمفرد الاسم او عام له وللفعل
والجواب انه لا يعمده ما قاله بعض المحققين ان الفعل كلي ابد الحمله على فاعله
اي ومن شأن المحمول الكلية وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه
واما الحرف فلما لم يتفعل الا بغيره وكان معناه في ذلك الغير لم يكن كليا
ولاجزبيه ولهذا لا يقع موضوعا ولا محمولا والمحمول في قولنا زيد في الدار
هو العامل المفرد **والقول** بالنظر في معناه انما يفيد بذلك اشارة الى ان
الكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني حقيقة واما وصف الالفاظ
بهما فمجرد من باب تسمية الدال باسم المدلول وعكس ذلك الوصف
بالافراد والتركيب فهما من صفات الالفاظ حقيقة واما وصف
المعاني بهما فمجرد من باب تسمية المدلول باسم الدال ثم انه ليس المراد
بمعنى المفرد تقريبه السابق في قوله ما لا يدل جزوه الخ بل المراد به
المعنى الذي وضع هو بانه كالحيوان الناطق بالنظر للانسان **قوله**
اما كلي قدم المص الكلي على الجزئي اما لان الكلي جز للجزئي فالباوذكر
كما لانسان فان معناه الحيوان الناطق ومجموع هذين جز من
معنى الجزئي الذي هو زيد مثلا فان معناه الحيوان الناطق

مع شيء آخر وهو التشخص فالجزئي كلي هذا كل للكل والكلي جز منه
والجزء مقدم على **قوله** طبعنا تقدم عليه ونفعا لوافق الوضع الطبع وقولنا
غالب اشارة الى ان بعض الكليات لا يكون جزا من الجزئيات وذلك
كالخاصة والعرض العام واما لان الكلي يقع في العلوم كلها سيما هذا
الفن فان المقصود منه معرفة كيفية اكتساب المجهولات وه
التصورية والتصديقية والمجهولات التصورية تكتسب بالقول
النقل وهو لا يركب الا من الكلي والمجهولات التصديقية تكتسب
بالقياس وهو لا يركب الا من القضايا الكلية او ما في معناها اذ ه
عرفت هذا قالوا في الكلي للنسبة والمنسوب اليه هو الكل المتركيب
منه ومن غيره وهي الجزئي كزيد مثلا كما تقدم ويقال ح على سبيل
اللطافة والافعال الكلي منسوب الى الجزئي واعلم ان هذه النسبة
انما هي بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى الصدق فالامر بالعكس اذ ه
يقال ان الكلي صادق على جميع جزئياته ومتناول لها **قوله** وهو الذي
لا يمنع الخ الظاهر ان لفظ الذي واقع على لفظ الكلي وان كان ذلك مجازا
كما تقدم ان الكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني حقيقة الى
آخر ما تقدم وانما اركب هذا المجاز هنا لئلا يلزم على كلام المص انها
وذلك انه اذا جعل الموصول واقعا على المفهوم لكون معنى التركيب
هكذا وهو المفهوم الذي لا يمنع نفسه تصور مفهومه الخ فيلزم
ان يكون للمفهوم مفهوم ولا معنى له الا ان يجعل الاضافة في مفهومه
للبيان اي مفهومه هو هو وعلي هذا لا تنهاه **قوله** نفس تصور
مفهومه قاله سلا تالج قيد بالنفس لئلا يتوهم دخول مفهومه واجب

الوجود في حد الجزئي يعني لو قال الكلي هو الذي لا يمنع تصور مفهومه
وقوع الشركة فيه لتوهم ان المقصود اي في تعريفه الجزئي انما هو منع
الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه برهان
التوحيد او لا فيلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي اذا
لوحظ معه برهان التوحيد فانه العقل حسيذ اي حسي ملاحظة
برهان التوحيد لا يمكنه فرضه اشتراكه بين كثيرين فزاد لفظ النفس
لدفع التوهم المذكور وادخاله واجب الوجود في الكلي ويمثل ما قاله
في التقييد بالتصور فنقول قيد بالتصور لئلا يتوهم دخول شمس
وقمر والكليات العرضية كاللاشي والامكان في حد الجزئي يعني
لو قال الكلي هو الذي لا يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة لتوهم
ان المقصود في تعريفه الجزئي انما هو منع الشركة بحسب المفهوم
سواء لوحظ معه الوجود الخا رجح او لا فيلزم دخول شمس
وما بعده في مفهوم الجزئي اذا لوحظ معه الوجود الخا رجح
فزاد لفظ تصور لادخال الكليات المذكورة ودفع التوهم
لان هذه بالنظر للخارج اما انها لا تصدق على شيء اصله كالكليات
العرضية لان كل ما وجد في الخارج تعالى له شيء لانه تعالى له لا شيء
واما انه يصدق على فرد واحد وذلك كالشمس والقمر فزاد لفظ
النفس والتصور في التعريفين اي تعريف الكلي والجزئي
ليكون تعريف الكلي جامعاً وتعريف الجزئي مانعاً ولما كانت
ظاهراً قوله نفس تصور مفهومه يوم ان الذي لا يمنع من الشركة
انما هو نفس التصور المتعلق بالمفهوم فسر العبارة بقوله

من

من حيث انه متصور فانهم هذا التقرير فانه كثير الانتفاع وقل ما يباع
قوله وقوع الشركة فيه اي لا يمنع من اشتراك كثيرين وصدقه
عليها وبين الشارح ذلك بقوله بحيث اي بان يصح الاحياء ربه
عن كل فرد من افراده نقول زيد انسان وعمر انسان وبكر انسان
وهكذا الي غير نهاية فلا يختلف الحمل بزيد دون اخر لان معني
الانسان الذي هو الحيوانية والناطقة انما تصورهما العقل
لم يمنع من صدقها وحملها على كثيرين بان يتصف به افراد غير منحصرة
تنبيهات الاولى اقلت الحيوان كلي حصل هناك ثلاثة اشياء
احدها مفهوم الكلي وتعريفه الثاني ما انصف به هذا المفهوم
وهو طبيعة الحيوان اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
الثالث مجموع الامرين المذكورين فالاول يسمى كلياً منطقياً لان المنطق
يبحث عنه والثاني يسمى كلياً طبيعياً لتعلقه بنفس الطبيعة والثالث
يسمى كلياً عقلياً لانه لا وجود له الا في العقل ان بني ان المقوم كلاجزا
وكليات وجزئيات وكلية وجزئية فينبغي ان يعلم الفرق بين هذه
الامور الثلاثة فالكل هو الشيء المتركب من الاجزاء كالسكنجيتل المتركب
من عمل وخل والكلي هو الذي لا يمنع صدقه على كثيرين هذا الفرق
اول وفرق ثاني بان الكلي لا يعني بغنا جزئية بخلاف الكلي واما
المجموع فهو الشيء الذي يتركب منه ومن غيره الكل والجزئي هو الذي
يمنع نفس تصور وقوع الشركة فيه والكلية هي الحكم على كل فرد مفرد
محوكل بني يميم باكل الرغيف والجزئية هي الحكم على بعض الافراد
قوله سوا جدته الخ قال شيخنا بيان وجه الحصر هو انه المتقدمين

تسمى الكلي الي ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه فرد فقط وما وجد منه
في المتأخرين وتسمى كل واحد من الاقسام الثلاثة الي قسمين فصارت
الاقسام ستة فتسمى الاول وهو ما لم يوجد منه شيء الي ما يمنع وجود
فرد منه كما لشريك والجمع بين الصدين واي ما يمكن وجوده كجبرين
نسبية وجبرين ياقوت وتسمى الثاني وهو ما وجد منه فرد فقط
الي ما يمنع وجود غيره معه كاله وما يمكن وجود غيره معه كشمس
وتسمى الثالث وهو ما وجدت منه افراد الي ما تناهت افرادة ،
كما تناهت مركب رالي ما لم تنناه افراده ومثلوا له بركة الفلك علي
مذهب الفلاسفة فان ما من حركة عندهم الا وقبلها حركة لا الي اول
وهذا القسم باطل باجماع اهل الحق ومن اعتقده فهو كافرا جماعا
كما قال الامام السنوسي وشيخ الشئ بنعمة الله معترضة بان الكلام في
كلي وجدت منه افراد بالفعل مجموعة في الوجود وهي حال اجتماعها
في الوجود في الفعل غير متناهية وهذا مستحيل في الحادث فان كل
ما دخل الوجود من الحوادث فهو متناه واما نعمة الله تعالى فعدم تناه
هيها لما هو بمعنى اخر اعني ان كل ما دخل منها في الوجود فالله
تعالى يوجده بعدد علمه وهكذا ابد الاباد فعدم تناهيها باعتبار ما لم يدخل منها
الوجود اي بالنظر الي المستعمل وقد طفرنا بمثاله وهو موجود وصفة شيء
وثابت اي هذه الالفاظ فانها تصدق باعتبار معناها علي افراد غير
متناهية لانها تصدق علي صفاته تفلي الوجودية القديمة النامية بذاته
وقد دل الدليل من السنة علي انها لانهاية لها ولا مستحالة وجودها لانهاية
له انما ثبتت في حق الحوادث ولذا قال ابن غازي والحادث الداخل
في الوجود

في الوجود ذوغاية كالعدم المعدود فقيده بالحادث للاشارة الي هذا انتهى
مع ادني زيادة **قوله** سوا وجدت افراده الي هذا التقييم راجع بحيث يصح جملة علي
كثيرين وقوله كاللواكب هذا امثال للافراد لا للكل المتناه الا افراد ومثاله
لغظا لوكب وقوله اولم تنناه فيه اي وجد شيء من افراده في الخارج وهو عطف
علي قوله تناهت والتقدير وجدت ولم تنناه فان قلت بين حكمه عليهما بالوجود
اولا ثم بعدم التناهي ثانيا تنافي لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متنا
قلنا الامانة في قوله افراده للجسم اي وجدت افراده في الجملة وح فلا
مناقاة بين الحكم بالوجود وعدم التناهي فتأمل فانه منزلة للاقدام والا
قلام وقد اشكل علي بعض العلماء الاعلام **قوله** اولعدم وجودها المراد بالوجود
الايجاد والتقدير اولم توجد لعدم ايجاد الله تعالى لها فيكون من باب الجمل
المرسل حيث اطلق الانام وهو الوجود واد ملزم وهو الايجاد
فسقط الاعتراض بان فيه تقليل الشيء بنفسه وقوله وان كانت ممكنة
الظاهر ان الواو للحال لا للتقييم حتي يشمل القسم الاول المستحيل فيحصل في كلامه
التكرار **قوله** اذ الدليل الخارجي راد الشرحه الله تعالى في جواب شيء علي جمع
الحوامع ولهذا ضل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدانية تفلي بضرورة
العقل لما وقع ذلك من عاقل **قوله** والا اي بان منع العقل صدقه علي كثيرين
وكان متقين عند كل عقل لم يحجج الي اقامة دليل علي الوجودانية لتعنيها
قوله ام امكن معطوف علي امتنع اي ان الطلي الذي وجد منه فرد في الخارج
ينقسم قسمين قسم امتنع وجود فرد اخر من افراده وهو ما تقدم وقسم
لم يمتنع وجود فرد اخر من افراده بان امكن عقلا وهو هذا ومثاله شمس
فانه لم يوجد منها الا هذا الفرد الواحد الذي هو كوكب نهاري مصني

ينسخ ظهوره وجود الليل ففهموا على والموجود من افراد هذه الحقيقة
فرد واحد مع امكان ان يوجد الله سبحانه وتعالى من افرادها افرادا
كثيرة كما اكثر من افراد البحر حتى تتشعب الافاق بكثرة ضوء الشمس هـ
تشعشا لا استطاع معه عادة وتحرق معه كل شيء فاقترنت الحكمة
الالهية وجود فرد واحد من افراد هذه الحقيقة لطفا منه سبحانه وتعالى
تعالى بعبارة فسبحان اللطيف الحكيم الروف الرحيم **قوله** ثم الكلي اي باعتبار
معناه واعلم ان نسبة الكلي الى معناه خمسة اقسام التواطى والتشريك
والتخالف والاشتراك والترادف اقتصر الشئ منها على القسمين الاولين
لكن لشهرتهما وكثرة تداولهما بين اهل هذا الفن وكثرت ذكر الثلاثة
الباقية نتميم للفايدة فنقول الاول ما ذكره الشئ المتواطى وهو ما
استوت افراده في معناه كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر الى غير ذلك
من بعية الافراد فان جميع الافراد متساوية اي متوافقة في الحيوانية
والناطقة لا يزيد فرد على فرد فيها فلذلك يسمى متواطيا اي متوافقا
افراده في معناه وقول الشئ ان استوى معناه في افراده قيل ان فيه قلبا
والاصل ان استوت افراده في معناه وكان ادعا القلب ان فاعل الاستواء
لا بد وان يكون متعددا الثاني ما ذكره الشئ المشكك وهو الكلي الذي تغاير
معناه في افراده بالشدة والضعف ويقال للشدة المذكورة ايضا **أولوية**
وبما عبر بعضهم اي يكون بعض معانيه اولي به من بعض اجزائه هـ
اشد من نفسه في ذلك البعض كالبياض في الثلج فانه اشد من نفسه
في العاج وسمي مشككا لتشكيل الناظر فيه فهو اذا نظر الى اصله
الحقيقة يظن انه متواطى واذا نظر الى القوة في بعض الافراد يظن

خلاف

24
خلاف ذلك فيقع في الشك فلذا سمي مشككا لانه اوقع الناظر في الشك الثالث
مما لم يذكره المتخالف وهو ان يتعدد اللفظ والمعنى جميعا كالانسان والفرس
فان احد اللفظين مخالفا للآخر اي مباين له ويقال لهما المتباينان ايضا
الرابع الترادف وهو ان يتحد المعنى دون اللفظ كالانسان والبشر فانها
ترادفان لترادفهما اي تواليا على معنى واحد وهو الحيوانية والناطقة
الخامس المشترك وهو ان يتحد اللفظ دون المعنى كالعين للباصرة والجاوية
وبغيرها **تيسر** انكر ابن التلمساني في وجود المشكك وقال انه لا حقيقة
له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك ولافتواطى واجاب
عنه القرافي بان كلام المتواطى والمشكك موضوع للفرد المشترك لكن هـ
التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك او بامور خارجة
عن المسمى كالذكورة والانوثة والعلم والجهل وشدة الفطنة والنبوة
والرسالة فهو المتواطى اهـ مع اذ في زياده نقل ذلك الشئ في حاشيته على
جمع الجوامع وبهذا التقرير سقط ما بحث به الحفيد من انهم جعلوا الاله
شديدا باعتبار كثرة الاثار وكما لها والظاهر ان ذلك المعنى يوجد في
المتواطى كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه الصلاة والسلام اكثر
واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك وسائر الصفات البشرية
من غيره اي اكمل من غيره فيها وقدمت وجه سقوطه من ان ما حصل
به التفاوت خارج عن الحقيقة **قوله** اما جزئي اي حقيقى بقرينة المقام
والافالجزئي قد يكون اصنافا بالنسبة الى ما هو اعم منه مع كونه قد يكون
كلية بالنسبة الى ما تحته كالحوان فانه جزئى بالنسبة الى الجسم كلي بالنسبة
الى الانسان **قوله** وهو الذي يمنع الا لا تغفل عما تقدم من التقييد بالنفس

بلية

والنصور **قوله** ذلك اي وقوع الشركة فيه بين كثيرين اي لا يمكن ان يفرض صدقة على كثيرين اي لا يطابق الحاصل في العقل كثيرين ومعني عدم المطابقة لكثيرين انه يحصل من عقل واحد من الجزئيات اثر وكيفية في النفس يغاير الاثر والكيفية الحاصلة من جزئي اخر مثلا اذا تصورت زيد جميع مشغرا نتحصل في نفسك اثر وكيفية غير الحاصلة من تصور بكذا فان قلت الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه ووقوع الشركة وكلما كان كذلك فهو كلي فالجزئي هذا خلف قلت المراد من الجزئي ان كان ماصدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد عمر وفلان سلم الصغري وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف لان الجزئي بهذا المعني كلي بلا ريب قاله الفسري وخفيته ان السؤال مغالطة نشأت من الاشتغال الحاصل بيني الصادق والمصدق عليه **قوله** على اي لاشناس وانما قيد بالعلمية لانه اذا لم يكن علما بان كان مصدرا يكون كليا لاجزيا والى هذا اشار الشرحه الله بقوله فان مفهومه من حيث وضعه اي من حيث وضع لفظ زيد بازايه اي المعين بعيني واما الامن **هذه الحيشية** اي العلمية فانه كونه مصدرا صحا تقتر **قوله** لان قيوده عدمه اي مشكلة على عدم الذي هو النفي لانه قال في الكلي هو الذي لا يمنع وجع قيود مع انه فيد واحد اما ما قدمناه في بحث تقديم المخد على المركب اولان الاضافة في قوله قيوده جنسية تصديق ولو يوحد لانها تأتي لما تأتي له اللام **قوله** لانه مادة الحدود اي لان التعاريف تتكرب منه وكذا الاقيسة فانه مادة يؤول **قوله** والكلي اما ذاتي اعلم ان اللقوم في الذاتي والعرضي اصطلاحات ثلاث الاول ظاهر كلام المصم وهو ان الذاتي ما كان جزئيا والعرضي ما ليس بجزئ فيكون النوع عرضيا على هذا الاصطلاح لانه

لانه يصدق عليه انه ليس بجزئي من حقيقة نوع اخر والاولو جزء من حقيقة جزئية فان الماهية الانسانية مثلا جزء من حقيقة زيد اذ حقيقة مجموع الماهية المذكورة مع الشخص الاصطلاح الثاني ان العرضي ما كان خارجا والذاتي ما ليس بخارج ونقل هذا عن ابن سينا فعليه النوع ذاتي لانه يصدق عليه انه ليس بخارج عن الحقيقة لانه نفس الحقيقة والشئ لا يخرج عن نفسه والى هذا اشار الشرحه بقوله وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي واراد بالعرضي ما كان خارجا وكان حق العبارة ان يقول على ما ليس بخارج لان العرضي مختلف في تفسيره فلا يصح اخذه في التفسير الاصطلاح الثالث وقد تركه الشرح ان الذاتي ما كان جزئيا والعرضي ما كان خارجا وما لا يكون داخل ولا خارجا فهو واسطة اي لاذاتي ولا عرضي فالنوع على هذا واسطة ليس بذاتي ولا عرضي ومن نقل ان اللقوم في الذاتي والعرضي اصطلاحات كثيرة وان من الاصطلاحات المشهورة كون النوع لاذاتي ولا عرضي الاهم السوسني في شرحه لابن عرفة ذكر ذلك بشئنا **قوله** وهو الذي يخالفه معناه ما ليس كذلك من باب اطلاق الاعم وهو المخالفة على الاختصاص وهو المناقضة مجازا والقرينة على ذلك المقابلة وكان الاول في حق المصم ان يسلك في التعريف عبارة اهل الميزان ويعبر بالمناقضة اذا المخالفة عندهم لا تطلق الاعلى ما يصح فيه الاجتناع فقط كالصحك والقيام واما اطلاقها على ما يشمل هذا وغيره فاصطلاح اهل العربية فتخطبه الشفا القليوبي للمصم انما هو بالنظر للاصطلاح والافلا يخفى على مثل هذا الامر ما اراده المصم من تحقيق المرام **قوله** كالصاحك هذا مثال لقوله عرضي واحسن ما قيل في توجيه هذه النسبة انه انما سمي عرضيا لكونه منسوبا

لما يعرض للذات وهو الضحك العارض للانسان والمنسوب الي العرضي خلافا
لما قاله الشيخ القليوبي ان الضاحك انما يسمى عرضيا لانه يعرض للذات لان
العارض هو الضحك لا الضاحك **قوله** لزم نسبة الشيء الى نفسه يعني
وهو محال لان النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشي
لا يغير نفسه وقد اجاب الله عن هذا بحول بين حاحل الاول اننا لانسم ان هذا
من النسبة حتي يلزم نسبة الشيء الى نفسه بل من التسمية الاصطلاحية لا
المفوية فلا يلزم المحذور المذكور وحاصل الجواب الثاني سلما انه من
النسبة وان التسمية لفوية لكن قولك يلزم نسبة الشيء نفسه ممنوع
لان الذات كما تطلق على الحقيقة والماهية تطلق على ما صدقتها من الافراد
والمراد هنا الثاني الاول فلا يلزم المحذور ايضا ولهذا قال برهان الدين
في حواشي الفري ان الذات كما تطلق على الحقيقة الكلية كالانسان
كذلك تطلق على الحقيقة والماهية تطلق على ما صدقتها من الافراد و
المرد هنا الجزئية اعني الحصاص الحاصلة عن الحقيقة الكلية في ضمن
الذوات المشخصة كالانسان الحاصل في ضمن زيد وعمر واه فتكون
هذه الاشخاص والافراد هي الموارد من الذات فاذا نسبنا نفس
الماهية الى الذات بمعنى ما صدقت عليه من الافراد كانت النسبة
صححة لفوية بهذا الاعتبار من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح
وانتفي المحذور من نسبة الشيء الى نفسه **قوله** ثم اخذ في بيان
الكليات الجنس اي لما فرغ المص رحمه الله تعالى من الكلام على بحث الا
لفاظ وبيان الدالات الثلاث شرع الان في بيان الكليات الجنس
وهو المبحث الثاني من هذا المؤلف **قوله** والذاتي الذي ان قلت لم عدل المقام
في سقم

قوله بحث الكليات

98
في مقام التقسيم عن المضموم لم يغفل وهو ما مقول الخ مع ان المقام يقتضي الاصغار
لتقدم المرجع في قوله والكلية اما ذاتي قلنا للتنبيه على ان الذاتي هنا غير
الذاتي هنا فان الذاتي هنا اعم من الذاتي فيما تقدم اذ الظاهر مما تقدم انه
لا يتناول النوع لانه قال هناك وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية فيخرج
النوع لانه تمام الماهية ولا يقال له داخل علي ما تقدم في يكون المراد به
بالذاتي هنا ما ليس بخارج فيشمل النوع بقريضة ذكره فيما بعد **قوله** مقول
اي لفظ يصلح باعتبار معناه ان يقع في الجواب عن السؤال بما مقول اي
صالح لان يقال اي يحمل حمل مواطية اي موافقة لاحمل اشتقاق والا
لزم ان البياض جنس للانسان والعظن مثلا لانه مقول اي محمول
حمل اشتقاق علي الافراد الكثرية المختلفين بالحقيقة وهو باطل
تنبيه الفرق بين حمل المواطية والاشتقاق ان الاول يحمل بذاته من
غير حاجة الي تصرف في لفظه كالناطق المحمول علي زيد مثلا بخلاف
الثاني فانه لا يحمل علي غيره حتي يشتق منه لفظ موافق للمحمول عليه
كالبياض اذ حملته علي الانسان مثلا فانه لا يصح حمله عليه حتي تشتق
منه لفظ ايض **قوله** المحضة اي الخالصة من شايبة الخصوصية بقريضة
ذكرها اي لفظ الخصوصية في الكلّي المقابل لهذا الكلّي الذي تحت بصدده
وهو النوع فان مقوليته ليست محضة بل فيها خصوصية علي
ما ياتي بخلاف الجنس او يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين
الحقائق لا التي بين الافراد بقريضة قوله مقول علي كثيرين مختلفين
بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد **قوله** جوابا عنها اي عن السؤال
بينهما ولو قال عنه اي عن السؤال المفهوم من سئل كان انساب

ولكنه اني بصير التثنية لان كلا من الانسان والغرس يتضمن سوالا وان
وقعا بلفظ واحد في قول السائل ما الانسان والغرس **قوله** الناطق اي المدرك
والمدرك هو العالم فليس المراد بالناطق هنا هو المتكلم قابل الجزئي الحقيقي
لا يكون محمولا على جزئي اخر اصلا لان المحمولات انما هي المفردات هو
الكليه والحل في قولنا هذا زيد انما هو باعتبار حذف مضاف كفي والاصل
هذا اسمي زيد او صاحب اسم زيد وايضا الجزئي وجودان وجود في الزهن
وجود في الخارج فباعتبار الاول يصح ان يجعل وباعتبار الثاني لا يصح
بناء على ان العقل لا يدركه في الخارج الا بواسطة الالات كالبحر والالات
لا تذكره الاشخاص **قوله** وكثيرا من الافراد اذ ليس لنا حقيقتان
متماثلتان **قوله** وكثيرا مختلفا اي الحقيقة وهذا القسم هو المراد
هنا وليس المراد الافراد وان كان هو الظاهر من عطه على ما قبله
بل المراد ما هو اعم فيشمل الحقايق المختلفة كما مثل ويشمل الحقايق
والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا الغرس ويشمل الافراد
الشخصية المختلفة الحقيقة نحو ما زيد وهذا الغرس **قوله** والجواب
عن الاربعة مختصر في ثلاثة اجوبة فيجاب عن الاول وهو الواحد الكلي
حيوان ناطق وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو
الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد وهو انسان لانه تمام الماهية
ولا عبرة بالمشخصات ويجاب عن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة
بجواب واحد هو المراد هنا **قوله** مختصر في ثلاثة اجوبة وجه الحكم
ان الجواب 1 ما ان يكون بالحد وهو الاول وما ان يكون بالنوع وهو
الثاني وما ان يكون بالجنس وهو الثالث واما قول الشيخ العليوي في
مختصرنا

30
مختصرنا علي السمع انه ان اراد ما ذكره من الامثلة فله جواب لاتفاق
الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقعة فهي اربعة لا
ثلاثة وذلك بايزاد السؤال عن واحد كلي مضموم معه في السؤال
واحد جزئي من غير جزئيات ذلك الكلي نحو ما الغرس وما يعقوب اسم
الحمار معين او يصح احد نوعين الي آخر في السؤال نحو ما الغرس والشاة
مع بعض ايضا قال شيخنا وهذه غفلة سببها عدم التفرقة
بين الحد والمحدود وعن كون الحد والمحدود ومتغايرين بالتفصيل
والاجمال باتفاق اهل المنطق فان الجواب عن قولنا ما الانسان بالحد
التمام وهو الحيوان الناطق هو غير الجواب بالانسان عن قولنا ما
زيد او ما زيد وعمى ويلزم من قوله بانها غير متغايرين اصلا
ان يكون الجواب عن الجزئي والجزئيات بالحد التام لان الجواب عنهما
بالنوع وهو ليس بمتغاير لحده عنده اصلا حتى بالاجمال والتفصيل
فيلزمه ان الجزئي متحد مع الله لا يجد عقلا ولا نقلا وان كان يقول بمتغاير
الحد والمحدود لزمه ان الاجوبة ثلاثة كما قال السمع انه مع بعض تصرف
في العبارة ولعل الشهاب العليوي يقول ان الجواب اثنان بناء على جمع
الثلاثة الاولى في سؤال واحد فان الجواب عنها واحد وهو انسان
قوله ويرسم الجنس من حيث هو كذا لكي يعرف ليميز عن غيره وقد
الجنس هنا على النوع مع انه تقدم النوع عليه في صدر الكتاب لانه هنا
نظر الي الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل وتقدم النوع هناك
نظرا الي القلة والكثرة اي قلة الافراد وكثرتها اذ النوع اقل افراد
من الجنس لما هو معلوم واما قال ويرسم لان ما يذكره من الفصول المهمة

ليست اجزا حقيقية ولان الكلي وان كان داخل في الجنس اي يكون ه
جنس له متنا ولا جميع الكليات لكن المقول كلي كثيرين خارج عنه و
المركب من الداخل والخارج خارج والتعريف بالخارج رسم وايضا المقولة
عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم فتعاريف الكليات كلها
رسوم واعلم ان قولنا من حيث هو كذلك قيد مقصود في **تعاريف**
الكليات الخمس لانها امور اضافية تختلف بالاعتبار والاضافة
الي غيرها كاللون فانه يصح ان يكون جنسا وان يكون نوعا وان
يكون خاصة وان يكون عرضا عاما لان كل اذا نسبته للسواد كان
جنسا واذا نسبته للكثيف كان فصلا اذ الكثيف يطلق على كل
مركب من الالوان وغيرها كالرمادي والجسم واذا نسبته للكثيف
كان نوعا واذا نسبته للجسم كان خاصة واذا نسبته للحيوان كان
عرضا عاما تاله بعض الحواشي مع زيادة **قوله** بانه كلي قال ملا تال لفظ
كلي زايدا طائلا تحتها ووافقه السير في شرحه لهذه الرسالة فقال انه ه
مستدرك لان المقول على كثيرين مفعول عنه انه ركنه للقطب في مثل الشمسية
اقول وما قاله هو الاية فيه نظرين وجهين اما اولاهما لان فيه الاعتراض
باللاحق على السابق وهو غير مرضي لان السابق وقع في مركزه واما
ثانيهما لان جميع ما ذكر من الالفاظ محتاج اليه لكن بعضها محتاج
اليه في تحقيق الجنس والبعض الآخر محتاج اليه اما البيان الموصوف
او المتعلق فذكر مختلفين لاجل اخراج النوع وهو صفة لا بد له من
موصوف فذكر كثيرين لاجل ذلك وقوله على كثيرين جار مجرور
يحتاج الي متعلق يتوالت به فذكر المقول لاجل ذلك وبالجملة فذكر

مختلفين

مختلفين لتحقيق الجنس والبيان الموصوف المتعلق **قوله** دخل
فيه سائر الكليات اي بقيتها وهي النوع والفصل والخاص والعرض العام
ما عدا الجنس لئلا يلزم دخول الشيء في نفسه فالمراد بالسائر البقية مأخوذة
من السور موزن العين وهو البقية ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
لغير لان لما اسلم علي عشر نسوة استسكن اربعا وفارق سائرهن اي بقيتهن
قوله مقول اي صالح باعتبار معناه لان يحمل على كثيرين وقوله على كثيرين
اي على انواع كثيرين لان المراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع
وفي تعريف النوع الافراد وقوله مختلفين بالتعاريف يعني كحيوان
فانه مقول على الانسان والفرس والحمار مثلا وحقيقة كل منها غير
حقيقة الاخر اذ حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان
مهاول وحقيقة الحمار حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بانه كلي
مقول الخ غير صحيح وذلك لان الجنس المسمى مطلق الجنس الصادر
بالجنس المنفرد اي الذي لم يكن فوقه جنس ولم يكن تحته جنس وبغيره
والكلي الماخوذ في تعريفه جنس له اي للمعرف فيكون جنس جنس
وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس فيلزم تعريف العام بالخاص
وهو غير صحيح والاي لزم ان يكون التعريف غير جامع وحاصل الجواب
ان يقال ان للكلي اعتبارين احدهما بالنظر الى المفهوم اعني كونه ا
تصور معناه لم يمتنع من صدقه على كثيرين وثانيهما بالنظر الى كونه ه
جنسا للجنس والتعريف به بالاعتبار الاول لانه اعم دون الثاني لانه اخص
قوله خرج به النوع قيل يخرج به ايضا الفصل القريب كالناطق للانسان والعا
للفرس والناهي للحمار وكذا الخاصة فتخصيص اخراج النوع به فيه

هل

تصور وهذا ظهر فساد ما قيل ان في جواب ما هو تخرج الكلمات الباقية
لان من الكلمات الباقية الفصل والخاصة والفصل القريب والخاصة مطلقا
لا يخرج ان بهذا القيد لانها ليس اذ اخلين تخرجها بقوله مختلفين هـ
بالحقاقية ويمكن ان يجاب عن اسناد اخراج الفصل مطلقا الى القيد هـ
الاخير بانه وان كان يخرج بعض الفصل وهو القريب بقوله مختلفين
لكن الكل يخرج بالقيد الاخير وهو قوله في جواب ما هو مشترك الجميع
في عدم المقولية في جواب ما هو لذلك اسناد اخرجه اليه **قوله** في جواب
ما هو علم ان الذاتي بالاستقراء فيحصر في ثلاثة اشياء الجنس والنوع هـ
والفصل لانه اما مقول في جواب ما هو وجواب اي شيء هو والثاني
هو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فمطلقا اي
لا بها وبالخصوصية وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية
وهو النوع ولذا اقال المص اما مقول الخ فان قلت الجنس لا يكون
مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هما او ما هم فلم افرد المص الضمير
في السؤال اوجب بان المراد من قوله الجنس مقول في جواب ما هو
بيان الاصطلاح اي بيان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء بل
في جواب ما هو قال ملائكة وزيادة بعضهم في التعريف قول اذا اتيا
غير محتاج اليه بل في بيان الواقع لا للاحتراز عن شيء **تنبيه**
فايدة القيد في التعريف احد امور ثلاثة الادخال والاخراج او بيان
الواقع **قوله** خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي سوا كانت
للجنس كما في اذ اعتبرت اضافة الحيوان والنوع كالمشاكل للانسان
والحساس فصل للجنس وهو الحيوان وهو بالنسبة للنوع فصل بعيد

قوله

32
قوله انما يقال ان في جواب اي شيء هو لكن على التنويع
ولان الفصل يقال في جواب اي شيء هو في ذاته وجوهه
والخاصة يقال في جواب اي شيء هو في عرضه **تنبيه**
فان قلت لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب اي
شيء هو ولم يكونا مقولين في جواب ما هو قلنا لانها
لما كانا مميزين للماهية التي كانا فصلا وخاصة لها كانا
مقولين في جواب اي شيء هو ولم يكونا ماهية هـ
مختصة ولا ماهية مشتركة للذي كانا فصلا وخاصة
له لم يكونا مقولين في جواب ما هو **قوله** والثالث لا يقال
في الجواب اصلا اي لا يقع في الجواب عن السؤال وانما
ما سيأتي من قول المص في رسمه انه كلي يقال على ما تحت
حقايق مختلفة فالمراد بالمقول ثم الحمل فلا تنافي بين
ما هنا وما هناك لان عدم وقوعه في الجواب لا يستلزم حمله
وقوله لانه ليس ماهية لما هو عرض اي ليس ماهية للمعنى
الذي هو اي الثالث عرض له وبالجمله ليس العرض العام كالمشي
ماهية للانسان الذي جعل المشي عرفا له حتي يقال في جواب
ما هو لا العرض العام المذكور مميز له حتي يقال في جواب
اي شيء هو **قوله** واما الجزئي اي كريد مثلا فلم يدخل في هـ
الكلي الذي هو جنس في الحد حتي يحتاج الي اخرجه بمقول على
كثيرين ولا يقال انه خرج بنفس الكلي لانه جنس وشأن
الجنس الادخال لا الاخراج وحاصل المقام بايضاح ان بعض

المحققين كمالا تال جعل الجزية د اخلا في قوله فاخرج بقوله علي
كثيرين وانما قلنا بحسب الظاهر لان المحمول في الحقيقة كلي
محذوف وهو مسمى او صاحب كما تقدم التنبيه عليه **قوله**
عال ويقال له البعيد وجنس الاجناس ايضا ومثل له الشارح بالجوه
وهو القسم الاول **قوله** علي القول بجنسيته وحاصله ان هناك
قولين قول للمتكلمين وقول للحكماء المتكلمون يقولون انه
جنس لكل جسم مولف من الطول والعرض والعمق المتألفة
من النطق اذ السطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله
طول فقط وليس للنقطة شيء من هذه الثلاثة اي ليس لها
طول وعرض وعمق وكل هذه جواهر وجودية والحكماء يقولون
انها اعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية
السطح والسطح نهاية الجسم فقول الشئ علي القول بجنسيته
احترازا عن قول الحكماء لانه عرض عام عندهم كما علمت
قوله ومتوسط هذا هو القسم الثاني وهو جنسان مطلق
الجسم والجسم النامي فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق
وتحتة جنس وهو الحساس او المتحرك بالارادة **قوله**
وسافل وهو الثالث من الاربعة المذكورة في كلامه ومثل
له الشئ بالحيوان **قوله** ومنفرد وهو القسم الرابع ومعني به
انفراده انه ليس فوقه جنس وليس تحته جنس **قوله**
قالوا ولم يوجد له مثال هذه صيغة تبيري مما قالوه وقد
مثل له بعضهم بالعقل بنا علي ان الجوهر ليس جنس له بل
عرضا

33
عرضا عاما والا كان فوقه جنس فلم يكن منفردا ووجه التبيري
عدم الاتفاق علي مثال له وعلي هذا القول تكون العقول هـ
عشرة انواعا له لا اجناسا والام يكن منفردا ولا اشخاصا ولا
لكن نوعا لاجناسا والعرض انه جنس واعلم ان الاولى للشئ
عند التعداد ان يبتدي بالسافل ثم المتوسط ثم العالي لان
المعتبر في الاجناس التصاعد لا اذا فرضنا شيئا فرضنا له
جنسا فهو لا يكون الا فوقه فاذا فرضنا لآخر جنسا فهو لا يكون
الا كذلك وهكذا **تنبيه** ما ذكره المصنف من مفهوم الجنس
وهو قوله كلي مقول الخ جنس منطقي لبحث اهل الفن عنه
ومعروف هذا المفهوم وهو الحيوان مثلا يقال له جنس هـ
طبيعي لكونه طبيعة من الطبيع والمركب منهما اي مجموع
العارض والمعرض يقال له جنس عقلي لانه لا يوجد الا فيه
وهكذا يقال بنظر ذلك في بقية الكليات والجزئ **قوله**
واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية هذا
اشارة الي القسم الثاني من الدالتي يعني ان الكلي المذكور يحمل
تارة علي جملة افراده المتمثلة بان يقع جوابا عن جملة
كما اذا سئل عن جملة من افراد الانسان كزيد وعمر ومثلا
كان الانسان جوابا عنهما او عنهم وهذا هو المراد بقول
المصنف بحسب الشركة لا اشتراك الجميع في جواب واحد وهو
الانسان وتارة يحمل الكلي المذكور علي فرد واحد فقط منها
كوما زيد فان جوابه انسان ايضا وهذا هو المراد بقوله هـ

والخصوصية فالجمل على الجملة تارة وعلى فرد واحد آخر هذا
ما اطبق عليه المحققون من شرح هذا الكتاب كالسيد والفنري
وشيوخ الاسلام ومن حشي كلامهم خلافا لما تنفس **قوله** فقال
في حواشي الفنري ليس المراد بالمعية هاهنا المعية الزمانية
بان يحمل الانسان جملا واحدا على سبيل الشركة والخصوصية
في ان واحد بل المراد الاجتماع في المقولية فيكون قوله معا
تاكيدا لمجموع قوله بحسب الشركة والخصوصية فكانه قال جميعا
ومعني الاجتماع في المقولية بثبوت هذين الوصفين للنوع اعني
كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة بان يقع جوابا به
لافراد وكونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية بان
يقع جوابا بالفرد واحد فمجموع هذين الوصفين ثابت للنوع
اعني الانسان مثلا يشير اليه ذلك كله قول الشرح رحمه الله
لانه اذا سئل عن زيد وعمر والح و قوله واذا سئل عن كل واحد
منهما يعني على انفراد **قوله** لانه تمام ماهيته المختصة
به ان قلت لا سلم ان الانسان تمام ماهية زيد المختصة
به لانه هو الحيوان الناطق والماهية المختصة بزيد هو الحيوان
الناطق مع الشخص فلا يكون الانسان **قوله** اما ماهية مشتركة
بين الافراد لاما ماهية مختصة **واجيب** بان الشخصيات
المذكورة لواحق للماهية لانها تمامها وتماها هو الحيوان
الناطق فقط فالانسان تمام الماهية المختصة بزيد ان
قلت لو كان الانسان تمام الماهية المختصة بزيد كانت
غير

34
غير موجودة في عمر ومثلا من بنية الافراد مع انها موجودة
قلنا يمكن ان يجاب بوجهين احدهما ان الباقي به داخله على
المقصود ومعناه ان زيد لا يتجاوز الانسان الي غيره لانها
داخله على المقصود عليه حتى يرد السؤال ثانيا ان البا
داخله على المقصود عليه وتقول ان ماهية زيد موجودة في عمر
ممنوع لان الانسان ماهية عامة قابلة للتخصيص بالماهية
المختصة بمشخصات زيد ولواحقه غير الماهية المختصة
بمشخصات عمر ولواحقه فالماهية بالنظر الي مشخصات
زيد مقصورة عليه لا تتجاوز الى غيره من عمر ومثلا
تطلق الماهية الانسانية مشتركة والمختصة مختصة
تتأمل **قوله** ويرسم بانه كلي تقدم ما في لفظ كلي وانه قيد لا بد
منه وكذا لفظ مقول وقوله كثيرين المراد بها هذا الافراد
وفي الجنس الماهيات والانواع **قوله** بالعدد اني به ليرتب
عليه قوله دون الحقيقة نسقط ما قيل انه مستدرك لامكان ان يقول
كلي مقول على غير مختلف الحقيقة الخ هذا او الاعتراض اقوي
من الجواب **قوله** خرج به الجنس اي بقوله دون الحقيقة
فان الجنس يقال على ما اختلفت حقايقه كالحيوان كما تقدم
قوله خرج به الفصل والخاصة والعرف العام يعني
ان هذه الثلاثة خرجت بقوله في جواب ما هو ما الفصل
والخاصة فانهما لا يقالان في جواب ما هو بل في جواب اي
شي هو ما الفصل ففي جواب اي شي هو في ذاته وجوهره

واما الخاصة فتقال في جواب اي شيء هو في عرضه واما العرض
العام فلانه لا يقال في الجواب اصلا لا في جواب اي شيء هو مع
انه خرج بقوله دون الحقيقة لانه لا يقال الاعلى مختلفه
الحقيقة فقد خرج بما خرج به الجنس **قوله** لكن الانسب
الفيه نظرا لان الشيء لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي
قلبه متناويع ان قوله دون الحقيقة اخرج ولم يتناول
كما تقدم فالجواب ان يقال في مقام وتقرير فائدة هذه القيود
انه يخرج بقوله بالعدد دون الحقيقة الجنس والخاصة
والعرض العام والفصل البعيد كالحساس بالنظر الى الانسان
وخاصة النوع كالضحك بالنظر اليه ايضا **قوله** والنوع قسمان
اي من حيث هو فلا يرد ما عساه ان يقال يلزم علي هذا
تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وبالحيلة تفيد الحيثية هـ
ملاحظ في مثل ذلك **قوله** وحقيقي كالانسان مثلا ويقال
له النوع الانواع وهذا الذي هو واحد الكليات الخمس علي
التفصيل بل الجنس والنوع الاضافي فانه ليس احدهما علي
التفصيل بل الجنس والنوع الحقيقي فتقوالهم في بيانه وضابطه
وهو ما ليس تحت جنس معناه ما كان تحت شخص او صنف
والقربنة علي ذلك كون الكلام في النوع الحقيقي لكن كان الاولي
في البيان ان يقول ما ليس تحت نوع فقول شيخنا الصواب
ما ليس تحت نوع فيه شيء لما علمت من انه اولي فقط لانه
الصواب حتي تكون عبارة الشئ خطأ **قوله** وينفرد الحقيقي
وهو

35
وهو ما ليس تحت جنس في الماهية التي ليس فوقها جنس وهي
الماهية البسيطة كالنقطة علي القول بنفي جنسية الجوهر
لها بل عرض عام لها والالم تكن ماهية بسيطة لتركيبها من
جنسها اعني الجوهر وشي آخر **قوله** واما غير مقول الخ هذا
شروع في القسم الاخير من الذاتي وهو القسم الثالث من الكليات
الجنس وهو الفصل وقيل الشروع في الكلام عليه تذكرك قاعدة
وهي ان السؤال باي شيء هو علي ثلاثة اقسام احدها ان لا
يزاد علي الصيغة المذكورة قيد ثانيا لها ان يزداد فيه وهو
قولنا في ذاته ثالثها ان يزداد عليها قولنا في عرضه فان كان
الاول كان الجواب ما يميز المسؤل عنه سواء كان فصلا قريبا
او بعيدا وخاصة كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
فانه يصلح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس او ضاحك
لان كلامها يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثاني كان
الجواب بالفصل القريب وحده لانه هو الذي يميزه في ذاته
عن غيره كما اذا سئل عنه باي شيء هو في ذاته فانه لا يصلح
في الجواب الا ان يقال ناطق وان كان الثالث كان الجواب
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
في عرضه فانه لا يصلح في الجواب الا ان يقال ضاحك فثبت
بهذا التعريف ان السؤال باي شيء هو انما هو عن المميز
المطلق فانه فيه بقولنا في ذاته فعن المميز مطلقا كما تقدم
فقول المص في ذاته غير مستدرك في هذا المقام لان السؤال

عما يميزه في ذاته ولو في الجملة خلافا للشيخ القليوبي وتولنا
 في هذا المقام احترازا عما يأتي في رسمه فان ذكره لاختلاف فيه
 لانه مقام الكشف عن الحقيقة **قوله** في ذاته اي جوهره
 اي حقيقته وتفسير الذات بالجوهر تفسير بالمراد في
 وفيه تفسير الاجلا بالاحق والمفرد بعكسه ولعله اتكل
 في ذلك على ظهور الحال والجار والمجرور بضم على الحال
 من ضمير مقول اي مقول في جواب اي شيء هو حال
 كونه كائنا في حقيقته اي داخل في حقيقة ذلك الشيء
قوله ولو في الجملة هو ساقط من بعض النسخ وعلى ثبوته
 فهو إشارة الى انه لا فرق في المميز الذاتي بين ان يكون عن جميع
 ماعداه كالناطق بالنظر الى الانسان او عن بعض ماعداه
 كالحساس والنامي بالنظر له ايضا اذ الحساس مبرز عن
 النامي فقط كالشجرة وان لم يميزه عن الحيوان والثاني
 مبرز عن مطلق الجسم وان لم يميزه عن الشجر والحساس
 والنامي ذاتيات للانسان بالنظر لما قصد تمييزه عنهما
قوله كالناطق كون الناطق مميزا للشيء انما هو عند من لم
 يجعله مقولا على غير الحيوان كالملايكة اما عند من يجعله
 مقولا عليه اي على غير الحيوان فالناطق جنس لا فصل
 لانه يشمل الناطق الحيوان والناطق الغير الحيوان كالملايكة
قوله وسبب الخلاف على جوارز تركيب الماهية ان علم
 انه لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في ان هذا لم يوجد
 له مثال

له مثال وانما الخلاف في الجوارز العقلي والصورة التي فيها الخلاف
 هي ان كل ماهية لها فصل هل يكون لها جنس او لا اما عكسه
 وهو ان كل ماهية لها جنس فلا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين
 في وجود فصل لها يميزها عما شاركها في ذلك الجنس فمن قال
 بجوارز تركيب الماهية من امرين متساويين كما هي الماهية الجنس
 العالي وهو الجوهر فانه مركب من امرين متساويين وهما
 القايم بنفسه ومحل الاعراض وكل منهما متساو للآخر وهم
 المتأخرون زادوا في الوجود فقال ما يميز الشيء عما يشاركه
 في الجنس او في الوجود لان الماهية اذا تساوت اجزاؤها
 لم يميزها الا وجودها في الخارج وادخل المتقدمون على
 منعه بان الماهية لو تركبت من امرين متساويين فاما
 ان يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور او احدهما فقط
 فيلزم الترجيح بلا مرجح او لا يحتاج كل منهما الى الآخر اصلا
 فيلزم المحال لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزاها
واجاب المتأخرون عن هذا الاستدلال بان نفسه هو
 المحالات انما تتاتي في الماهية الخارجية اما الماهية
 الذهنية فلا لانها من الامور الاعتبارية اي والكلام في
 الثاني لا الاول سلمنا بحثه فيها لكن يمنع ان يكون هذا
 الدور الترتيبي لم لا يجوز ان يكون من الدور المعني فانه
 غير محال كما توقف الجرم على العرض وتوقف العرض عليه
قوله ويرسم بانه كلي يقال على الشيء ان هذا التعريف اشتمل

علي جنس وفصول بعضها لادخال وبعضها للاخراج
فقوله كلي جنس في الحد وقوله يقال علي الشيء اي علي
جنس الشيء فصل اول لادخال الفصل مطلقا سوا كان
قريبا او بعيدا وقوله في جواب فصل ثاني اخرج به العرض
العام وبإضافة جواب الي اي شيء هو فصل ثالث تخرج
الجنس والنوع فانها انما يقالان في جواب ما هو وقوله في
ذاته فصل رابع اخرج به الخاصة فان قلت العرض العام
يصلح ان يكون جوابا لاي شيء هو في عرضه فانه يصلح ان
يقال صحيح او سقيم ويمكن ان يجاب بان معني قوله لا يقال
في الجواب اصلا اي في الجواب الاصطلاحي وهو جواب ما هو
او جواب اي شيء في ذاته فلا ينافي انه يقال في جواب اي شيء هو
في عرضه فعلي هذا التقدير الصواب ان يسند اخراج الخاصة
والعرض العام الي قوله في ذاته كامل **قوله** والفصل تسمان اي
من حيث هو يقطع النظر عن كونه قريبا او بعيدا فلا يلزم عليه
تقسيم الشيء الي نفسه وغيره والمراد تقسيمه من حيث
القرب والبعد ومن حيث انه مفهوم ومقسم كالناطق فانك
ان نسبت الي الماهية التي هو جزء منها وهو الانسان كان
مفوما لان حقيقته لا تقوم اي توجد الا به وان نسبت الي
الماهية التي ليس هو جزء منها كان مقسما كالحيوان فان
الناطق اذا نسب له جعل للحيوان تسما وخاصة معينة وهي
الانسان **قوله** قريب وانما سمي به لانه يميز الشيء عن صاحب جنسه
القريب

37
القريب كالناطق فانه يميز الانسان عن صاحب جنسه القريب وهو
الحيوان وذلك الصاحب هو الفرس مثلا فقول السمع عن جنسه
القريب علي تقدير مضاف اي صاحب جنسه كما اتقرر ويبعد
وانما سمي به لانه يميز الشيء عن صاحب جنسه البعيد كالحمار
فانه يميز الانسان عن صاحب جنسه البعيد وهو النامي وذلك
الصاحب هو الشجر مثلا ولا ينافي فانه يميز الانسان عن صاحب
جنسه البعيد وهو مطلق الجسم وذلك الصاحب هو الحجر مثلا
قوله فان قلت يلزم الخ اي يلزم من الجواب بالفصل البعيد ان
الجنس فصل لانه يميز هذا التمييز اي التمييز في الجملة مثلا هو
التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان مساو له فيلزم ان يميز
تمييزه والمراد بالجنس المذكور الجنس الغير العالي فان العالي
لا يميز فيه **قوله** لا بعد فيه اي في كون الجنس فصلا بالشرط الذي
ذكره وهو وقوعه في جواب اي شيء هو في ذاته فالتمييز في قوله فيه
عايد علي الجنس وان احتمل ان يكون عايدا علي التمييز المقهور من يميز
لان رجوعه الي الجنس لا يحتاج الي تاويل واسار بقوله ان التي به في
جواب اي شيء هو في ذاته الي ان مقولية في جواب اي شيء هو
في ذاته قليل نادر خلاف وقوعه في جواب ما هو فانه كثير يرشدك
الي هذا التعبير بان في الاول واذا الدلالة علي التحقق والكترة في
الثاني **قوله** ثم شيء بالعرضي اي ثم بعد فراغه من الذاتي المذكور
اولا اي بالعرضي ثانيا واعلم ان المرضي يطلق بان معنيين احدهما
ما قابل الجوهر والثاني ما قابل الذاتي والمراد به هنا الثاني لا الاول

لانه مصطلح اهل الكلام والكلام في مصطلح اهل الميزان والعرضي
منسوب الي ما يعرف بالذاتي والمنسوب الي العرض عرضي
كما تقدم عن ملائحة **قوله** فاما ان يمتنع ان فكاه عن الماهية
اعلم ان العرض لا يخلو اما ان يكون امتناع انفكاكه عنهما من حيث
الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث يمتنع ادراكها بدون
ادراكه كالفردية بالنظر الي ماهية الثلاثة والزوجة بالنظر
الي ماهية الاربعة وسمي هذا اللازم لازم الذهن وامان هو
حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
متفكة عنه فيه كالسواد للحشيشي ويسمى لازم الوجود او من
حيث هي بمعنى انه يمتنع ان توجد باحد الوجودين المذكورين
متفكة عنه بل ايما وجدت كانت موصوفة به لكون زوايا
المثلث الثلاث مساوية لقيامته فانه اذا حصل في الذهب
او في الخارج يتصف بالتساوي المذكور ويسمى لازم الماهية
قوله كالمضاحك بالقوة بالنسبة للانسان اعلم اولاً ان الفصل
انبساط الوجه وتكشف مقدم الاسنان من سرور النفس
ولما كان مقدم الاسنان يتكشف عند ذلك سمي ضواحل هو
وان القوة فسرها بامكان حصول الشيء مع عدمه بخلاف
الفعل اي اذا قيل حصل لكذا بالفعل فان حصوله ثابت جزماً
وانت حير بان الضاحك بالقوة بهذا المعنى غير لازم للانسان
ويمكن ان يجاب بان المراد هنا بالقوة القوة بالمعنى الاعم وهو
امكان حصول الشيء مطلقاً اي غير مقيد بقولنا مع عدمه

وح يكون معنى قولنا ضاحك بالقوة انه صالح له ولا شك في ان
الضاحك بهذا المعنى لازم للانسان ذهناً وخارجاً علي ما لا يخفي
قوله ولا يمتنع انفكاكه عنهما اي الماهية بل يمكن انفكاكه عنها **قوله**
وهو العرض المفارق اي الذي يمكن مفارقتها وان لم يفارق بالفعل
ثم ان العرض المفارق اقسام مفارق بسرعة كحركة الخيل وصفرة الجبل
او ببطو كالسياب والحب وسواد الحية والفراق الدائم لمن
لم يمكن وصاله فان هذا الفراق يمكن زواله بالوصال كفراق الزبال
محبوبة السلطان **قوله** وكل واحد منهما الى اي كل من العرض اللازم
والمفارق هذا يقتضي ان العرض اربعة اقسام لان قسمه الكلي الخارج
عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كل منهما الى الخاصة والعرض
العام فيكون اربعة اقسام تنقسم الى الجنس والنوع والفصل فتكون
الكليات سبعة وهو مخالف لما مر ولما هو مفتر من انها خمسة
وح فكان الاولى في التفسير ان يقول والعرض اما ان يخص هو
حقيقة واحدة سواء لم او لا او بالترتيب حقيقة سواء لم او لا
فتأمل الا ان يقال تقسيم الخاصة والعرض العام الى اللازم والمفارق
تقسيم ثانوي وكلامهم انما هو في التقسيم الاولي فلا تخالف بين كلام
المص وكلام القوم الي هذا الجواب اشار السيد رحمه الله في شرح هذه
الرسالة **قوله** اما ان تختص بحقيقة واحدة كلامه علي حذف مضاف
اي بافتراد حقيقة واحدة اي سواء كانت نوعية او جسمية خلافاً
لمن قال انها لا تكون الا للنوع الاخير ولما قلنا الكلام علي حذف مضاف لان
الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي اي يقطع النظر عن الافراد **قوله**

وهو الخاصة قد هما المص على العرض العام لان مفهومها وجودي
ومفهومه عددي باعتبار ان الخاصة ما اختصت بحقيقة واحدة
وان العرض العام هو الذي لم يختص بحقيقة واحدة ثم هي قسمان
خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة اي لم تقيد بشي دون شي وذلك
كالضئ للانسان وضافية ويقال لها غير مطلقة وهي التي تكون
بالنسبة الي شي دون شي اخر كالمشي بالنسبة الي الانسان حالة
كونه مقابلا بالحجر فالمشي خاصة له لكن لا مطلقا بل بالنظر الي الحجر
لكن هذه ليست احدي الكلمات واحداها انما هو الخاصة
المطلقة **فان قلت** قد ورد في السنة نسبة الضئ الى الملايكة
والي الجن فعلي هذا لا يكون الضئ خاصة للانسان **قلنا** يمكن
ان يجاب بمنع انهم يصحكون بل يتعجبون فهو مجاز اي الطرد
في السنة مجاز من اطلاق المسبب على السبب فجعل الضئ
منا على هذا **قوله** واما المتقدمون فشرطوا الخ قال بعضهم
فيه بحث لانه اذا كان لا يسمى خاصة الا لازمة فماذا يكون
المفارقة نعم ان ارادوا انه لا ينبغي التعريف الا باللازمة فمسل
اي فلا ينافي ان المفارقة تسمى خاصة لكن لا يعرف بها **قوله**
وترسم اي الخاصة بانها ملية الخ هذا الحد اشتمل على باقيها
وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط اي تحت على
جزييات حقيقة واحدة فصل اول اخرج به الجنس والعرض
العام لانها لا يقالان على جزييات حقايق متعددة وقوله
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل فانها يقالان قولا ذاتيا وكون
النوع

39
النوع ذاتيا بنا على احد القولين السابقين في تعريف الذاتي واما
على القول بان الماهية عرضية فتعريف الخاصة صادق عليها
فلا يكون تعريفها مانعا لدخول النوع **فان قلت** ظاهر قوله
هنا على ما تحت حقيقة وفي العرض العام على ما تحت حقايق ان
كلامنا الخاصة والعرض العام لا يقال على نفس الحقيقة مع انه ليس
كذلك اذ يقال الانسان ضائل وماشي والجواب ان مقوليتهم على الافراد
اولا وبالذات وعلى الماهية ثانيا وبالعرض **قوله** ولا حاجة لقوله فقط الخ
فيه تامل وذلك ان الجنس والعرض العام يقالان اي تحت على ما تحت
حقيقة واحدة وعلى ما تحت حقايق لقوله زيد وعمر وحيوان
او ماشي وزيد والفرس حيوان او ماشي فهما داخلان في هذا
الجنس اعني قوله كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة فذكر
قوله فقط لاجراجهما فيكون قوله فقط هو الفصل في الحقيقة
قوله والخاصة قد تكون للجنس لما قدم المص ان الخاصة ما تحت
بحقيقة واحدة وكان ظاهر كلامه انها لا تكون للجنس افاد السم انها
تكون له ايضا فهذا استدراك في المعنى على كلام المص حيث قيد
الحقيقة الواحدة **قوله** كاللون للجسم قال القيني الظاهر ان اللون
غير خاصة لازمة لان اللون ليس ولا لون له وانما يقرض له الحركة
والسلوك فقط وكذا الما على ما قبل فيه من انه جسم سيال لا
لون له **قوله** وكل خاصة نوع خاصة لجنسه مثلا الانسان
نوع والحيوان جنس فخاصة ذلك النوع كالمضائل مثلا خاصة
لجنسه وهو الحيوان اي لا تتجاوز الى غيره من الحجر والشجر

وخاصة ايضا بذلك النوع لا يتجاوز الى غيره من بقية الفاع
الحيوان كالفرس مثلا **قوله** ولا تنعكس اي عكسا القويا
اي ليس كل خاصة جنس كالماشي بالنظر للحيوان خاصة
لنوعه كالانسان بل ينعكس عكسا اصطلاحيا وهو بعض
خواص الجنس خاصة لنوعه كالضاحك مثلا فانه خاص
ببعض انواعه وهو الانسان **قوله** وهو العرف العام يسمى
بذلك لعمومه وشموله الحقايق **قوله** وعلى التقديرين
وهما القوة والفعل ليس خاصا بواحد من انواع الحيوان
يريد اذا نسبته الى انواع الجنس وما اذا نسبته الى نفس
الجنس فانه يكون خاصة اما الازمة وهي التنفس بالقوة
واما مفارقة وهي التنفس بالفعل **قوله** ويرسم بانه كلي
الحاصل ان هذا التعريف اشتمل على جنس وفصلين فالجنس
هو قوله كلي وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة اي يحمل
عليه فصل اول اخرج به النوع وفصله خاصته يوجب ذلك
قوله لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة وقوله فولا عرصا اخرج
به الجنس والفصل البعيد فاقصص الشئ على اخراج الجنسية فيه
بحيث لان الفصل الاخير كما يخرج الجنس يخرج فصله كما انقزل
هكذا يستفاد من الغنيمة **قوله** حقايق مختلفة قال في حواشي
الفتري ان كانت المختلفة اجناسا كان الخارج الشامل
لها عرصا ما للجنس لتجاوزها عن الى جنس اخر كالسواد
الشامل للحيوان وغيره من الجمادات وان كانت انواعا
فقط

40
فقط كان الخارج الشامل لها عرصا ما للنوع لشموله وغيره من بقية
النوع وخاصة للجنس باعتبار انه لا يتجاوزها الى جنس اخر كالمخل
والشارب فانها عامان لجميع انواع حاصتان لذلك الجنس وهو
الحيوان **قوله** وانما كانت هذه التعريفات الى هذه الاشارة الى سوال
وجواب اما السؤال فحاصله لم اخلق المم رحمة الله تعالى على هذه التعريفات
السابقة لوازيم لما هيئات حقيقة للكلية المذكورة وتلك الماهيات
ملزومات مساوية لهذه اللوازم وانت خبير بان اللازم خارج عن
الماهية والتعريف بالخارج رسم فلذا قال ويرسم دون ان يقول ويحدد
قوله قال العلامة الرازي الحاصل ان هذا الجواب بمغزاه عن
التحقيق اي منفرد عن القول الحق او منفرد عن القول المحقق او منفرد
عن القول المتقن المحاذ لك ان هذه التعريفات والمعنومات السابقة
امور اعتبارية اي مكنسوبة باعتبار الاعتبار الذي هو واضعها واذا
كان ذلك فليس وراء هذا الامر الذي اعتبره مقبلا خرفيع ان يكون
ما ذكره حدودا لما رسوما وقد ذكر هذا السيد ايضا و اشار اليه
الرئيس في الشفا حيث قال انا لا نغني بالجنس المكونه كليا نقولا
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو الى اخر ما ذكرنا
واجاب **قوله** بعضهم عن المص بما حاصله ان هذا المص مسلم
ولكنه غير خاف وغير بعيد عن فهم المصنف الحائز للحكايات العقلية
والنقلية ولكنه انما اطلق على ما ذكر الرسم دون الحد من العلي وان
كان ذاتا لجميع الطيات لكن المقولية خارجة عارضة لها والتعريف
المركب من الداخل والخارج رسم اي كما نبهناك عليه فيما تقدم ولا نعلم

لا المقولية عارضة للجنس الطبيعي فقط بل هي عارضة لكل مطلق
اي سواء كان طبيعيا او منطقي لان الكل من حيث هو ذاتا متحدة
من افراد قبل فليتها اولم يقل والمقولية امر عارض خارج هذا
ينبغي فهم المقام فانه من مزالق الاقدام **قوله** علي ان
هذه الملاوة للاشهر انك بمنزلة لكن لقولك فلا ينبغي عليه
لا يباين من رغبة الله اي لكنه لا يباين من رغبة الله وفيه في
قوة اغراضا ثانيا وحاص **قوله** ان قوله يجوز ان يصرح في عدم
العلم بان هناك ماهيات ولا تلك المفاهيمات وعدم العلم
بذلك لا يوجب ان المفاهيمات السابقة رسوم وانما الموجب
لكونها رسوم العلم بعدم كونها حدودا بان علم ان هناك
ماهيات ولا تلك المفاهيمات لولا ان لها الكناش هناك سابقا
علي وجه تسميتها رسوميا فلا تغفل **قوله** فكان المناسب ذكر
التعريف المزمع في هذا غير مناسب للاعتراضين المذكورين ولا يصح
تقريره عليهما والمناسب ان يقول فكان المناسب او الصواب
ذكر الحد لان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم **قوله**
واعلم ان غرض المنطقي الخ لفظة اعلم ياتي بها المحققون كثيرا في
اول المباحث الدقيقة ليتنبه السامع لها ويعتني بها اكثر
من غيرها لكونها مناط التحقيق والتدقيق والافعال بكل
ما في هذا الكتاب مطلوب وحاصل هذا الكلام ان غرض
المنطقي من هذا الفن محصور في شيئين الاول استحصال
المجهول المقصود الثاني استحصال المجهول التصديقي
فالاول

٧١
فالاول يكتسب ويستحصل بالقول الشارح والثاني يكتسب هو
ويستحصل بالحجة فمن ثم انقسم الموصل الي المطلوب الي قسمين
قول شارح وحجة لان المطلوب ان كان تصورا خاليا عن الحكم
فالموصل اليه هو القول الشارح وان كان ادراكا نسبة وتصديقي
فالموصل اليه هو الحجة ولكل من هذين الموصولين مبادي
فمبادي الاول الكليات الخمس ومبادي الثاني القضايا او انما
كانت الكليات الخمس مبادي للقول الشارح لانها اجز
له وذلك لان الحد التام علي ما سياتي مركب من جنس الشيء
وفصله القرينين والحد الناقص مركب الشيء البعيد
وفصله القريب والجزم مقدم علي الكل طبعا فقدم عليه
وضعا ليوافق الوضع الطبعي **ولما فرغ** من مبادي الاول اخذ
في بيانه وايضا حقه فقال **القول الشارح** هذه ترجمة
والاصل هذا باب بيان احكام القول الشارح ويراد منه المعرف
بكسر الراء وهذا هو المبحث الثالث من هذا الكتاب والقول
بطلق علي الملفوظ والمعقول ولا بد ان يكون مركبا لانهم
رفضوا التعريف بالمفرد قال بعضهم انه غير صحيح صرح
بذلك ملا احمد في حواشي الفري **قوله** لشرحه الماهية
ظاهر كلامه ان هذا علمة لمجموع قول الشارح وليس كذلك
بل هو علمة لتسميته بالشارح لا بالقول الشارح **قوله**
فكان الاول في البيان ان يقول سمي بالشارح لشرحه
الماهية او انه يزيد لفظ القول ويقول سمي بالقول الشارح

ويجلى كل منهما اي القول والسارح بان يقول انما سمي قولا
لان القول هو المركب والمعرف الموصل الى المطلوب التصوري
يكون مركبا على الراجح وسمي سارحا لشرح الماهية فتأمل
وشرحه لها اما بيان لكتنهما وهو الحد التام واما تمييزها عما
عداها وهو الرسم على ما سياتي **قوله** ويقال له التعريف ه
اي التبيين وهو مصدر اراد به اسم الفاعل اي المعرف ه
اشار اليه بقوله ومعرف الشيء المنة والتعريف اسم يشمل الحد
والرسم فهو اعم منهما وهو من جملة الامور التي لا يطلب الدليل
عليها بل يطلب عليه النقل من اللغة ومن جملة الامور المذكورة
البرهان وانما يريد عليها النقض والمنافضة كما بينوا ذلك في ادب
البحث **قوله** ومعرف الشيء ما تستلزم معرفته معرفة ما نكرة
واقفه على القول ومفسرة به وقوله تستلزم فعل مضارع يحتاج
الى فاعل ومفعول تفاعله لفظ معرفة الاول فيكون مرفوعا
ومفعوله لفظ معرفة الثاني فيكون منصوبا والصمير المتصل
بالفاعل عايد على ما والصمير المتصل بالمفعول يعود على لفظ
الشيء واعلم انه ان اريد بالمعرفة في هذا التعريف المعرفة ه
بالكنه فقط صار تعريف المعرف غير خارج لخروج الرسم
التام والرسم الناقص وان اريد بالمعرفة بوجه لم يتناول
الحد التام فلم يكن جامعا ايضا فقال ان هذا التعريف يشمل
التعريف بالمفرد كالتعريف بالفصل وحده كالناطق بالنظر
الى الانسان والخاصة وحدها كالضاحك بالنظر له ايضا وانما
كان

42
كان اعتراضه مدفوعا لما قررنا من ان لفظ ما في تعريف المعرف
المذكور واقفه على القول وقد فسره بانه اللفظ المركب الموضوع
لمعني واذا عرفت ان هذا التعريف غير جامع فقط فكان عليه
ان يقول مثل ما قال صاحب الشمسية معرف الشيء ما تستلزم
معرفة معرفته او امتياز ه عن كل ما عداه قال القطب في شرحه
وانما قال او امتياز ه عن كل ما عداه لتناول الحد الناقص والرسم فان
تصور انهما لا تستلزم حقيقة الشيء بل امتياز ه عن جميع اعيانه
اه **تم** قال البرهان في حواشي الفري ما حاصله
اعلم ان الشيء الذي قصد تعريفه يجب ان يكون معلوما بوجه ما
والا لو كان مجهولا للزم طلب المجهول المطلق وهو غير معقول ولا بد
ان يكون ذلك الشيء ايضا مجهولا من وجه والا لو كان معلوما من
كل وجه للزم تحصيل الحاصل اذا عرفت هذا فالتعريف هو تحصيل
الوجه المجهول وتحصيله بان تتصوره ثم تضمه الى الوجه
الذي كان معلوما عندك ومعني ضمها له ان تتصور ثبوتها له فاذا
تصورت ثبوتها له لزم تصور ثبوتها للشيء الذي تصورته بالوجه
مثلا اذا تصورت الانسان بوجه ما بان تتصورته بانه حيوان
ثم تصورت الوجه المجهول وهو الناطق ثم ضمته الى الحيوان
وتصورت ثبوتها له فيلزم ان تتصور ثبوت الناطق للانسان
فتثبت من هذا التقرير ان معنى كون التعريف مركبا تركيبه من ه
الوجهين المعلومين عند التركيب لامتناع ايقاع التركيب بين ه
المجهولات واما قبل التركيب فاحدهما كان معلوما والاخر مجهولا

اهو مع ابضاح **قوله** او ببعضها اي الذاتيات اي من غير انضامه
 عرضي اليها اخذ اجماعه وكلامه صادق بالجنس وحده وبالفصل
 وحده لا فرق في كل منهما بين القريب والبعيد وفيه نظر ظاهر
 فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام يشتمل على جميع هـ
 المقومات اي الذاتيات لقولنا الانسان حيوان ناطق ومنه
 ناقص يشتمل على بعضها اذا كان مساويا للمجرد وكقولنا في
 الانسان انه جسم ناطق او جوهر ناطق اهـ وتامل قوله اذا كان
 مساويا للمجرد ودلت على ان التعريف بالجنس وحده ليس
 حدا ناقضا ولذا الفصل البعيد **قوله** او بغير ذلك يشتمل الجنس
 البعيد مع الخاصة او العرض العام او الخاصة فقط او العرض
 العام فقط او الخاصة مع العرض العام واما المركب من الفصل
 والخاصة فالفصل يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي والتمييز
 فلا حاجة الي ضم الخاصة اليه **قوله** لان اغادتها للتمييز انما هو
 عند ضمها مع شي اخر غير الفصل **قوله** وبقي خامس كان هذا نقض
 للحصر السابق لكن فيه بحث لان الحق انه داخل في الرسم لانه راجع
 الي التعريف بالخاصة فقولنا العقار الخمر تعريف بالخاصة لان
 لفظ الخمر خاصة من خواص العقار وكذا ما زاده بعضهم من
 التعريف بالمثال وبالانقسام راجع الي التعريف بالخاصة لان المثال
 والانقسام خاصان للمعرف والتقييد بالمرادف في التعريف اللفظي
 اخذه المصنف من كلام العنود ولم يعرف التقييد به لغيرهما **قوله** الحد
 قولنا على ماهية الشيء حقيقة الماهية هي ما يكون به الشيء شيا
 مثاله

43
 مثاله الحيوان الناطق بالنظر الي الانسان فان الحيوان الناطق به هـ
 يكون الانسان انسانا وقوله دال المراد بالماله المفهومة من مـ
 الدال المذكور دالة الكاتب على المكتتب فخرج عن الحد القضية
 الدالة على عكسها والمراد الملزوم المركب الدال على لازمه البين نحو
 الاربعة زوج وان لازمه هو كون الاربعة منقسمة بمقسما وبين
 فهذا ان لا يسميان حدا لان دلالتها على ما ذكر ليست بطريق الاكتساب
 واعلم ان هذا التعريف اعني قوله قولنا على ماهية الشيء تعريف
 لمطلق الحد اي سوا كان تاما او ناقصا لان اضافة ماهية الي الشيء هـ
 للجنس الصادق بجميع اجزا الماهية فيكون حدا تاما او ببعضها هـ
 فيكون حدا ناقصا واما قوله وهو المركب من جنس الشيء وفصل هـ
 القريبين فضمير هو راجع لبعض انواع الحد على حد قوله تعالى هـ
 اعدوا له واقرب للمتقوي او يكون في كلامه استخدام وهو ذكر الشيء
 بمعنى واعادة الضمير عليه يعني اخر فقد ذكر الحد هنا بمعنى وهو مطلق
 الحد واعاد الضمير عليه يعني اخر وهو الحد التام واما قوله فيما ياتي
 والحد الناقص الخ فهو اشارة الي البعض الاخر من انواع مطلق الحد والحد
 الناقص مبتدا وخبره يحتمل ان يكون محذوف وتقديره من القول السارح
 والدال على هذا المحذوف المقام وان يكون مذكورا وهو قوله كالجسم الناطق
 وما بينهما اعتراض وعلى هذا التقدير لا ركة في كلام المصنف **قوله** اي حقيقة
 الذاتية لو كانت حقيقة وذاته لكان اولي لانه يوجب ان الحقيقة غير الذات
 لان المنسوب غير المنسوب اليه **قوله** وهو الذي يتركب من جنس الشيء
 وفصله القريبين قاعدة يعرف بها الفرق بين الجنس البعيد وحاصلها

انه ان كان الجواب بالجنس عن الماهية المستول عنها وعن بعض
ما يشاركها فيه اي في ذلك الجنس الواقع جوابا بهوعين الجواب عنها
وعن كل المشاركات فيه فهو الجنس القريب مثاله الحيوان بالنسبة
الي الانسان فان الحيوان جواب عن الانسان والغرس وهو عين
الجواب عن المشاركات للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر
فهو الجنس البعيد مثاله الجسم النامي فانه يكون جوابا عن الانسان
وعن المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن المشاركات
الحيوانية فالجواب عن المشاركات النباتية غير الجواب عن
المشاركات الحيوانية فلاجل هذا كان جنسا بعيدا وقد ذكرناه
ضابط الفصل القريب والبعيد فيما تقدم فلا تكن من الغافلين
قوله فلان الحد لغة المنع تسميته حدا اما من قبيل تسمية الموصوف
باسم الصفة واما من قبيل جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل **قوله**
ما منع من دخول القبر فيه اي ما منع من دخول افراد غير المحدود في افراد
وانما كان مانعا لا سمي له علي جميع الذاتيات الخاصة بالحدود
وما منع ايضا من خروج افراده عنه **قوله** فلذلك جميع الذاتيات
اي بتمامها اي انما سمي تاما لتمام الذاتيات فيه **قوله** وخبر يذكر
ماهية الشيء الرسم تقدم ان المراد بماهية الشيء ما هو اعلم من ذكرها
كلما او بعضا لان الاضافة فيه للجنس والذي خرج يذكر الماهية انما
هو الرسم فقط خلا فالن ركب متن عميا وخبيط خبط عشوا
واعترض علي الشارح بانه كما يخرج الرسم يخرج الحد الناقص ايضا
نوها

نوها منه ان قوله فيما تقدم قول دال الي تقوي الحد التام مع انه ليس هو
كذلك لما قررناه لك سابقا فتذكر **قوله** وكلامه يدل الي اي قوله فيما تقدم
هو الذي يتركب من جنس الشيء الذي واعلم ان كلامه كما يخرج البسيط يخرج
ايضا الماهية المركبة من امرين متساويين بنا علي ان ذلك لا يكون
لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريبان **قوله** فانها انما تعرف بالرسم
فيه نظرا لان الرسم قد اعتبر في الرسم ايضا التركيب من الجنس القريب
وخلاصة اللازمة له وهو منافي للبساطة وقد تجاب بان عبارة الشرح
لاتقيد انها تعرف بكل الرسم لان في الرسم يمكن ان تكون للجنس
فتصدق انها تعرف بالرسم الناقص لا بالرسم التام لما فيه من التركيب
الي هذا اشار صاحب الطولج وحاصل ما اشار اليه ان الحد مطلقا
تاما كان او ناقصا والرسم التام خاصان بالماهيات المركبة واما الرسم
الناقص فيشملها **قوله** ويعتبر في الحد التام الخ فيه ان التقليل الذي
ذكره وهو قوله لان الفصل تفسير الخ لخص الحد التام بل كما يجري فيه
يجري في الحد الناقص ايضا فلو اسقط التام كان اولي ثم ان اعتبار
التاخير المذكور يختم ان يكون علي وجه الشرطية او علي وجه
الشرطية فان كان الاول كان تعريف المصحح وان كان الثاني كان
تعريفه منظورا فيه لانه لم يذكر كونه موقولا ولم يجعله جزا من
التعريف **قوله** ومفسر الشيء متأخر عنه اي وانما كان متأخرا لانه
محكوم به علي المفسر بفتح السين والمحكوم به متأخر عن المحكوم عليه
ليلا يلزم التسلسل اي لانه لو احتاج الحد الي حد لاحتاج حد حد الي حد
ايضا وذكر لان الحد الذي حددناه وعرفناه جز من حده لان المحدود المذكور

اعم من حد وحده اخص منه والاعم جزء من الاخص واحتياج الاعم
 بوجوب احتياج الاخص على انه لو كان للحد حد كان مساويا له
 على ما هو المعلوم عندهم والفرق ان حد الحد اخص واذا كان اخص
 لا يصح ان يكون تعريفه فضلا عن ان يكون حدا هذا حاصل ما قاله
 السيد في حواشي الطوالع مع الايضاح **قوله** لان حد الحد نفس
 الحد تبع في ذلك الثاني وفيه نظرت وجهين احدهما انه لو كان حد
 الحد نفس الحد وجود الوجود نفس الوجود لزم ان يكون
 المضاف عين المضاف اليه وهو محال الثاني ان حد الحد اخص
 من مطلق الحد ولو كان عينه لزم ان الاخص نفس الاعم وهو
 غير معقول فلهذا ان حد الحد ليس نفس الحد بل فرد من
 افراده كما ان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو فرد
 من افراده واما قول الشارح بمعنى ان حد الحد مفهوم موقوف اذ لو
 كان الشيء المندرج تحت شيء عين ذلك الشيء لكان الشيء مندرجا
 في نفسه وهو غير صحيح فالاولي ان يجاب عن كل من التسلسل والاختصاص
 بشي آخر اما التسلسل فلا تسلسل لزومه لان معرفي المعرفي من حيث
 هو معرفي غير محتاج الى معرفي اخر ما لبد اعقته او لكونه معلوما
 بالكسب سلمنا انه يتسلسل لكن التسلسل في الامور الاعتبارية
 غير محال لانقطاعها بانقطاع اعتبار المعتبر ولا ما الاختصاص فلا
 تسلسل حصولها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة
 وهو القول الدال على ما هيته الشيء والخصوص انما عرض بسبب
 الاضافة فليتأمل **قوله** فلما مررنا من ان الحد في اللغة المنع والحد

مانع

مانع من دخول الغير على ما مر بيانه **قوله** فلهذا ذكر جميع الذاتيات
 اي انما سمي ناقصا لتقص بعض الذاتيات وقوله وفصله القريب
 اي فصل المعرف فالصغير للمعرف لا الجنس **قوله** وخواصه اللازمة اي
 البينة الثبوت له اي المحدود المنفية عن غيره والا فلا يكون تصور
 شيئا في تصور المرسوم فلا يكون رسما ثم ان الجمعية في قوله وخواصه
 ليس شرطا في الرسم فاذا ذكرت خاصة واحدة مع الجنس كان ذلك
 كافيا يرشدك الى هذا المثال الذي ذكره ولذلك اقتصر القبط على الخاصة
 الواحدة فكان الاولى للمصنف الافراد ويمكن توجيه عبارته بانه انما جمع
 نظر للمواد مع ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام وقد مر حول بانها
 اذا دخلت على جميع ابطلت جمعيتها ووردته الى الجنس الصادق
 بالواحد فكذلك الاضافة وتفيد بالملزمة لاخراج المفارقة كالمضاحك
 بالفعل فانه اخص من الانسان فلا يصلح ان يكون رسما
قوله فلان رسم الدار اثرها **قوله** اي علامتها ومنه قول جميل بن ميم
 رسوم دار وقفت في طلاله **قوله** كان تعريفها بالانتماس ان يقول
 كان تعريفها بالرسم لانه يصدر بيان تسمية هذا التعريف رسما
 وذلك انه عرف الشيء بلازمه واشاره الخارج عنه والتعريف
 بالخارج والاشارة الخاصة يسمى رسما **قوله** وان لم يخص كل منهما
 بحقيقة واحدة بل حصل الاختصاص من الاجتماع وعبارته صادقة
 بعدم اختصاص شيء منها اصلا واختصاص بعضهما والاحسن في
 الصفة المختصة من بين سائر الصفات ان تجعل اخرا كما صنع
 المصنف اذ الضمير بالطبع خاص بالانسان على ما هو الظاهر وكان وجهه

الحسن والله اعلم تنزل بالنسبة لما قبلها منزلة الفصل **قوله**
 ما شئ علي قدميه الخ اعلم ان كل واحد من هذه الصفات الاخيرة
 غير مختص بالانسان فان الاول موجود في الدجاج والثاني في
 القرد والثالث في الحية والرابع في الحيوان البحري الذي صورته
 صورة التناسل لكن مجموع هذه لم توجد الا في الانسان واما
 الاخيرة فهي مختصة بالانسان لانها ناشئة عن التعجب المفسر
 بالحيرة العارضة للانسان بسبب قصوره عن معرفة سبب الشئ
 كذا فسر صاحب عجائب المخلوقات **قوله** فلم يدم فكر جميع اجزاء
 الرسم التام اي لنقصان بعض اجزائه وهو الجنس القريب
 وخواصه اللازمة له فان جميع ما ذكر من الاوصاف غير الاخيرة
 ليست جنسا قريبا واحدا له بل اوصاف بعضها مختص
 به وبعضها غير مختص وهو مستقيم القائمة فانه موجود
 في الخيل ايضا **قوله** وبقيت اشياء مختلفة فيها قال بعض
 الافاضل هذه العبارة مشككة من وجهين احدهما انها
 تقتضي ان قول المصنف هو الذي يتركب من عرضيات ليس من
 المختلف فيه والشئ جعله منه الثاني انه يقتضي ان المصنف لم يتعرض
 لشي منهما مع انه تعرض لبعضها وهو قوله الذي يتركب الخ
 كما سمعت ويمكن الجواب عن الاول بانه لا يلزم من ذكر المصنف
 ان لا يكون من المختلف فيه وعن الثاني بان المراد انه لم يتعرض
 لجميعها وان تعرض لبعضها واما الخلاف فتأبى في الكل **قوله**
 منها التعريف بالعرض العام مع الفصل الخ حاصل ما ذكره الشئ هنا

ان المختلف فيه قسمان القسم الاول تحت ثلاثة اشياء والثاني تحت
 قسمان فاما افراد القسم الاول فاحدها العرض العام مع الفصل
 وثانيها الفصل وحده وثالثها الفصل مع الخاصة كل ذلك هو
 بالنسبة الي الانسان واما افراد القسم الثاني فاحدها العرض
 العام مع الخاصة وثانيهما الخاصة وحدها بشرط ان تكون
 مساوية للمرسوم وذلك كالفاحل بالقوة بالنسبة الي الانسان
 اذا عرفت هذا فاعلم ان في افراد القسم الاول ثلاثة اقوال هـ
 احدها غير معتبر في مقام التعريف اصلا ثانيها انها حدود
 ناقصة وهو قول الأكثر ثالثها انها رسوم ناقصة وهو قول
 الأقل واما افراد القسم الثاني فالمحقق فيها قولان احدهما انها
 غير معتبرة اصلا ثانيها انها رسوم ناقصة وهو قول الأكثر
 وانظر ما يقوله الاقلون فانه يبعد ان يجعلوها حدودا نامية
 او رسوما كذا **قوله** واعتزفت بان التعريف بالرسم ممنوع
 اي لما فيه من الدور الذي اشار اليه وتقريره ان معرفة الشئ متوقفة
 علي تعريفه بالخارج لكونه حداه وتقريره بالخارج متوقف
 علي معرفة ذلك وانما كان متوقفا علي معرفته لان التعريف هو
 بالخارج المذكور متوقف علي اختصاصه بالمعرف والاختصاص
 به متوقف علي معرفته اي الشئ المذكور ليعلم انه مناسب
 له **قوله** واجيب بمنع المحصر المذكور اي الذي ذكره بقوله
 لان الخلق يعرف الشئ الخ وحاصل هذا الجواب ان قول المعترض
 الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه ان اراد بالمعرفة

المذكورة معرفة الشخص الذي يحدد تعريف الماهية فسلم
وما ذكرته من الدور ممنوع لان كلامه تعريف والماهية هـ
المعرفة معلوم عنده اي لزوم اللازم للماهية المذكورة معلوم
عند الشخص المذكور فيلزم الرسم به والحالة هذه وان لم يعلم
انه مختص به في الواقع وان لم يخطر بباله ذلك وان اراد بها
معرفة المخاطب فلا نسيل ان التعريف بالخارج متوقف على
معرفة الاختصاص المذكور بل يكفي ان يعرف مفهوم التعريف
الذي ذكره له المتكلم فاذا ذكره ونسبه للماهية فهم المخاطب
الاختصاص جزما لان نسبة التعريف للمعرفة تقتضي هـ
الاختصاص فمعرفة المخاطب الاختصاص متوقفة على
سماعه التعريف لا على ان التعريف يكون بقدر القول الظاهر
ان المراد بالقول ما يعبر عنه بالمعقولة والمعقول **قوله** ثم اخذني
شرع لان اخذ من افعال الشرع كما تقر في فن النحو
وقوله في بيان الحجة قيل عليه لا نسلم ان المصحين قرع
من بيان القول الشارح شرع في بيان الحجة التي هي القياس
ويمكن الجواب بان الحجة لما كانت مركبة من القضايا كانت
الشرع في القضايا شرعا في الحجة لان الشرع في الشيء شرع
في اجزاء ذلك الشيء فسقط السؤال ونعم الكلام في احسن نظام
قوله القضايا هذه ترجع اي هذا باب بيان القضايا واحكامها
فخذ في المبتدأ وخبره وما اصنف الى الخبر اختصاصا واعلم ان
احكام القضية المذكورة في غير هذه الرسالة اربعة

انقسام

47
انقسام القضية الى اقسام والتناقض والعكس ولازم الشرطية
والمذكور في هذه الرسالة ثلاثة اشياء وهي ما عدا الرابع **قوله**
ويجوزها بالجزء اي عند بعض المنطقيين كما بينه حسام كاتي
وهو الذي يسميه بعض المنطقيين جزا او علي وهذا الجز
موافق للقضية **قوله** القضية هي فعيلة بمعنى مفعولة
اي مقضية اي مقضي فيها اي محكوم فيها بشئ على شئ وبدأ
المص رحمه الله تعالى بتعريفها وثني بتقسيمها وثلاث ببيان
احكامها اذا انتقش هذا على صفحة الخاطر فنقول اعلم
ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث
اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله للصدق هـ
والكذب خبر ومن حيث افادة الحكم اخبار ومن حيث
كونه جزا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل
مطلوبا ومن حيث يحصل بالدليل نتيجة ومن حيث يقع في
العلم ويسال عنه مسئلة فالذات واحدة والعبارة مختلفة
باختلاف الاعتبارات **قوله** قول القول يطلق على الملفوظ
والمعقول فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول
المعقول جنس للقضية المعقولة واطلافة عليها محتمل انه
حقيقة فيها فيكون من المشترك اللفظي او حقيقة في احدهما
مجانزا في الاخر وقد ذكرنا اصوليون انه اذا دار الامر بين هـ
الاشتراك والحقيقة والمجمل ترجيح الحقيقة والمجاز على
الاشتراك في القول الاصح ومن اسباب الترجيح ان الاصل عدم

تعدد الوضع فيلزم على هذا ان المصالح جمع بين الحقيقة والمجاز
في التعريف مع انه ممنوع على ما بين في محله ويمكن الجواب
بان قولهم انه اذا انفار عن الاشتراك والحقيقة والمجاز يقدم
الحقيقة والمجاز على الاشتراك ليس على الإطلاق بل المسيلة
مقيدة بما اذا تقينت الحقيقة في احد المعنيين فقط وشكل
فيها بالنظر للمعنى الاخر وما نحن فيه ليس كذلك فحملها ما هنا
على الحقيقة في احد المعنيين دون الاخر تخرج بل امرح فينبغي
ان يحل على الاشتراك ويكون القول حقيقة فيهما ويكون المص
قد استعمل المشترك في التعريف وهو جائز عند المحققين وهو
الصحيح ويلقبنا انه ذهب اليه اما السافري رضي الله تعالى عنه
وتفعلا بمركانه **قوله** يصح ان يقال لقائله الخ لا تخفي ما في هذه
العبارة من المأخذة لان لفظ القائل يشتمل الله ورسوله وهما
يستحيل ان ينسب اليهما الكذب فلو حذف من التعريف قوله
او كاذب لكان اولي واللام في لقائله بمعنى في اي في شأن قايله
وفي حقه وليست صلة للقول والا لوجب ان يقال انك صادق
او كاذب لان القول للقائل لا يكون الا مع حصة والمناسب
له الخطاب لا الغيبة والتعبير بضمير الغيبة دليل على ان
اللام ليست على اصلها وليست صلة ليقال هذا محصل
ما قاله المولي عصام **قوله** خرج به الاقوال الناقصة الخ ابي
خرجت لقيمة نسبة الصدق والكذب للقائل وانما خرجت
هذه بما ذكر لان الصدق عند جمهور البيانيين مطابقة حكم
القضية

48
القضية للواقع والكذب عدم المطابقة لذلك وكل واحد من هذه
المخرجات لا حكم فيها لانها من قبيل التصورات الساذجة
فلا تكون من جملة القضايا واخراج المركبات الناقصة من القول
نظر فيه شيخنا بان القول موضوع للمركب التام فقط خبريا
كان او اشائيا وطا كان المراد هنا المركب الخبري فقط اخرج
الاشائي بقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
كما قررناه واما المركبات الناقصة فلم تدخل حتى يحتاج
الي اخراجها والذي صرح بان القول موضوع للمركب التام
القطب في شرح الشريعة **قوله** وهي اي القضية من
حيث هي فاندفع ما عساه ان يقال ان فيه تقسيم الشيء
الي نفسه وغيره ثم ان مراد المص القسمة الاولى والافاقضية
تنقسم الي اقسام كثيرة كاتقسامها الي الوجبة والسالبة هـ
والشخصية والمحصورة وغيرها من الاقسام والمص قسمها
اولا الي ثلاثة اقسام قصر للمساقاة **قوله** اما الجملة قدما
المص على الشرطية لكونها جازما منها والجزء مقدم على الكل
في طبعا فقدم وصفا ليوافق الوضع الطبع واعلم ان اتقسام القضية
الي الجملة والشرطية وحصرها فيهما امران عقليان واما
اتقسام الشرطية الي المتصلة والمنفصلة فليس امر عقليا
بل هو استقراء هذا معنى ما قاله البرهان في حواشي هـ
الفنري **قوله** مفردين بالفعل او بالقوة المراد بالمفردين هـ
بالفعل ان يكونا مفردين في اللفظ والمعنى نحو يد قاييم والمراد

بالمفرد بالقوة هو ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد كقولنا
زيد قائم بضاده زيد ليس بقائم فانه يمكن التعبير عنهما
بلفظ مفرد نحو هذا ضد هذا ونحو قولنا الحيوان الناطق
يتنقل بنقل قدميه فانه يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين
نحو الانسان متنقل ونحو كل انسان حيوان عكسه بعض
الحيوان انسان فانه يمكن التعبير عنهما بقولنا هذا عكس
هذا فذكر القوم قوله بالقوة تبعاً للسيد لا دخل هذه الامثلة
في المحلية فلا يكون جامعاً وكان داخلاً في تعريف الشرطية
فلا يكون ما نفا وشرطاً لتعريف ان يكون جامعاً ما نفا
واعلم ان المراد بالمفرد هنا ما قابل القضية فيشمل المضاد
والمضاد اليه **قوله** باعتبار طرفيها الاخير اي الاخير في الترتيب
الطبيعي وان كان متقدماً في اللفظ لانه حمل على الاول واخبر به
عنه نحو عندي درهم واعتبرت النسبة اليه دون الاول اي
حيث قيل عليه نظر الطرفين الاول لان الاخير يحط الفائدة
وتعابها **قوله** واما شرطية وفسرها السام بقوله وهي التي
لا يكون طرفها مفردين اي بالفعل او بالقوة اذ افهمت
هذا فاعلم ان الذي ينبغي ان يقال في تفسير الشرطية هو
ان النسبة ان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم
اخر وثبوت مباينة مفهوم عند مفهوم اخر والقضية
القابلة بايقاعها او انقراضها شرطية هكذا قال الفيزيائي
وهو احسن من التقدير المشهور في المقام ومشي عليه
السام

49
الشم وهو ان القضية ان لم يكن طرفاً مفردين اي بالفعل
او بالقوة كما علم من كلامه في تفسير المحلية فهي شرطية لانه
يرد عليه امور كثيرة منها قولنا ان كانت الشمس طالعة هـ
فالنهار موجود فان طرفيها مفردين بالقوة لانه يمكن التعبير
عنهما بذلك فيقال هذا الزم لذلك وكذا قولنا اما ان يكون
العدد زوجاً او فرداً فان طرفيها مفردان لذلك لانه يمكن
ان يعبر عنهما بمفردين فيقال هذا مبين لذلك **قوله** اما
متصلة لما قسم المصطلح القضية الى محلية وشرطية اذ ان
يقسم الشرطية الى قسميها المتصلة والمنفصلة وكانت الانسب
ان يقسم المحلية الى اقسامها ثم يقسم الشرطية الى ما ذكر
لما تقدم لك ان المحلية بالنسبة الى الشرطية بمنزلة المفرد من
المركب قال بعض من حشي حساب كاتي انما يصنع المصم
هكذا الان قسمي الشرطية حقيقتهم متباينة اذ مفهوم
المتصلة بيان مفهوم المنفصلة فلاجل هذا انقسمت لقسميها
المذكورين بخلاف المحلية فان اقسامها كلها حقيقتها اذ
الاقسام الموجبة معناه ثبوت شيء لشيء والاقسام السالبة
معناها سلب شيء عن شيء فلاجل هذا لم يتفرض لاقسامها
هنا **قوله** ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم
في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير
صدق اخري وهي الشمس طالعة فان قلنا طرفاً الشرطية
ليس بقضيتين لان اداة الشرط اخرجتهما عن ذلك قلنا انها

وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة القريبة
من الفعل وذلك اذا ازيلت أداة الربط وهي لفظ ان هـ
قوله ليس ان كانت الشمس طالعة الخ هذه القضية قد
احكم فيها بسلب قضية وهو وجود الليل على تقدير صدق
بعض اخرى وهو طلوع الشمس فان وجود الليل عند طلوع هـ
الشمس غير ثابت وقدم حرف السلب لاجل ان تسمى
سالبة اذ لو اخره الى الثاني لكانت موجبة لان السالبة
ما حكم فيها بسلب الزوم لا لزوم السلب **قوله** لوجود
حرف الشرط فيها فهي حقيقة لنسبتها للشرط الحقيقي
ولم يقل الشم في تعليل تسميتها بالشرطية باعتبار طرفها
الاول كما قال في المحلولة لان اداة الشرط ليست طرفا
حقيقيا للقضية واعلم انه لو اسقط لفظ حرفي لكان هـ
اولي فانه قد يكون اسما لكهما اللهم الا ان يقال اني به نظرا
الى خصوص المثال ولك ان تقول اداة التعليل وان كانت
اسما في البعض لكنها متضمنة لحرف الشرط فقوله لوجود
حرف الشرط اي مستقلا او تضمنا وتسميته المنفصلة هـ
بالشرطية لمساواتها لها في التركيب والربط والا فلا شرط
فيها صريحاً فهي تسمية مجازية وتحتمل ان تكون العلاقة
الجزيئية وهو الربط فيكون مجازاً مرسلًا او المشابهة
لمشابهة طرفيها لاطراف الشرطية المتصلة في ان كلا
منهما فيه ترتيب شيء على شيء وان كانت المتصلة فيها
ترتيب

50
ترتيب شيء على وجود شيء بخلاف المنفصلة فان ترتيب
ثانيها انما هو على الانتفاؤها فتكون استعارة مصرحة
او حقيقة اصطلاحية **قوله** لاتصال طرفها صدقاً ومعية
اي لاتصال طرفيها من جهة الصدق واتصالها من جهة
المصاحبة اما الاول فلانه متى صدق طلوع صدق وجود النهر
فلذلك كانا منطليين في الصدق واما الثاني فلانه متى وجد طلوع
الشمس حصل وجود النهر فلذلك كانا منطليين في المصاحبة والوجود
قوله واما الشرطية منفصلة هذا هو القسم الثاني من قسمي
الشرطية وهما موجباً والشم رحمه الله تعرض لكونهما سالبتين
بناء على ان المص لم يذكر ذلك فذكرهما الشم تتيماً للاقسام تبعاً لحسام
كافي **قوله** بالتنافي الخ هذه صيغة تفاعل اي ان كلاماً جزئياً
نافي للآخر وينفيه اي ينفي ذلك التنافي اي سلبه ورفعه
فالضمير في نفيه عائد على التنافي كما صرح به السيد في شرح
هذه الرسالة وقد اشار به الشم الى القسم الثاني من المنفصلة
وهو السالبة وقد وقع في بعض نسخ الكافي في شرح الكلمة
غلط فاحذره واعلم ان تسمية كل من هذه القضايا بالثلاث
الموجبات بالحمولية والمتصلة والمنفصلة ظاهرة لوجود
الحمل والاتصال والانفصال فيها واما تسميتها بهذه الاسامي
حالة كونها سالبة فليس بظاهرة لان الحكم فيها انما هو
سلب الحمل والاتصال والانفصال كيف تسمى حمولية ومتصلة
ومنفصلة ويمكن ان يجاب بان اطلاق هذه الاسامي عليها

انما هو بحسب الاصطلاح فقط لا بحسب الاصطلاح واللغة
لما علمت من انه لا حمل فيها ولا اتصال ولا انفصال فمفهوماتها
اصطلاحية كما تضدق على الموجبات المناسبة موجودة
لغة واصطلاحا واما بالنظر للسؤال فالمناسبة موجودة
بحسب الاصطلاح بسبب مشابهتها للموجبات في الاطراف
قوله العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها يكون
العدد زوجا ينافي كونه فردا والحكم فيها يكون فردا ينافي
كونه زوجا اذ لا يجتمعان على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن احدهما واذا اردت ان تجعلها سالبة في العدد تقول ليس
اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمقتضى وبين فان مباينة
الانقسام بمقتضى وبين للزوجية غير ووقع **قوله** ليس اما
ان يكون هذا الانسان الخ هذا مثال للسالبة المنفصلة في
غير العدد وقد حكم في هذه القضية بسلب الثاني بين
كون الانسان وبين كونه كائنا فانه يجوز اجتماعهما بان
يكون اسود وكائنا وارتفاعهما بان يكون ابيض غير كاتب
قوله والقضية ثلاثة اجزاء اي انما تتحقق باجزاء ثلاثة محكوم
عليه ويسمى موضوعا ومحكوما به ويسمى محمولا ونسبة بها
يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى بطة
قوله فالجزء الاول لما قسم المص القضية الى الجملة والشرطية
شرح الآن في بيان اجزائها وقد مباحث الجملة على
مباحث الشرطية لانها اقل اجزا بالنسبة الى الشرطية

وما

واما هو اقل تقديمه اولى **قوله** لانه وضع ليحكم عليه بشي هذا
بيان لوجه تسميته موضوعا وايضا هو يعينه يكون بيان الوجه
تسميته محكوما عليه وكذا الحال في وجه تسمية الاخير محمولا
لانه ايضا يعينه يكون وجه التسمية لكونه محكوما به وقدم
الموضوع على المحمول لان المراد من الموضوع الذات والافراد
ومن المحمول المفهوم والذات مقدم على المفهوم فيكون الدال
على الذات مقدما على المفهوم في الغالب ذكر هذا بعض حقائق
الثاني في مبحث القياس **قوله** والثالث النسبة بينهما اي
الجزء الثالث من اجزاء القضية المحلية اي النسبة المحلية
الواقعة بين الموضوع والمحمول وهو التعلق المعنوي بين
المحكوم عليه والمحكوم به وانما لم يذكره المص رحمه الله تعالى
هنا اي حين بيانه الجزء الاول والجزء الثاني لانه اي المص
يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجملة
والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين فقط فان
قلت ولم لم يذكر المص هذا الجزء الثالث فيما سبق قلنا
لان ذلك الجزء كثيرا ما يحذف فنقرض المص رحمه الله تعالى
الذكر ما هو الغالب فان قلت قد تطلق النسبة على الإيقاع
اي ادراك وقوع النسبة وعلى الانتزاع اي ادراك عدم الوقوع
وح تتركب اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة التي
هي ارتباط المحمول بالموضوع وادراك الارتباط فكان الايقاع
ان يجعلوا اجزاء القضية الفاظا اربعة على طبق المعاني قلت

لما كانت النسبة المذكورة لا تفقد رابطة بين الطرفين الابصيفة
الايقاع والانتزاع محتاجا الى لفظ رابع يدل عليه فلذا
كانت الاجزاء ثلاثة فقط **قوله** دلالة على النسبة الرابطة
اي الرابطة بين المحمول والموضوع وحقق من باب تسمية
الدال باسم المدلول لان الرابط في الحقيقة انما هو النسبة المدلول
عليها بذلك اللفظ **قوله** والرابطة تارة تكون اسما للفظ هو اي
في قولنا هو القائم اعلم ان كون هو رابطة غير مانية وانها دالة
على النسبة انما هو من تصرفات الفلاسفة والافلاخ في علمي احده من
المحصلين ان العرب لم تضع لفظ هو للربط اصلانية على ذلك
ابو نصر الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف وانما سميت رابطة
غير مانية لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع **قوله**
فعلانا سخاي وجوديا بخلاف ليس وانما سميت رابطة مانية لدلالة
الفعل على الزمان وصفا **قوله** اما ثنائية او ثلاثية ينبغي ان يقال
ان يقول او رباعية ايضا لان الجملة باعتبار الجهة وهي اللفظ
الدال على كيفية النسبة للقضية التي هي ضرورة او الدوام
ومقابل كل منهما وهو الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية
لا بد منها لكل نسبة في نفس الامر فان صرح باللفظ الدال على
تلك الكيفية بان يقال كل انسان حيوان بالضرورة سمي ذلك
اللفظ الدال عليها وهو قولنا بالضرورة جهة وسميت القضية
ح موجهة وسميت ايضا رباعية ان ذكر مع ذلك اللفظ الدال
على النسبة وهي الرابطة المتقدم ذكرها **قوله** او لعدم الاحتياج
اليها

52
اليها كقام زيد فان الحركة الاعرابية فيه دالة على النسبة قال
السعد في شرح الرسالة الشمسية والذي يفهم منه الربط في لغة
العرب والحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا وتقديرا
لا غير لانا اذا قلنا علي سبيل التفداد زيد عالم بلا حركة اعرابية
لم يفهم منه الربط ولا الاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه
ذلك فالرابط هي الحركة الاعرابية لا غير **قوله** والمراد بالجزء
الاول السابق بحسب مقتضى الترتيب الطبيعي سوا جاز تلخيصه
كما في المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو في الدار زيد
او وجب كما في الفاعل مع الفعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن
معنى الاستفهام نحو اين زيد قاله الفيني وذلك لان المعتبر
عند اهل هذا الفن انما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية هو
منطوقه اليه اولا وكذا يحكم عليه بخلاف النجاة فانهم يعتبرون
الالفاظ ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** لتقدمه لفظا او حكما
قال يرهان الدين في حواشي الفري حين ذكر عبارة تشبهه
عبارة السمع ما يرضه فيه اشارة الى ان تقديم الجزاء على الشرط
جائز عند الميزان وان كان متنافعا عند الخوي فان نظره الى
اللفظ والتقديم يبطل عنده الصدارة والمراد بالخوي
هو البصري فان اداة الشرط عنده لها الصدارة فلا يجوز
تقديم الجزاء عليها وما ورد مما ظاهره التقديم فليس من تقديم
الجزاء على الاداة وانما المقدم دليله بخلاف الكوفي فانه يرى انه
ليس لاداة الشرط صدارة فجوز تقديم الجزاء على الشرط واستدل

بمسيلة ذكرها اهل الشرع وهي انه لو قال لزوجته انت طالق ان
دخلت الدار فانها لا تطلق الا بالدخول وما ذاك الا لكونه
جزا ولا لطلقت مطلقا ولا قايلا به واجاب البصري بانها انما
طلقت لكونه جزا في المعنى لا في اللفظ والجزا في اللفظ محذوف
ودل عليه هذا المذكور **قوله** والقضية بحسب ايقاع النسبة هذا
تقسيم ثان للقضية مطلقا لانها انقسمت اولا الى حملية وشرطية
وهنا الى الموجبة والسالبة **قوله** اما موجبة لانها ان اشتملت
على ايقاع النسبة فهي موجبة سميت بذلك لوجوب وقوع هـ
النسبة فيها اي لثبوت وقوع النسبة فيها لان المراد بالوجوب
معناه الشرعي ثم انه محتمل ان تكون بفتح الجيم وان تكون بكسر
ها فالمعنى على الاول ان الغير وجبها اي اوجب نسبتها وعلى الثاني
انها اي القضية اوجببت النسبة اي اثبتتها فيكون الاسناد اليها
مجازا قاله شيخنا **قوله** واما سالبة سميت بذلك لاشتمالها على انتزاع
النسبة عن الموضوع اي سلبها عنه مثاله كما قال المصنف يرد ليس
بكانت وكما تسمى سالبة تسمى ايضا مخرفة لاختلاف حرف السلب
فيها عن موضوعه متأخرة عنه اذ الاصل فيه التقدير فيقال هـ
ليس زيد كاتبا **قوله** اما محصلة التحقيق ذلك كما قال شيخنا
ان المعدولة ما كان حرف السلب جزا من محمولها والمراد هـ
حرف السلب اداة وان كان اسما لغيره لاننا قلنا جزا من المحمول
لان المحمولة اذا اطلقت انصرفت الى معدولة المحمول خلافا
لما وقع للشرع يعني في اخر هذه السوادة حيث قال ان مرادهم
بالمعدولة

بالمعدولة ما فيها عدول فظاهرها ان المعدولة اذا اطلقت
تشمل معدولة الموضوع مع انه ليس كذلك كما ان المحصلة اذا
اطلقت انصرفت الى محصلة المحمول فالمحصول ما ليس اداة السلب
جزا من محمولها اي خلافا للشرع ايضا في اخر السوادة ايضا حيث
قال ان مرادهم بالمحصول ما لا عدول فيها اصلا فظاهرها ان المحصلة
اذا اطلقت لا تشمل معدولة الموضوع فقط مع انه ليس كذلك هـ هـ
فالمحصول ان معدولة الموضوع لا يقال لها معدولة الا بالتقييد بالموضوع
قوله وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجود شيء لشيء كالكتابة
فانه حكم بها على شيء وهو زيد **قوله** وهي ما ليست كذلك اي
ليست وجودية بان لم يحكم فيها بشيء على شيء بل بعدم شيء على عدم
او بعدم شيء وجود او بوجود شيء على عدم **قوله** وسميت معدولة
الم قال بعض من حشي الكافي سميت بذلك لان حرف السلب وضع
في اللفظة للرفع فاذا جعل جزا من شيء من القضية لم يبق فيه
معنى الرفع فيكون العدول به عن الوضع الاصل في خلاف المحصلة
لان حرف السلب اذا لم يكن جزا من شيء من الطرفين كان كل من
طرفيه امرا محصلا وجوديا **قوله** وجعل حكمه حكم ما بعده المراد
بما بعده ما دخل عليه موضوعا كان او محمولا ومعنى كونه حكمه
انه جعل جزا منه كما عرفت فلذلك قيل في الموجبة المعدولة
انها موجبة ولم يقل انها سالبة لان اعتبارها بحجاب القضية
انما هو بالنظر لنسبتها فان كانت ثبوتية كانت موجبة ولو
كان طرفها عدميين كقولنا الا حيوان وان كانت

غير ذلك فهي سالبة ولو كان طرفاها وجوديين لقولنا
 زيد ليس بكاتب **قوله** ثم المحصلة الخ اعلم ان المحصلة
 مطلقة اي سواء كانت موجبة نحو زيد كاتبا او سالبة
 نحو زيد ليس بكاتب تسمى عندهم قضية بسيطة وهي
 التي تركبت حقيقتها من ايجاب فقط او سلب فقط كما
 في هذين المثالين والمركبة تقابلها وهي التي تركبت حقيقتها
 من الايجاب والسلب جميعا وذلك كالمعدولة السالبة نحو ليس
 من يد بلا كاتبا وسياقي لذلك مزيد ايضاح وقوله محصلة
 بطرفيها الباقية سببية اي محصلة يتسبب تحصيل طرفيها
قوله والمعدولة كذلك اي القضية المعدولة مثل المحصلة في
 انها ثلاثة اقسام اما معدولة الطرفين او معدولة المحمول
 فقط او الموضوع هكذا مراد الشم ويفيد بظاهره ان الا
 قسم ستة ثلاثة محصلة وثلاثة معدولة ثم ان هذه
 الستة اما موجبة او سالبة فتكون الاقسام اثني عشر
 قضية وقد اخذ بهذا الظاهر بعض من كتب على الشم فواصل
 الاقسام الى العدد المذكور وهذا لاخذ ليس بصحيح فانك
 اذا تأملت وجدت الاقسام ثمانية اربعة موجبة واربعة
 سالبة وحاصل ذلك كما قال شيخنا ان محصلة الموضوع
 فقط لا تكون الامعدولة المحمول فهذا اقسام ومثاله زيد لا كاتبا
 ومحصلة المحمول فقط هي بعينها معدولة الموضوع وهذا
 قسم ثاني ومثاله الاخي جاد والثالث محصلتها نحو زيد
 كاتب

كاتب والرابع معدولتها نحو الاخي هو الاخي فهذه الاربعة
 موجبة وتكون ايضا سالبة فالمجموع ثمانية اقسام فقط
قوله كل لا انسان لا كاتبا اي كل غير انسان غير كاتبا
 لان لا ثاني بمعنى غير كما ان غير ثاني بمعنى لا فيبعا رضانا وعليه
 قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال البغوي
 وغير هذا بمعنى لا ولا هنا بمعنى غير ولذلك جاز العطف
 كما يقال ان فلانا غير محسن ولا بمحمل واذا كانت غير
 بمعنى سوي لا يجوز العطف عليهما فلا يجوز في الكلام ان
 يقال عندي عبدان ولا زيد **قوله** نحو كل انسان هو لا كاتبا
 ذكر المراجعة قبل لا لتلايتوهم انما سالبة **قوله** والسالبة
 ايضا الخ يعني ان السالبة المذكورة في المتن في قوله واما
 سالبة كالموجبة في انما اما محصلة بطرفيها **قوله**
 فمحصلة الطرفين الخ قال السعد في شم الشمسية ما حاصله
 وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لا شيء من المتحرك
 يسألن الاصابع اشارة الى ان المراد بتقديمه الاطراف فهنا
 ان يكون حرف السلب جزا من لفظها لا ان يكون القدم
 معتبرا في مفهومه والالكات المثال المذكور من القضايا
 السالبة المعدولة المحمول لان السكون عدم الحركة مع انه
 ليس كذلك وبهذا التقرير يعلم ان مراد الشم بكون الطرفين
 وجوديين ان لا يكون حرف السلب جزا من الطرفين او
 احدهما **قوله** وقد سلب فيها امر وجودي اي وهو التناية

عن امر وجودي وهو الانسان **قوله** سلب فيها امر عدي وهو
عدم سكوت الاصابع وسلبه بادخال لفظ ليس عليه **قوله** محرف
السلب الثاني اي وهو غير مرادة محرف السلب اذ انه لا يلفظ
غير اسم ومراده محرف السلب الاول هو ليس والمراد به اذ انه
ايضا لا يلفظ ليس فعل او تقول هذه التسمية اصطلاحية
لاهل هذا الفن ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** واعلم ان الموجبة
التي هذا الكلام القوم ونحوه فيه الامام السنوسي بما حاصله ان كان
هذا اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التفصيل وهو انه ان كان
المجهول موجودا في الخارج اقتضي ذلك وجود الموضوع لانه
لا يتصف بالموجود والا فلا يجوز يدرك او معلوم او مذكور فان
هذه المحولات لا يجب ان يكون موضوعها امر موجودا في
الخارج لان الامكان والعلم والذكر كما يقع على الموجود يقع على
المعدوم **قوله** وكل واحد منهما في هذا التقسيم اخر للقضية
باعتبار الموضوع وهي بهذا الاعتبار ثلاثة اقسام مخصوصة
وخصورة ومهمة وبيان الاصل فيها ان الموضوع ان كان
شخصا وجزئيا حقيقيا فالقضية شخصية ومخصوصة
ووجه التسمية بهذا انكفل به السمع وان لم يكن الموضوع شخصا
ولا جزئيا حقيقيا بل يكون كليا غير معين فابن في القضية هـ
كمية الافراد اي بين ان الحكم بالاجاب او السلب على كل افراد
الموضوع او بعضها فالقضية محصورة كلية او جزئية ويقال
لها مسورة ايضا ووجه التسمية ظاهر من كلام السمع ايضا وان لم يبين
فيها

55
فيها كمية الافراد فمهمة كما سيجي **قوله** كما ذكرنا في المثالين هـ
الكاف في كما بمعنى مثل وما موصولة بمعنى الذي ولفظ في بمعنى
من البيانية والمعنى مثل الذي ذكرناه الذي هو المثالان **قوله**
لخصوص موضوعها اي لكونه مشخصا مخصوصا لا يمتثل الاشتراك
اصلا اي وضعا واستعمالا وذلك كاعلام الشخصا اتفاقا والمضمرات
واسما الاشارة والموصولات على الحقيقة الذي ارتضاه السيد
خلافا للسعد في شرح التسمية وبالجملة القضية التي موضوعها
علم شخص شخص مطلقا اتفاقا والتي موضوعها مضمرا واسم
اشارة او موصول فهي شخصية كذلك على ما قاله السعد هـ
قوله المشخص موضوعها اي لكونه شخصا معينا **قوله** لدلالاتها
على كثيرين هو علة لتسميتها كلية وفيه ان الجزئية ايضا تدل
على كثيرين كما في قولنا بعض الحيوان انسان فحجاب بان وجه
التسمية لا يوجب التسمية يعني ان هذه علة لا يلزم اطرادها
قوله على كمية افراد الموضوع وحاصله ان بين كمية افراد الموضوع
بالكلية فهي محصورة وسورة كلية نحو كل انسان حيوان
والشي من الانسان نحو وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية
فهي محصورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس
بانسان فان قلت القسم كون موضوع القضية كليا فكيف
ينقسم الى الكلية والجزئية مع ان فيه تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره قلنا كون الموضوع كليا غير كون القضية كلية وجزئية
لكونه كليا باعتبار مفهومه ومعناه وكون القضية كلية وجزئية

باعتبار الحكم العام دلي على افراد ذلك الكلي فانقسام القضية التي
موضوعها كلي الى كلية وجزئية ليس باعتبار مفهوم الموضوع
المذكور حتي يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره بل باعتبار
اخر وهو الحكم فلا اشكال **قوله** والسور في الكلية الموجبة
كل الخ اعلم ان المراد من الكل الذي هو سور الكلية هو كل الافراد
بمعني كل واحد واحد من افراد الموضوع لا الكل من حيث هو كل
وهو لكل المجموعي لانه اذا اريد الحكم على المجموع من حيث هو مجموع
تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد
واحد متفق فيه الشركة فيكون الحكم على مثله حكما على الشخص
ولا ان المراد الكلي الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع
الشركة فيه **قوله** وال استغرافية بخوان الانسان لحي خسر بقرينه
الا الذين استوفوا فان الاستغناء معيار العموم وليس في كلامه ما يدل على
الحصر فان كل ما يفهم منه الحكم على جميع الافراد بحسب لغة من
اللفات فهو سور كالجحيم وقاطبة وطرا وكافة والكرة في سياق
النفي **قوله** او العهدية قال شيخنا مراده ان اذا كان المفهوم
بها جميع الافراد والافان كان المفهوم معيناً مشتملاً كانت
شخصية وما ذكره الشرح مخالف لعبارة القوم فانهم اقتصر على
الاستغرافية وذكرها انها اذا كانت عهدية كانت شخصية
قوله وفي السالبة لاشي ولا واحد نحو لاشي من الانسان بحج
ولا واحد من الانسان بجماد وهذا هو السلب الكلي كما ان الذي
قبله هو الايجاب الكلي **قوله** وهو في الجزئية الموجبة يقف وواحد
وكل

56
وكل ما يدل على لفظة البعضية كلفظ الاثنين والثلاثة فتقصد
المحم من الاسوار التي ذكرها في بحث الكلية والجزئية انما هو التمثيل لانها
ذكره **قوله** وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل والفرق
بين هذه الاسوار الثلاثة من وجهين الاول بين ليس وبين مجموع هو
الاخير بين والثاني بين ليس وبعض وبعض ليس اما الفرق في الوجه
الاول فلان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب
الجزئي الى اما وذلك لان مفهوم كل حيوان انسان هو الايجاب
الكلي ولفظ ليس رفع له ويلزم منه سلب الجزئي اي السلب عن
بعض افراد الموضوع لانه اذا ارتفع الايجاب الكلي فلا يخلو اما ان
يكون المحمول مسلوباً عن كل واحد او عن البعض وثابتاً للبعض
الاخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق واما
ليس بعض وبعض ليس فيدلان على السلب الجزئي مطابقة
وعلى رفع الايجاب الكلي التزاماً لان معناهما سلب المحمول عن
البعض لانه اذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتاً للكل بالضرورة هذا
هو الفرق بين ليس كل والاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فهو
ان ليس بعض لا يكون الاكسلب ولا يصح ان يكون للعدول الذي
هو ايجاب لان ليس بعض اصله ليس بعض الحيوان بانسان فلا
يصح ان تكون ليس حرف عدول في هذا المثال لانها لم تدخل على
الموضوع وانما دخلت على السور واما بعض ليس فيجوز مجيئه
للعديل الذي هو ايجاب لان اصله بعض الحيوان ليس بانسان
فيجوز ان يجعل ليس جزاء من المحمول ويكون المعنى هو اثبات عدم

الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه **قوله**
لا هال بيان كمية الافراد فيها وقيل سميت مهمله لاهالها
في الادلة استغناء عنها بالجزئية **قوله** الانسان كاتب الالف
واللام في الانسان للحقيقة والمهملية لا للاستفراق ولا للعهد
قاله السنوسي **قوله** والمهملية في قوة الجزئية بمعنى انهما
متلازمان في الصدق طردا وعكسا والطرد هو التلازم
في الانتفاء فتقول على الاول كلما تحقق الحكم على الافراد في
الجملة الذي هو معنى المهمله تحقق الحكم على البعض الذي
هو معنى الجزئية وكلما تحقق الحكم على بعض الافراد تحقق
الحكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم تحقق
الحكم على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا الانسان
كاتب فقد حكمنا بشيئ من الكتابية على ما صدق عليه
الانسان قطعا لكن هذا لما صدق بحتم ان يكون كل
الافراد وان يكون بعضا لكن لما كان الكل غير متيقن لم
يحمل الحكم عليه وجموله على البعض لتحقيقه **قوله** والشخصية
في حكم الكلية بهذا جواب عن سوال مقدس وهو ان
المحطوفات كانت او سالبة كلية او جزئية معتبرة
في العلوم فلذلك نكلم المص عليها والمهملية لما كانت في حكم
الجزئية تعرض لها ايضا واما الشخصية فلا يبحث عنها
في العلوم اصلا لعدم فايدها فيما باله بقرض لها ونص
عليها فاجاب الشرحه الله تعالى بانها في حكم الكلية لما
ذكر

57
ذكر لكن قوله اعتبرت في الشكل الاول الظاهر ان هذا ليس
قيدا لان كبرى الشكل الثاني ايضا كلية فيمكن اعتبارها فيه
فكان ينبغي ذكره ايضا وقد يقال لما كان الشكل الاول كافيا في
الاستدلال فظاهر فيه اقتصر عليه السم **قوله** تسمى الطبيعية
وسميت طبيعية لان الحكم فيها على طبيعة الحيوان والانسان
بانه جنس او نوع اذ لا يصلح لذلك اي للجنسية والنوعية الا
الطبيعة لا الافراد وقوله ولم تصلح لان تكون كلية او جزئية
اي لعدم ثبات ذلك فيها لكونها شيئا واحدا **قوله** لانها ليست
بمعتبرة في العلوم اي النتائج قال الش في حواشي جمع الجوامع ان
القول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم محله اذا
طلبت مجردة عن الافراد لا استحالة وجودها ح اما لو طلبت
في ضمن جزئ منها فانها تكون معتبرة فيها فالامر بها امر بها
في ضمن جزئ من افرادها والامر بالتكليف بالمحال الا القول
الوجود كما يصدق على الوجود الخارجي يصدق على الوجود
الذهني والطبيعة من حيث هي بقطع النظر عن افرادها توجد
قطعا في الاذهان فلا يستحيل طلبها فتكون ح معتبرة في العلوم
وتجوز ان تقع في كبرى الشكل الاول كالشخصية مثلا تقول
الانسان نوع وكل نوع كلي ينتج الانسان كلي ثم على القول
بانها معتبرة الذي هو الحق تقبل انهما من القضايا الكلية
لكون الطبيعة من الامور الكلية وقيل من القضايا الشخصية لكون
الطبيعة شيئا واحدا مخصوصا وهذا هو الاقرب فجملة ما فيها

ثلاثة اقوال **قوله** واما الشرطية فالحكم بالانفصال والانفصال
 الى اشارة بهذا الى ان الشرطية ايضا تنقسم انقسام العملية
 الى مخصوصة ومحصورة ومهملة سالبة كانت او موجبة
 متصلة او منفصلة فانها ان كان الحكم فيها بالانفصال او الانفصال
 في زمان معين او حال معين فمخصوصة وتسمى شخصية والابان بين فيها
 كشيء الزمنية والاحوال جميعها فكلية او بعضها فجزئية او لم يبين فيها شيء من
 ذلك فمهملة مثال المخصوصة المتصلة قولنا ان كان زيد منتصبا للشئ
 وقت الضحى ومثال الشخصية المنفصلة زيد اما ان يكون في البحر مكتوبا
 واما ان لا يفرق فقد حكمنا فيها بمعاندة عدم الفرق لزيد في حال معين
 وهو كونه في البحر مكتوبا **قوله** او على جميع الاوضاع الممكنة لاجتماع المراد
 بالاوضاع الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعها مع الامور الممكنة
 فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فقد حكمنا في هذه
 القضية بالزعم الحيواني للمقدم الذي هو زيد انسان
 وهذا الحكم المذكور مع كل وضع من اوضاع المقدم من كونه
 قائما او قاعدا نائما او مستيقظا اكلا او شاربيا كانت الشمس
 طالعة او غير طالعة الى غير ذلك وهذا في المتصلة وتقول
 في المنفصلة الكلية دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 حكمنا في هذه القضية بمعاندة الفردية للزوجية مع
 كل وضع و حال من احوال المقدم من كون العدد للذهب
 او للفضة ومع كون الشمس طالعة او لا الى غير ذلك من
 الاحوال الممكنة فانما قيد بالممكنة لانه لو اعتبرت الاوضاع
 الممكنة

الممتنعة لما صدقت قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا
 انسانا كان حيوانا فلو اعتبرنا الوضع الممتنع وهو كون الانسان
 غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاما ان
 هنا يراد به مقابل الامتناع لاما قاله القليوبي من انه مقابل
 الوجوب والامتناع جميعا لانه يلزم خروج كلما كان الله
 عالما كان حيا عن الشرطية مع انه ليس كذلك **قوله** او على
 بعضها الغير المعين فجزئية ومثالها متصلة ومنفصلة
 ذكره الترمذ وحاصل معنى الاول ان الحكم فيها يلزم الانسان
 ليس مع جميع اوضاع كون الشئ حيوانا بل مع بعض الاوضاع
 وهو كون الشئ حيوانا متفكرا وحاصل معنى الثانية ان
 الحكم بمعاندة الابيض ليس مع جميع اوضاع كون الشئ
 حيوانا بل مع بعضها وهو كون الشئ حيوانا اسود **قوله**
 ولا فمهملة وذلك كاطلاق لفظ ان واذا واذا في المتصلة
 ولفظ اما في المنفصلة اي لم يذكر السور مع واحدة من
 هذه الادوات لقولنا ان كان الشئ حيوانا كان انسانا واما ان
 يكون العدد زوجا او فردا **قوله** وسور الموجبة الجزئية
 التي سكت عن الشخصية ورح فيحتمل انها لا سور لها على نظير
 ما مر في الجملة وعن الجملة لانه لا سور لها وهو ظاهر وما
 قيل من انه لا سور مفيد للكلية والجزئية فلا ينافي ان لها
 سور في الجملة وهو ان واذا ولو غير ظاهر بل غير صواب
قوله ليس البتة السور هو مجموع هاتين الكلمتين كما ان

سواء السالبة الكلية الجزئية مجموع لا شيء وكذا سواء السالبة
الجزئية مجموع قد لا يكون فنقول الشيخ القليوبي ان السور
هو لفظ البتة وحرف النسب خارج مجموع مخالف لما مضى
عليه اهل الفن كالفاقي وابن عرفة والسنوسي وغيرهم من
المحققين وهو الظاهر من كلام الشافعي **قوله** وبالجملة أي و
الكلام علي سبيل الاجمال فالبايعني علي وهذا الجمل والمجوز في
محل رفع خبر مبتدأ محذوف كما تقرر **قوله** ويعبرون أي
أي يعبرون عن الموضوع ويلفظ **ب** عن المحمول مجردين عن
ها السكت لان اهل الفن لا ينتظرون الي الاصطلاح الخوري
والي لغة العرب في هذا المحل بدليل انهم جعلوا اللفظ هو
الرابعة دالة علي النسبة مع ان العرب لم تضعها لذلك وليس
المراد انهم يعبرون باسم **ج** واسم **ب** لانهم لا يقولون كل
جيم بالاي اللفظ ولا في الرسم هذا محصل ما قاله شيخنا هـ
قوله دون كل انسان حيوان ولا يد من النطق بلفظ كل
في قول كل انسان حيوان خلا فالشيخ القليوبي لان نطق
بها او لا اي في قوله كل **ج ب** **قوله** ولم يذاخلفهم المعام اي
لكون الخطب يسيرا خالفهم وعبر بالمواد دون الحروف **قوله**
لا بد لها من كيفية هي وصف للنسبة وليست صفة وجودية
لان الوجوب والامتناع والامكان امور عدمية لا وجود
لها في الخارج بل هي امور اعتبارية فنقول الشيخ القليوبي
اي صفة قائمة في الواقع بموضوعها ومحمولها فيه نظر
من

59
من وجهين اما اولان فلان هذه الامور ليست صفات وجودية
حتى تقوم بشي كما تقدم واما ثانيا فلانها ليست وصف للموضوع
والمحمول بل للنسبة لهذا حاصل ما قاله شيخنا **قوله** وتسمى مادة
اي تسمى تلك الكيفية مادة وعنصر وهذه التسمية باعتبار
الواقع واما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وبها تسمى
اللفظ الدال عليها ايضا فاختلاف العبارات كقولنا مادة تارة
وجهة اخري لاختلاف الاعتبارات وهو النظر الي نفس الامور
والي ما وقع في العقل اخري **قوله** وهي اي القضية الموحدة
وليس الضمير اجعل الضرورة والمادة ولا الجهة اذا لا يصح
ان يقال المادة او الجهة ضرورة او دايمة لان المادة هي الضرورة
او الدوام مثلا والقضية الضرورية ولا القضية الدائمة وليست
الجهة هي لفظ في القضية الملفوظة او حكم العقل في القضية
المعقولة بقضية ضرورية ولا قضية دايمة وايضا لفظ الضرورة
ولفظ الدوام لم يتقدم لهما ذكر حتي يرجع اليهما الضمير
خلا فالشيخ القليوبي في هذا كله قوله شيخنا **قوله** او لا ولا
وهي الممكنات والمطلقات فمراده بالضرورة ما فيها ضرورة
فيشمل جميع الضروريات وبالدايمة ما فيها دوام فيشمل جميع
الدوام وحذف المنعني من قوله او لا واختصار اي لا ضرورة
ولا دايمة بان تكون مطلقة من قيد الدوام والضرورة والامكان
والتوقيف فان حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او انتفايه
عنه في الجملة نحو كل انسان متفلس بالاطلاق العام فان ثبتت

التنفس وسلبه عن الانسان ليس ضروريا ولا دايما بل الفعل
اي في الجملة **قوله** وحصرها المتأخرون الخ وجه الحصر ان النسبة
اما ان تكون فعلية او ممكنة والفعلية ثلاثة اقسام ضرورية
ودائمة ومطلقة وكل واحدة من هذه له نوع اما الضرورية
فان لم تقيد ضرورتها بقيد فهي الضرورية المطلقة نحو
كل انسان حيوان بالضرورة وان قيدت فلا تحلوا اما ان
تقيد بوصف الموضوع فقط او مع لادايما فالاولى هي المشروطة
العامة نحو كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتباً والثانية هي المشروطة الخاصة ومثالها ما ذكر لكن
تريد لادايما فتقول كل كاتب فهو متحرك الاصابع مادام
كاتباً لادايما واما ان تقيد بوقت مبهم او معين فقط او مع
لادايما فيهما فالاولى هي المنتشرة العامة نحو كل انسان هـ
فهو متنفس وقتاً والثانية هي المنتشرة الخاصة هـ
ومثالها ما ذكر لكن مع زيادة لادايما فتقول كل انسان
متنفس وقتاً لادايما والثالثة الوقتية المطلقة نحو
كل قمر فهو مخسف وقت الحيلولة والرابعة هي الوقتية
الخاصة ومثالها ما ذكر لكن مع زيادة لادايما فتقول هـ
كل قمر فهو مخسف وقت الحيلولة لادايما فهذه سبع
قضايا كلها انواع للضرورة وهي بسائط ومركبات فما
خلا عن لفظ لادايما فهو بسيط وما اشتمل عليه فهو
مركب لكن السهم رحمه الله تعالى ترك تقسيم الوقتية هـ
والمنتشرة

60
والمنتشرة وقد سمعته فعلى ما ذكرناه تكون خمسة عشر
الثاني من الفعليات الدائمة وانواعها ثلاثة لانها ان لم
تقيد بشئ فهي الدائمة المطلقة نحو كل انسان حيوان
دايماً وان قيد بوصف الموضوع فاما ان تقيد به فقط او
مع لادايما فالاولى هي العرفية العامة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتباً والثانية هي العرفية الخاصة ومثالها
ما ذكر لكن تريد عليه لادايما فتقول كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتباً لادايما وهذه الانواع ايضا بسائط ومركبات
فما خلا عن قيد لادايما فهو بسيط وما اشتمل عليه مركب
الثالث من الفعليات المطلقة فان لم تقيد بشئ فهي
المطلقة العامة نحو كل انسان فهو متنفس بالاطلاق
العالم وان قيدت بالادوام فهي الوجودية اللادائمة
ومثالها ما ذكر لكن تريد عليه لادايما فتقول كل انسان
فهو متنفس بالاطلاق لادايما وان قيدت باللازم ورة
فهي الوجودية اللازمة بالضرورة ومثالها ايضا ما ذكر لكن
تريد عليه فتقول لا بالضرورة فتقول كل انسان فهو
متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وهذه ثلاثة قضايا
هي انواع للمطلقة وهي ايضا منها بسيط ومنها مركب
فما خلا عن اللادوام واللازم ورة فهو بسيط والا فهو
مركب القسم الثاني من قسمي النسبة النسبة الممكنة
وهي قسمان بسيطة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورية

عن الجانب المخالف للحكم وتسمى بالممكنة العامة وهي بسيطة
تحوكل نار فهي حارة بالامكان العام وهذه القضية حكم فيها
بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والجانب ته
المخالف هو جانب السلب يعني ان سلب الحرارة ه
عن النار ليس بضروري اذ لو كان ضروريا لما صدق
الاجاب القسم الثاني من قسمي الممكنة الخاصة وهي
مركبة من ممكنتين عامتين وهي ما حكم فيها بالضرورة
عن جانبي الاجاب والسلب تحوكل انسان فهو كاتب
بالامكان الخاص يعني ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها
ليس ضروريا **تمت** زاد القوم حسن قضاياه
بحاج اليها في التناقض وغيره وهي الممكنة الائمة
تحوكل امكان كل انسان كاتب دائما والممكنة الوقتية ه
تحوكل انسان متحرك الاصابع وقت الكتابة الثالثة
الممكنة الحسية تحوكل كاتب متحرك الاصابع حين هو
كاتب الرابعة المطلقة الحسية وهي التي حكم فيها بثبوت
النسبة بالفعل في حين من احيات وصف الموضوع نحو
كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب ه
الخامسة المطلقة الوقتية ومثالها ما ذكرنا انك تبدل
الحين بالوقت والفرق بين الحين والوقت في هذا
المقام انا اذا قلنا وقت الكتابة فالمراد جميع اوقاتها
واذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من اوقاتها **تمت**

ولما

ولما فرغ من تقسيم الجملة شرع الخ يتبادر الى الذهن
من هذه العبارة ان هذا التقسيم لمطلق الشرطية ه
المقابل للجملة وليس كذلك بل هو تقسيم لكل من قسميها
الاهم الا ان يقال ان تقسيم اقسام الشيء تقسيم لذلك
الشيء ولكن بواحدة ولو قال الشئ وانقسم الشرطية
الى متصلة ومنفصلة شرع الان في تقسيم كل منهما
الى قسمين لوافق صنيع المصنوع من الايهام السابق
قوله وهي التي يحكم فيها بصدق الخ كلامة رحمه الله ه
قاصر لانه لا يشمل السالبة ولو زاد او سلب النجوم
بينهما كان اولى يشمل السالبة لكن ما ذكره فيه ه
عموم من جهة اخرى وهو ان التعريف المذكور يشمل
القضية الصادقة والكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق
الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة لقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود **قوله** لعلاقة بينهما ثوب
ذلك لا يشترط في تلك العلاقة ان تكون مذكورة بل يكفي
ملاحظتها وقوله وهي ما يسببه يستلزم المقدم ه
التالي اي شيء بسببه يستصح المقدم التالي **قوله**
كالعلم اعلم ان تفسير السهم لها اي للعلمية المذكورة ه
بان يكون المقدم علة للتالي كالمثال المذكور في المتن ه
او معلولا مساويا له كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة او بسبب كونها معلولي علة واحدة

كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم معنى فان وجود
النهار واضاءة العالم لعلة واحدة وهي طلوع الشمس
هذا التقسيم مناف لقوله او لا لعلاقة بينهما توجب ذلك
لان علاقة العلية التي تكون بين المقدم والتالي تنحصر
في القسمين الاولين لان معنى العلية كون احدهما علة
للاخر ولا يشك انها تنحصر في المثالين المذكورين الا
ان يقال المثال الثالث من اقسام مطلق العلاقة لان
علاقة العلية الكائنة بين المقدم والتالي فليتام **قوله**
والتضاييف المتضاييف تفاعل لا يكون الابن اثنتين قال برهان
الدين والتضاييف هو كون الشئين بحيث لا يتفعل به
احدهما بدون تفعل الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة
لا تتفعل بدون البنوة والبنوة لا تتفعل بدون الابوة
وكل واحد منهما معلول للتولد الواقع بين الاب والابن
وليست الابوة علة للبنوة ولا البنوة علة للابوة اذ لو كان
كذلك لتقدم انصاف الاب بالابوة على انصاف الابن به
بالبنوة او بالعكس مع انه ليس كذلك لان الانصافين
يحققان معا عند تحقق التولد من غير ان يتحقق
بينهما اي بين الانصافين قبلية وبعدية دائية
وما بينة فان الاب لا يصير با قبل ان يصير الابن
ابنا وكذلك الابن لا يصير ابنا قبل ان يصير الاب اباه
نعم ذات الاب مقدمة على ذات الابن تقدم ما زينا
وتقدم

62
وتقدم احد ذوات الموصوفين على الاخر لا يستلزم تقدم
احد الصفتين لجواز ان تتقدم ذات على ذات كشم به
يتصفان معا بصفة واحدة او بصفتين مختلفتين لانه
يجوز ان ينتصف ابن الاربعين مع ابن الخمسين في اب
واحد بالعلم مع ان ذات ابن الخمسين مقدم على ذات
ابن الاربعين **قوله** ان كانت الشمس طالعة الخ طلوع
الشمس علة تستلزم وجود النهار وهذا في الموجبة
واما السالبة فكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود فقد حكم في الموجبة بنبوت اللزوم وفي
السالبة بسلبه **قوله** او معلولا كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وكقولنا ان كان المصطفى محبوبا لكل
فانت تحب المصطفى **قوله** واما التضاييف اي بان يكون المقدم
والتالي متضاييفين والمتضاييفين هما الامران الوجوديان
الذان يتوقف عقليهما على عقليهما الاخر وقد مر
تريبا مبسوطا فتذكر **قوله** واما اتفاقه سميت بذلك
لانه اتفق فيها اذ طرفيهما وهما المقدم والتالي اتفاقا في
الحكم سلبا او ايجابا من غير علاقة بل مجرد الاتفاق **قوله**
بما ذكر في الزومية وهو الحكم بصدق قضية
على تقدير صدق اخرى **قوله** توجبها اي لا الملاحظة
علاقة فلا يقال ان المعية امر يمكن لا بدله من علة ففي
الاتفاقية ايضا العلاقة المقترضة للاجتماع غايته انها

غير ظاهرة وغير معلومة لانا نقول طرفاها وان امكن
بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة وسياتي لذلك زيادة في
تحقيق ثم ان الاتفاقية من حيث هي تنقسم قسمين
عامة وخاصة فالخاصة هي التي حكم فيها بصدق التالي
علي تقدير صدق المقدم للعلاقة كما تقدم مثالها ما ذكره
المص لان مقدمها الانسان ناطق وهو صادق وتاليها
الحمار ناهق وهو صادق ايضا والعامة هي التي حكم
فيها بان بقاء صدق التالي لا ينافي وقوع صدق المقدم
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر عده
من بعده سبعة ابحر ممكن الوقوع لكنه لم يقع وتاليها قوله
تعالى ما نفدت كلمات الله واقع مستمر لا يرفعه تقدير
وقوع المقدم ولا ينافيه فهو تعالى نفى عن كماله المنزلة
ما لا يليق بكماله جلالها وعظيم جلالها **قوله** بل توافقا
علي الصدق هنا اي اتفاق حصولها معاني الوجود من
غير ان يكون احدهما لازما للآخر والاخر ملزوما له
لانه لو كان احدهما ملزوما للآخر باجور العقل اتفاقا
احدهما عن الآخر لا متناع اتفاقا كالا لزم عن الملزوم
لاستلزامه وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال
لكن العقل بجور ذلك فيحكم بانه يجب ان يكون هو
الانسان ناطقا والحمار غير ناهق او بالعكس فان
قلت **كل احد يعلم ان كل واحدة من ناطقة الانسان**

وناهقية

وناهقية الحمار مسند الي ايجاد القادر المختار فيكونان
الطرفين معلولين لعلة اخري وهي ايجاد تعالى فيكون
بين الطرفين ح علاقة لان الحاكم عالم بالاقتضا قلنا المراد بكون
الحاكم عالما بالاقتضا هو ان يلاحظ الحاكم ذلك الاقتضا وينبني
الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضا في ذهنه ولا سئل ان
الحاكم بناهقية الحمار علمه تقدير ناطقة الانسان لا يلاحظ
كون الواجب موجودا ولا ينبني عليه الحكم وان كان يعلمه
بل انما ينبني الحكم علي مجرد الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي
فان قلت ما الفرق بين العلم بالشي وملاحظة قلنا العلم حصول
صورة الشيء في الذهن والملاحظة هي استحضار تلك الصورة
فكلما تحقق الاستحضار تحقق الحصول دون العكس هو
لجوانر تحقق الحصول بدون تحقق الاستحضار لكن علم
مقدمتين وتوجه ذهني الي احدهما فان المقدمة الاخرى
حاصلة عنده معلومة وليست مستحضرة عنده لا متناع هو
توجه النفس الي مقدمتين معاني حالة واحدة هذا هو التحقيق
الذي وعدناك به وقد نقلنا عن بعض الافاضل وهو يدعي
قوله والمتفصلة اما حقيقية لما فرغ المص من تقسيم الشريعة
المتفصلة الي لزومية واتفاقية شرع الان في تقسيم المتفصلة
الي عنادية واتفاقية فالعنادية هي التي يكون الحكم فيها
بالتنافي لذات الطرفين والاتفاقية هي التي يحكم فيها
بالتنافي لذات الطرفين بل مجرد انه اتفاق في الواقع ان وجد

بينهما معاندة **قوله** وهي التي حكم فيها بالتثاني بين طرفيها
صدقاً وكذباً أي حكم فيها بالتثاني بين جزئيهما بامتناع اجتماعهما
في الصدق والكذب معاً **قوله** كقولنا العدد امار زوج وامثا
فرد هذا مثاله للمنفصلة الحقيقية الموجبة ومثال السالبة
ليس الموجود اما ان يكون انساناً او حيواناً فانه قد حكم في هذه
القضية بسلب معاندة الانسان للحيوان في الصدق والكذب
معاً **قوله** وهي مانعة الجمع والخلو لانه قد حكم فيها بامتناع
اجتماع الزوج والفرد على العدد الواحد وبامتناع ارتفاعهما
عنه لان القضية المذكورة اعني المنفصلة الحقيقية هـ
لا تتركب الا من النقيضين او المساوي لهما والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان بل متى وجد احدهما ارتفع به
الآخر والمراد بالنقيض كذلك كمثال المص فان زوج مساو
لنقيض فرد وفرد مساو لنقيض زوج **قوله** واما مانعة
الجمع فقط اي لا يخلو فان طرفيها لا يجتمعان ولا يجوز ارتفاعهما
وحقيقتها تتركب من الشيء والاخص من نقيضه وهي
اما موجبة واما سالبة فمثال الموجبة ما ذكره وهو قوله
هذا الشيء اما شجر واما حجر ولا شك ان كل واحد من جزئيهما
اخص من نقيض الآخر فشجر اخص من نقيض حجر وهو
لاحر والقاعدة انه يلزم من وجود الاخص وجود الاعم
فيلزم من وجود شجر وجود لاحر ولا يلزم من وجود
الاعم وجود الاخص اذ لا يلزم من وجود لاحر وجود شجر

اذ قد

اذ قد يكون غير حجر وغير شجر بان يكون حيواناً وكذا
الكلام في الحجر فانه اخص من نقيض شجر وهو لا شجر ومثال
السالبة ليس اما ان يكون الرجل في البحر واما ان لا يفرق
فانه حكم فيها بسلب معاندة كون الرجل في البحر وعدم غرقه
وحاصله ان مدعي ادعي ان كون الرجل في البحر معاندة
لعدم غرقه بل اذا كان في البحر لابد وان يفرق ولا شك
ان هذه الدعوى باطلة فلذلك صدق سلبها فقليل
له ليس اما ان يكون الرجل في البحر واما ان لا يفرق
بل قد يكون في البحر ولا يفرق ايضاً **قوله** واما مانعة هـ
الخلو فقط وحقيقتها تتركب من الشيء والاعم من نقيضه
كمثال المص فان قوله لا يفرق اعم من نقيض قوله في البحر
وهو كونه ليس فيه لان عدم الفرق يصدق مع البحر ومع
عدمه وكذلك قوله في البحر اعم من نقيض لا يفرق وهو
يفرق لان كون الشيء في البحر يصدق مع غرقه ومع عدم
غرقه وما ذكره مثال الموجبة ومثال مانعة الخلو ليس
اما ان يكون الانسان اسوداً او كاتباً وحاصله ان واحداً
ادعي انه لا يخلو الواقع من احدهما ولا شك ان هذه هـ
دعوى كاذبة فلذلك صدق سلبها وارتفاع هـ
طرفيها جميعاً وهو ان يكون ابيض امياً واعلم ان المراد
بالبحر كلما يفرق فيشمل المايح والبحر والصدرة من البر
وههنا ضابط وهو ان كل مادة صدق فيها موجبة هـ

منع الخلو كذب فيها سالبه وصدق فيها سالبه منع الجمع
قوله ذوات اجزاء اي اثنين فاكثر فمثال الاثنين ما تقدم
 في كلام المص ومثال الثلاثة ما ذكره بقنا وتولنا الكلمة اما اسم
 واما فعل واما حرف ومثال الاربعة قولنا العنصر اما نار واما
 هواء واما ماء واما تراب ومثال الخمسة قولنا الكلى اما جنس
 او نوع او فصل او خاص او عرض عام بل قد تكون اجزاؤها
 غير مختصرة لقولنا هذا العدد اما ان يكون واحدا او اثنين
 اليما لانهاية له واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ذوات الانفصال
 بحسب ان يكون احدي المنفصلات الثلاث فقال الشيخ الرئيس
 في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر غير ما نوه
 الجمع وغير ما نوه الخلو لقولنا لايت اما زيدا واما عمرا والعالم
 اما ان يعبد الله واما ان ينفع المسلمين **قوله** العدد اما زيدا او ناقص
 او متساو حقيقة العدد هو ما ساوي نصف مجموع حاشيته
 القريبين او البعيدتين علي السواء مثلا الثمانية لها حاشيتان
 قريبتان هما الذي قبلها وهو سبعة والذي فوقها وهو
 تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان
 بعيدتان هما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثمانية
 نصفها ايضا وعلي هذا نفس فكل عدد ارده فانوقه
 وما تحته مباشرة يسمى حاشيتين قريبتين وما كان اعلي
 مما فوق واسفل مما تحت يقال له حاشيتان بعيدتان
 ومعنى المثال المذكور ان العدد ان زادت كسور عليه
 فهو

في اللغة لان الزيادة

فهو العدد الزايد وان ساوت فهو المساوي وان نقصت
 فهو العدد الناقص مثال الزايد الاثنا عشر فان كسورها
 نصف وثلاث وربع وسدس ومجموعها يزيد عليها واعلم ان
 حل الزايد انما هو كسورها لانفسها واما الاثنا عشر فتوصف
 بانه يزيد عليها فهو من تسمية الشيء باسم كنهه لان مجموع
 الكسور كل للاثني عشر وحل حقيقي بحسب الاصطلاح
 ولا بعد في ذلك قاله برهان الدين في خواصي القنري ومثال
 الناقص كالاربعة فان لها نصفين وربعين ومجموعها ناقص
 عنها ومثال المساوي كالستة فان لها نصفين وثلاثين وسدسا
 ومجموعها متساوي لها بهذا وقد اعترض بعضهم ما ذكر بان جعل
 حل الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة في الكسور مجاز في
 نفس العدد تحكم بل لو عكس ذلك وجعل الاثني عشر مثالا
 للناقص لانها ناقصة من مجموع كسورها وجعلت الاربعة
 مثلا للزايد لما ذكرنا لكان اظهر اذ هو المتبادر الي الازدهان
 والتبادر علامة الحقيقة ويمكن ان يجاب بان هذا وان كان
 متبادرا الا ان المشهور ما قدمناه والمشهور ولو خطا يقدم
 علي المشهور ولو صوابا **قوله** واورد عليه اي علي المثال المتكسر
 وحاصل الايراد مع ايضاحه هو ان يقال انه قد مر ان المنفصلة
 الحقيقية هي التي لا يجمع طرفاها ولا يرتفعان فلو قدرناها
 مركبة من ثلاثة اجزاء فاكثر فيلزم ارتفاع طرفيها معا فلا
 تكون حقيقية كما قولنا العدد اما زيدا او ناقص او متساو هو

فقولنا مساوي يرتفع عنده الطرفان وهما زايد وناقص فليزمر
الفساد وهو ارتقاء طرفيهما معا هذا الايراد بالنسبة للحقيقة
واما بالنسبة الى مانعة الخلو فهوان يقال قد مر ايضا ان هـ
طرقا مانعة الخلو لا يخلو الواقع عنها واذا فرضنا تركبها
من ثلاثة اجزاء يلزم الخلو المذكور وذلك انه اذا صدق هـ
العدد مساوي لخلو الواقع عن كونه زايدا وناقصا فيلزم الفساد
وهوان طرقاها تدخل الواقع عنهما وتقرر الجواب عن كل
من الايرادين هوان يقال ان اجزاء الحقيقة وان كانت هـ
ثلاثة في اللفظ فهي جزان في المعنى وذلك ان زايدا يقابله غير
زايد وغير زايد يصدق بالناقص والمساوي فكانه قيل العدد
اما زايدا او غير زايد فهو اي قولنا غير زايد وان لم يذكر في اللفظ
فهو مذكور بالقوة وهو لا يجمع مع الجزء الاول ولا يرتفع معه
ولا معنى لكونها حقيقية الا هذا الجواب بالنظر للحقيقة
واما بالنظر لمانعة الخلو فهوان يقال امتناع خلو الواقع
انما هو بالنظر للطرفين الاصيلين وهما زايد وغير زايد
لا بين زايد وناقص ومساوي حتى يلزم الفساد المذكور
وبالجملة المرتفع جز واحد مشتمل على جزئين ومقابله
هو الجزء المذكور فهو الطرف الآخر هكذا اشار اليه السيد
في تقاريره **بحث التناقض**

قوله والتناقض لما فرغ المصنف من بيان القضايا واقتسامها
شرع في لواحقها واحكامها على طريق الاختصاص والافتصال
على ما

علي ما هو المطلوب فقال التناقض وهو ما خوذ من النقص
وهو إزالة الشيء من اصله عن مكانه لتقص الجدار والمراد به
هنا ما سيذكره المصنف وقدمه على العكس مع انهما من احكام القضا
يا لتوقف معرفة العكس عليه في الجملة لان من طرق اثبات العكس
هو الخلف وهو عبارة عن ضم نقيض العكس مع الاصل ليستلزم
المحال واعلم ان هذا التعريف للتناقض قد استشهد به عند المنطقيين
وهو معترض بان غير جامع لانهم صرحوا بالتناقض بين المفردين
حينئذ قال صاحب الكشاف في فصل عكس النقيض ان التناقض
بين المفردين انما يكون باخذ المفهوم العدمي في مقابلة
المفهوم الوجودي كما ذكره الشيخ في الشفا والامام في المباني
الشرعية فيكون نقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر واجيب
عنه بان هذا التعريف للتناقض الذي يكون بين القضيتين
ويؤيده قول المشايخ كالكافي من الاصطلاحات المنطقية الشاف
وهوان وجد بين المفردات كما تقدم الا ان اهل هذا الفن
لا غرض لهم في المفردات وليست من مقاصدهم اذ المقصود
الاصيلي لهم هنا انما هو تناقض القضايا لان الكلام ههنا في
احكامها التي لها مدخل في القياسات فلا حرم فرضه
المصنف فيها واما تناقض المفردات فيعلم بطريق المقايسة
قوله خرج اختلاف مفردين اي لانه لا غرض للمنطقيين بتعلق
به قال الفري ما حاصله انه لا يتصور تناقض بين المفردات
لانها مع اعتبار احكامها لا تكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا

والجواب ومثل المفردين المقتضيان المجهلتان لا ينفان في قوة
الجزئيتين فهما بمنزلة المفرد ولقد تم انه لا تناقض بين
المفردات نعم يقع بين مملكة ومحصورة ولا يقال ان الكلية
شاملة لجميع الافراد والجزئية شاملة لبعضها فهما متغايرتان
ولا تناقض لانا نقول ذلك البعض قد تناقض فيه الحكم وزيادة
البعض في الكلية لا يمنع منه قاله بعض الافاضل **قوله** وبالعدول
والتحصيل مثال العدول يريد غير كاتب والتحصيل يريد ليس بكاتب
قوله لذاته اي الاختلاف بالاجاب والسلب بأن يكون مستقلا
في ذلك الاقتضا فلا يلون محتاجا الي امر اخر فايما تحقق ذلك
الاختلاف يبين صدق احدهما وكذب الاخر وهو فصل واما
قبل اجناس والاخراج بهما من حيث اعتبارها فصولا فالاختلاف
جنس اعلا وقصوين جنس دونه والاجاب والسلب جنس
ثالث وهو دون الثاني ومقاد الحيشية جنس رابع **قوله** لذاته
اي الاختلاف بل لخصوص المادة كما في اجاب الشئ وسلب
لازمه المساوي كما في مثال الشئ **قوله** في ثمان وحدات
قال في حواشي الفهرست اعلم ان الوحدات المذكورة شروط
في تحقيق وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الاجاب
والسلب فاعتبارها لاجل تحقق الوحدة المذكورة لانفسها
حتى لو امكن تحقق التناقض على شئ منها على ما لا يخفى
وبهذا التقرير يعلم ان المقتررا هما وحدة النسبة الحكمية
الا حتى لو اعتبر وحدة النسبة لا تخفى شروط تحقق التناقض

فيما

فيما ذكره من الوحدات الثمانية بل لا بد من وحدة العلة نحو
التجار عامل اي للسلطان التجار ليس يعامل اي لغيره والالة نحو
من يدكاتب اي بالقلم الواسطي يريد ليس بكاتب اي بالقلم التركي
والمفعول به نحو يريد ضارب اي محمدا يريد ليس بضارب اي بغيره
ولم يميز نحو عندي عشرون اي درهمها وليس عندي عشرون
اي دينارا وباختلاف الحال لقولك جازي يدر اكبا ما جازي اي تاسيا
واذا كان من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيهما وحيث
تكون التي اوجبت التناقض ثمانية فقط فينبغي ان نعتبر
وحدة جامعة لجميع الوحدات وهي وحدة النسبة **قوله** في
الموضوع المخ اي اتحاد الموضوع وكذا المحمول في القضيتين قال
بعض من حاشي الكافي فان قيل قد مر جوابا بان قولنا يريد انسان
مناقض لقولنا يريد ليس ببشر وقولنا الانسان ناطق مناقض
لقولنا لبشر ليس بناطق مع فقد اي الشرطين وهما وحدة الموضوع
ووحدة المحمول قلنا المراد بالاتفاق في الوحدات اعم من ان
يكون بحسب اللفظ والمعنى او بحسب المعنى فقط كما في هذين
المثالين **قوله** والزمان اي اتحادهما فيه بان يكون زمانها واحدا
ان قيل قد تحقق التناقض في مثل قولنا يريد اب لعمره اي امس
يريد ليس باب له اي اليوم مع عدم وحدة الزمان قلنا لا بأس به
تحقق التناقض فيه لان صدق احدهما وكذب الاخر ليس
لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك لان الابوة صفة
لو تحققت امس تحققت اليوم قاله ملا احمد وهذا بناء على

ان احدها صادقة والاخرى كاذبة كما قال وقال شيخنا الاسفل
ذلك ليجوز كذبها جميعا بان يكون اياها الات لانه قبل الولادة
لا يسمى ابا **قوله** والمكان بان يكون مكانها واحد **قوله** والجزء
والكل اذ لو اختلفا فيهما او الجزء والكل مع انها شيان مختلفان
فكان القياس ان تكون وحدتهما وحدتين لا واحدة وكذا وحدة
القوة والفعل فتصير الوحدات على هذا عشرة قلنا لان اختلاف
القضيتين لا يتصور في كل منهما بان يكون كل موضوع هذه
القضية غير كل موضوع القضية الثانية مع ان فرض المسئلة
ان موضوعيها واحد فكيف يتصور اختلاف كليهما او جزئيهما
او قوتيهما او فعليهما حتي يشترط اتفاقهما في ذلك بخلاف الوحدات
الباقية فان الاختلاف يتصور في كل منهما فلذا جعلوا كل
واحدة منها وحدة وشرطوا الاتفاق بينهما **قوله** الدن بفتح
الدال وعاء الخمر محدود بالاسفل **قوله** الزجج الخ فيه
بحب لانه هاتين القضيتين مهملتان ولا تتألف بينهما
وكذا يبحث في المثال الذي بعدها قال شيخنا ويمكن القول
بجعل ال للعهد فتكون القضيتين شخصيتين الا ان يقول
انه مثال فلا يرد عليه ما ذكر **قوله** ورد المتأخر في هذه
الوحدات الخ اي ردها الي وحدتين وحدة الموضوع
وحدة المحمول لان وحدة الشرط والجزء والكل تندرج
تحت ووحدة الموضوع اما اندراج وحدة الشرط فلان
الموضوع في قولنا الجسم مفروق للبصر بشرط كونه ابيض
هو

68
هو الجسم الابيض وفي قولنا الجسم ليس بمفروق للبصر بشرط
كونه اسود هو الجسم الاسود واما اندراج وحدة
الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزجج اسود هو
بعضه في قولنا الزجج ليس باسود هو كله فاختلافهما
مستلزم لاختلاف الموضوع فلما اخذ الموضوع التحدث
كلها والوحدات الباقية تندرج تحت وحدة المحمول اما اندراج
القوة والفعل فلان المحمول في قولنا الخمر في الدن ليس بمسكر
هو عدم شربه وفي قولنا الخمر في الدن مسكر هو شربه
واما اندراج وحدة الاضافة فلان المحمول في قولنا زيد اب
لعمر هو متولد منه عمره وفي قولنا زيد ليس باب لعمر
هو غير متولد منه عمره واما اندراج وحدة المكان في
وحدة الزمان فلان وحدة الزمان مستلزمة لوحدة
المكان قال ملا احمد وكل ذلك تعسف ولذلك قال صاحب
التحريد انا اذا قلنا الشمس تجفف الثوب الندي اي
اذا لم يكن الهوا باردا ولا تجفقه اذا كان باردا لم يكن عدم
برودة الهوا ولا وجودها جزو من الموضوع الذي هو
الشمس ولا من المحمول الذي هو قولنا تجفف الثوب الندي
بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع
برودة الهوا غير الشمس مع برودته او قيل تجفف الثوب
مع عدم البرودة غير مع وجودها كان تعسفا اه فالصواب
ان يقال ان هذه الوحدات مندرجة تحت وحدة الموضوع

والمحمول من غير تعيين بل الاصوب ان يكتفى بوحدة النسبة
الحكمية ووجهه ما قاله الشارح من ورود التسلب **قوله**
لانه اذا اختلف شيء من الثمانية الى ثمانية ان نسبة المحمول الى
امر مغايرة النسبة الى امر اخر وان نسبة محمول الى شيء مغايرة
نسبة محمول اخر اليه والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في
ذاك وعلى هذا القياس **قوله** لكن يعبر بدل الموضوع الخ كان
يقال مثلا لا بد من اتحاد المقدم في كل من القضيتين وكذا التالي
في كل منهما ولا بد فيهما من الاتحاد في الزمان **قوله** في نسخة
المحصولات اي بلفظ الجمع وهي المحصولات الاربع الموجبة
بقسميها واما الممثلة فهي في حكم الجزئية فكما لا يكون بين
الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين الممثلتين تناقض بل
بين ممتلئة وكلية بان تكون موجبة والكلية سالبة وبالعكس
كما بين الكلية والجزئية **قوله** والمراد المحصورتان يعني لان التناقض
انما يكون بين قضيتين لا الترو والجمعية انما هي باعتبار الافراد
مع ان الالف واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع ابطلت منه
معنى الجمعية **قوله** بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة
محل هذا الملم تعتبر الجهة اما اذا اعتبرت فلا بد في المحصورات
زيادة على رعاية الشروط من الاختلاف في الجهة كالضرورة والدوام
والامكان والاطلاق لعدم تحقق التناقض عند اتحادها لانه في مادة الامكان
الخاص تكذب الضرورية يقال لقولنا ليس انسان كاتب بالضرورة وتصدق
الممكن ان لقولنا بالامكان كل انسان كاتب ليس كل انسان كاتباه
بالامكان

69
بالامكان لان امكان التسلب لا يرفع امكان الايجاب **قوله** في
الكمية هذا الشرط لا يكتفى في التناقض بين المحصورات من مطلقا
لانها ان كانتا شرطيتين فلا بد من شرط اخر وهو الموافقة في الجنس
اي الاتصال والاتصال والفرع اي الضرر والعناد والاتفاق في
المقدم والتالي لانه عند اختلاف شيء منهما لا يتحقق التناقض بينهما
قوله اي الكلية والجزئية هذا تفسير للكمية بان تكون احدهما
مسورة بسورة الكلية والاخرى بسورة الجزئية اي بما في حكمه من
الاهمال كما قاله الحفيد فان قلت لا اتحاد للموضوع في الكلية والجزئية
لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والجمع غير
البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية واذا لم يتحد النسبة
لم يتوارد التسلب والايجاب على شيء واحد فكيف يتحقق التناقض
فان اجيب بان مرادهم بالاتحاد الاتحاد في اللفظ قلنا هو غير صحيح لانه
يستلزم شغل المنطقي بالالفاظ والمنطقي من حيث هو منطقي لا شغل
له بذلك وان اجيب بان المراد الاتحاد في المفهوم فهو فاسد لانه يستدعي
ان يراد من الموضوع في المحصورات المفهوم مع ان تحقيق المحصورات
يأباه لانه قد ثبت بالدلائل القطعية ان المراد من جانب الموضوع انما
هو الذات اي الافراد لا المفهوم واذا كان كذلك صح ما قلنا من ان
الموضوع في الكلية والجزئية لم يتحد اذ جميع الافراد غير بعضها واذا
كانت غيرا فلا تناقض ويمكن ان يقال في الجواب لما كان البعض الذي اراد
من موضوع الجزئية دخلا في موضوع الكلية وكان البعض الذي ورد عليه التسلب
في الجزئية هو عينه الذي ورد عليه الايجاب في الكلية قلنا انهما متحدان

في الموضوع غاية ما في الباب ان موضوع الكلية قد اشتمل على امر
 اخر وهو البعض الاخر وهذا الاثنان في اتحاد الكلية والخبرية
 في الموضوع فاذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس
 بانسان فالبعض الواقع من الحيوان موضوع الجزئية اعني الفرس
 والبغل وغيرهما هو بعينه وقع موضوعا للكلية فالكلية افادت
 الانسانية لذلك البعض والجزئية افادت بعينها عنه فكان
 قلت مثلا الفرس انسان وغير انسان فتوارد الايجاب والسلب
 على محل واحد فيتناقضان جزما بخلاف الجزئيتين كقولك بعض
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فان البعضين
 يجوز ان يكونا عينين فيتناقضان وغير عينين فلا يتناقضان
 هذا المخلص ما حققه ودققه برهان الدين في حواشي الفري
قوله لان الكلمتين قد تكذبان اي في مادة يكون الموضوع فيها
 اعم من المحمول كقولنا كل انسان كاتب اي بالفعل ولاشي من الانسان
 يكاتب اي بالفعل فان الموضوع فيها اعم من المحمول لانه
 يتناول الكاتب بالفعل والقوة **قوله** والنقيضان لا يجتمعان ولا
 يرتفعان هذا في المعنى من تمام قوله لان الكلمتين الزمانية
 قال انما لم يحصل التناقض بين الكلمتين لانه لو حصل لم يرتفعا
 وقد ارتفعا فكذبها اي ارتفعا عما دليل على عدم تناقضها
 وكذلك الجزئيتان لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا
 في الصدق فدل ذلك على عدم التناقض بينهما **قوله** وهذا
 المثالان اي السابقان في المتن وهما اللذان حصل بينهما
 التناقض

التناقض **قوله** ومثال الشرطيتين اي اللتين بينهما تناقض
 من المتصلتين الاتفاقيتين اخذت مثاله ومثاله في اللزوميتين
 المتصلتين قولنا مثلا كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثاله في
 المنفصلتين قولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس
 دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فان قلت لم اورد الاتفاقية
 مثلا لان الاولى ان يعمل بالقضية الشرطية اللزومية قلنا ان
 العلامة الشبراملسي بانه اذا وقع التناقض بين الاتفاقيتين
 فاحري ان يكون بين اللزوميتين وانما نص على ذلك في
 الاتفاقية لانه قد يخفى **قوله** والمهملتان الحاهما الموجبة
 والسالبة وقوله في قوة الجزئيتين يعني فكما لا يكون بينهما
 تناقض كذلك لا يكون بين المهملتين تناقض **قوله** ومن
 الاصطلاحات المنطقية العكس اعلم ان المفهوم المتبادر
 من معنى العكس هنا ثلاثة امور احدها القضية الحاصلة
 بعد التبدل لعل فيها بان يجعل كلامها مكان الاخذ جملة
 كانت او شرطية فيكون من اطلاق المصدر واردة اسم
 المفعول الثاني نفس هذا وهو المتبادر من اللفظ الثالث
 التبدل الذي هو نتيجة التبدل والاولان وقع الاصطلاح
 عليها بخلاف الثالث **قوله** التبدل كل من طرفي القضية
 الخرزاد بعضهم ذات الترتيب الطبيعي ليحترز بذلك عن
 المنفصلة فانه لا عكس لهما مقيد او عكسها لا يؤثر في معناها

لان مقدمها اذا جعلت تاليا وتالياها مقدمها فالعناد بحاله
لا يتغير كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فلو قلت
العدد اما ان يكون فردا او زوجا لم يتغير المعنى وحاصله
انه ليس في طبع احد طرفي المتصلة ما يقتضي كونه
مقدما او تاليا بخلاف المتصلة فان في طبع احدهما ما
يقتضي كونه مقدم ما البتة لانا ليا كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فانه يقتضي كونه ملزوما للوجود والنهار
كذا قرره السعد **قوله** كلما ليس بحيوان هذه قضية
موجبة معدلة الطرفين قد اشتملت على ثبوت عدم
الانسانية لغير الحيوان فهي عكس ما قبلها وهو كل
انسان حيوان **قوله** الثاني عكس النقيض المخالف
وانما كان مخالفا لمخالفته للاصل من حيث الايجاب هو
والسلب وهذا القسم اثبتته المتأخرون وقوله مع بقا
الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس كذلك وان
كان كاذبا كان العكس كاذبا والصدق المذكور لا يجب ان
يكون بحسب نفس الامر بل وبحسب فرض الفرض
دون الكيف اي فانه لا ينبغي بل ينبغي من الايجاب الي
السلب وعكسه **قوله** كل انسان حيوان هذه القضية
موجبة كلية صادقة وقوله لا شيء مما ليس بحيوانا انسان
هذه عكس ما قبلها وهي كلية سالبة صادقة والسلب
فيها ما خور من السور واما حرف ليس فجزء من الموضوع

قوله الثالث

قوله الثالث العكس المستوي ويقال له المستقيم لاستواء
طرفيه واستقامتهما من التبديل بالتحقيق **قوله** وعليه
انتم المصراي لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات والانتاج
بغيره لا يسمى قياسا وانما ذكره المصراي لاحتياج اليه في علوم القضايا
قوله وهو ان يصير الموضوع الحي يصير يتشدد اليها التحققة
مبدا للفعول لان العكس كما يطلق على القضية الحاصلة من
التبديل كذلك يطلق على التبديل كما تقدم التنبيه عليه
ويجوز ان يقل يصير بالمشقة من فوق وتشدد اليها التحققة
المسورة مبدا للفاعل ولا يصح سكون اليها مع فتح اوله لان الصير
ليست من معانيه **قوله** مع بقا السلب والايجاب بحاله لوقال
مع بقا الكيف لكان اخصر قال الكافي وانما اعتبر بقا السلب
والايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد جعل المذكي
صادقة للزمنة للاصل الاموال فقة لها في السلب والايجاب **قوله**
ومع بقا التصديق والتكذيب بحاله قال برهان الدين معنى
الكلام هنا على التوزيع يعني ان بقا الصدق من جانب الاصل
وبقا التكذيب من جانب العكس بمعنى ان صدق الاصل
يستلزم صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب الاصل
ولا يلزم ان يكون بقا الكذب من جانب الاصل لان الاصل الكاذب
قد يحصل منه العكس الصادق كقولنا بعض الحيوان انسان في
عكس كل حيوان انسان وانتاد بتقديم التصديق على التكذيب
انما الي ان التصديق من جانب الاصل والتكذيب من جانب
العكس بنا على ان الاصل مقدم على العكس ليسعربان الاصل
ملزوم والعكس لا يردون العكس هذا غاية توجيه الكلام باقها
مقدم ما استفادتها الترجمة ولما قيل ان يقول ان لفظ البقا
مانع من هذا التوجيه لان البقا يدل على الكون السابق

وصدق الاصل كان له كون سابق علي الجعل المذكور فيصدق
بالنظر اليه ان يقال ان صدقه الذي كان قبل الجعل باق بعد
الجعل بخلاف كذب العكس فانه لم يستبق له كون قبل الجعل حتي
يوصف بالبقا المذكور اللهم الا ان يتكلف ويراد من البقا بالنظر
لصدق الاصل معناه الحقيقي وبالنظر للكذب العكس معناه المجازي
اعني الوجود او يقال انه من باب التغليب اذا عرفت هذا فالاول
تعريفه ان يقال هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع
بقا الكيف ووجود لازمه للاصل ليسلم من هذه التكلفات هذا
وقد اجاب العلاقة الغنوي بان المراد ان مجموع التصديقي
والتكذبي بحاله لان كلا منهما يكون بحاله وكون المجموع يرايه
كون التصديقي بحاله اطلاقا للفظ علي احد احتملا في التبيين
قوله وبعضهم بالصدق والكذب يعني والمراد التصديقي فما
العبارة واحدة والمراد تصديق المخاطب ولو كان كاذبا في الواقع
قوله وهو الحق اي استقاط الكذب والاقتضار علي الصدق
هو اليقين الثابت ولذلك قال بعضهم ان ذكر الكذب سهو
او سبق قلم وقد عرفت ما فيه في القولة السابقة **قوله** لان
العكس لازم للقضية وذلك للزوم بالاستقراء القضية
ملزومة له والعكس لازم لها ومعني قولهم القضية تنعكس
الي كذا ان ذلك لازم لها الزوم الكلي وقولهم غير منعكسة عدم
لزوم ذلك ولو في مادة واحدة **قوله** ولا يلزم من كذب المزوم
كذب اللازم يعني باعتبار بقا التكذيب في العكس باطلا بخلاف
العكس وهو انه يلزم من كذب اللازم كذب المزوم وذلك لانه
يجوز ان يكون اللازم اعم من المزوم وكذب الاخص لا يوجب
كذب الاعم بخلاف كذب الاعم فانه يوجب كذب الاخص اذا اعم
جزء الاخص ويلزم من ارتفاع الجزء ارتفاع الكل **قوله** ومع هذا

التعيين

اي ومع

اي ومع صحة هذا التاويل وهو انه ليس المراد بالصدق الصدق
في نفس الامر بل فرض الصدق فعبارة المصير اولي لعدم اتمامها
خلاف الاولى اذ هذه العبارة بظاهرها تشمل عكس الشرطيات
المنفصلة مع انه لا عكس لها معتبرا والتاويل انه بادع الاولوية
يقضي ان ذات الاول تجعل ثانيا وذات الثاني اولا فيراد من
موضوع العكس المفهوم ومن محموله الافراد مع انه ليس كذلك
وح فيقال ان عبارة المصير مرفوعة عن ظاهرها وان المراد بالموضوع
والمحمول الوصف العنواني اي اللفظ الدال والا فالمراد من موضوع
العكس الافراد ومن محموله المفهوم غايته ان المصير اقتصر علي
الموضوع والمحمول تسهيلا علي المبتدي لانه المخاطب بهذه
الرسالة **قوله** اعني وصفها العنواني من عنوت عن الشيء
بكذا عبر عنه به مثلا اذ قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه
ثلاثة اشياء ذات الموضوع وهو افراد الانسان من زيد وبكر
وغيرها ووصف الموضوع المعبر به عن هذه الافراد وهو لفظ
الانسان ويقال له الموضوع بالذكر ويقال له العنوان ووصف
المحمول الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك بعض الحيوان انسا
لم يصير افراد الانسان مفهوم للحيوان وبالعكس بل هما بحالهما
موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف هو
الموضوع **قوله** والموجبه الكلية لا تنعكس كلية قال الثاني
اي لا يلزم ان تنعكس كلية هو ومقتضاه انها تنعكس كذلك
اي كلية في بعض الصور لا علي طريق اللزوم وهو كذلك كما صرح
به بعضهم ومثل له بقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
قوله لئلا ينتقص مادة يكون المحمول فيها اعم الخ لما كان ما
ذكره المصير في تعليل المسئلة مادة جزئية لا يثبت المسئلة
الكلية على الشم علي وجه كلي وجعل ما ذكره المصير كالقول

بالتمثيل علي ما هو العادة وحاصل ما ذكره الشرح انه يجوز ان
 يكون محمول الأصل اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول اعم
 موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاختصاص علي
 الأعم وذلك لا يصدق كليا لعدم صدق الاختصاص علي كل افراد الأعم
 والا يلزم ان لا يكون الاختصاص اخص ولا الأعم اعم قاله تلامذته **قوله**
 فانا نجد اي اذا قلنا الانسان حيوان فانا نجد الخ وهذا الاستدلال
 علي المدعي السابق وهو ان الموجبة الكلية تتعكس جزئية
 وهذا احد طرق ثلاثة للقول في بيان عكوس القضايا احدها
 هذا ويسمى طريق الافتراض وهو اخفاها ولا يجزى الا في الموجبات
 والسالبة المركبة وحاصله اننا نفرض الموضوع اي ذاته شيئا
 معيننا اي فردا معيننا ما صدق عليه الموضوع ونحمل عليه وصف
 المحمول ثم وصف الموضوع اي اذا اردت الاستدلال علي عكس
 القضية واما اذا حملتها علي الشيء المذكور علي وقف الترتيب
 الاصلي كان استدلالا علي اصل القضية وتقرير ذلك هنا انا
 نفرض الموضوع الذي هو انسان شيئا معيننا وليكن هو زيد مثلا
 فنقول زيد حيوان وزيد انسان فيحصل هناك تركيب علي صورة
 الشكل الثالث فينتج منه بعض الحيوان انسان وهو المطلوب
 قال بعض المحشيين وما اختاره المصنف ليس بقياس فضلا عن ان
 يكون من الشكل الثالث علي ما ذكره في شرح الاشارات بخلاف
 ما اختاره الشرح من طريق العكس وطريق الخلف فانها من اقسام
 القياس **قوله** موصوفا بالانسان اي شيئا معيننا موصوفا بالانسان
 والحيوان وهودات الانسان اي افرادة كزيد مثلا نقوله وهو
 الحيوان الناطق الظاهر انه تفسير للشيء والمراد بالحيوان الناطق
 طلق ذات الانسان كزيد وعمرو كما تقدم **قوله** ويلزم المناقاة
 الخ هذا اشارة الي برهان العكس وهي الطريق الثانية من الطرق

الثلاثة

الثلاثة التي اشرنا اليها فيما تقدم وعنوان يعكس نقيض المطلوب
 الي ما ينافي في الأصل في ادبي الي مناقاة الأصل المفروض الصدق
 فهو كاذب فيكون نقيضه وهو العكس حق وبيانه ان نقول لو لم
 يصدق بعض الحيوان انسان الذي هو عكس كل انسان حيوان
 لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ثم نعكسه كنفسه
 الي لا شيء من الانسان حيوان وهو منافي للأصل وهو كل انسان
 حيوان وما نافي الصادق فهو كاذب فيكذب ملزومه وهو العكس
 الذي هو نقيض المطلوب فيصدق المطلوب او نقول لا شيء من
 الانسان حيوان يستلزم جزئية سالبة تناقض الأصل لان
 الكلية تستلزم جزئيتها فتكون الجزئية كاذبة ويلزم كذب
 معكوسها فيلزم صدق نقيضه الذي هو العكس المطلوب فنقول
 الشرح فيصدق ليس بعض الخ فيه اشارة خفية الي قولنا ونقول
 الخ خلافا لمن خطا الشرح في هذه العبارة وقال الصواب ان يقول
 لا شيء من الانسان حيوان لانه عكس السالبة **قوله** او يفهم ذلك
 النقيض فيه اشارة الي طريق الخلف وهي الطريق الثالثة
 من الطرق الثلاثة التي ذكرناها وحاصلها ان يفهم نقيض
 الي الأصل لينتج من الشكل الاول محالا كان يقال متى صدق كل
 انسان حيوان او بعض الانسان حيوان وجب ان يصدق
 بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان
 الحيوان بانسان ونضمه اي النقيض المذكور الي القضية
 التي هي اصل هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
 لينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال لان الشيء لا يسلب
 عن نفسه والبطالان انما جاز من نقيض العكس فيكون العكس
 حقا **قوله** والموجبة الجزئية الخ فان قلت هذه الحجة متفوضة
 لانها لو صحت لانعكس قولنا بعض الانسان زيد الي بعض زيد

انسان مع انه لم ينعكس اليه فكذلك وصدق الاصل قلنا ليس المراد
 بزيد هاهنا معناه الجزئي لان الجزئي لا يقع محولا بل المراد المفهوم الكلي
 وهو المسمي بزيد فنقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان
 مسمي بزيد فينعكس الي قولنا بعض المسمي بزيد انسان فلا نقض
 فليتنامل **قوله** لانا نجد الخ هذا اشارة الى دليل الاقتراض وقوله ولانه
 اذا صدق هذا اشارة الى دليل العكس وقوله او يفهم هذا التقيض
 الخ هذا اشارة الى دليل الخلف وتقدم تقرير الثلاثة فلا تكن من القا
 فليكن **قوله** وذلك بين بنفسه اي التصديق بان عكس السالبة
 الكلية يكون سالبة كلية ضروري معلوم بالبداهة لا يحتاج في
 اثباته الى برهان وعلي هذا فقوله لانه اذا صدق الخ تنبيه وتذكير
 لما ارعاه من انعكاس السالبة الكلية الى نفسها لانه من اثبات
 القاعدة الكلية بالدليل فتنامل **قوله** فانه اذا صدق الخ هذا اشارة
 الى طريق العكس وانما لم يبين عكس السؤال بطريق الافتراض
 لان الافتراض انما يصح عند وجود الذات والسؤال لا يستلزم ذلك
 بخلاف الموجبات ويعني بالسؤال السؤال البسيطة والاقالا
 فتراض يجري في السؤال المركبة كما هو مبين في محله **قوله**
 والا لصدق تقيضه وان لم يصدق لاشي من الانسان بحج صدق
 تقيضه وهو بعض الحجر انسان لا تقيض السلب الكلي الى ايجاب
 الجزئي ثم تنعكس تلك الموجبة الجزئية كنفسها ليحصل موجبة
 جزئية منافية للاصل الذي هو سالبة كلية مثلا اذا صدق لا
 شي من الانسان بحج يجب ان يصدق عكسه وهو لاشي من الحجر
 بانسان لانه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان
 ثم تنعكس كنفسه الي قولنا بعض الانسان حجر فيحصل المناقاة
 المذكورة **قوله** وقد كان الاصل لاشي من الحجر بانسان وهذا سبق
 قلنا اذا اصل المذكور في كلام المم لاشي من الانسان بحج فصول

كلام

كلام الشر لاشي من الانسان بحج **قوله** او يفهم هذا التقيض الخ ما
 ذكره الشر هنا مبني على ما ذكره قبل وقد عرفت انه سبق قلنا وان
 الصواب خلافه فتكون هذه العبارة ايضا خطأ لان المفهوم فيها
 عكس التقيض لان نفسه وعبارة السيد هكذا ولو جعل التقيض
 اعني بعض الانسان الحجر انسان صغير وجعل الاصل كبري
 هكذا بعض الحجر انسان ولا شي من الانسان بحج ينتج من الشكل
 الاول بعض الحجر ليس بحجر **قوله** لانه انما تعرض الخ هذا بيان
 لحكمة اختيار التعبير بالكلية وحاصله ان الكلية والجزئية
 عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذلك عبر بها بخلاف ما لو
 عبر بالنفس لان النفس ليست من الكم وهي وان لم تكن من الجهة
 لكنها لم تشملها فلذلك عدل عنها **قوله** والسالبة الجزئية
 لا عكس لها الزوم اي لا يلزم ان تنعكس اذ لو لزم لها ذلك لصدق
 العكس في كل موضع مع انه ليس كذلك **قوله** فيصدق سلب الا
 خص وهو الانسان مثلا عن بعض الاخص لا متناع وجود الاخص
 بدون الاعم فلا يجوز ان يقال بعض الانسان ليس بحجر وان
قوله لصدق تقيضه اي تقيض العكس وهو الايجاب الكلي
 فيلزم ان يكون العكس كاذبا والا لا اجتماع التقيضان **قوله** والا
 لوجد الكل يعني لصدق عكسه لزوم وجود الاصل لكن الكل وهو
 الانسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الحجر وهو الحيوان
 الذي هو جزء الانسان وهو اي وجود الكل بدون الحجر محال
قوله في بعض المواد اي المواضع او الامثلة او الصور والمال
 واحد وهو ما اذا كان بين المحمول والموضوع تباين كلي او عمومي
 من وجه وقد مثل الشر الاول ومثال الثاني قولنا بعض الحيوان
 ليس بابيض فانه يصدق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض

ليس بجوهر **بحث احكام القياس** هذا الباب من الاصطلاحات
المنطقية **قوله** وهو المقصد العمومي الطلب الاعلى والمقصد الاسنى
اي بالنسبة لما قبله وذلك لان المقصود بالذات من العلوم المدونة
مسائلها التي تكون الادراكات المتعلقة تصديقات فالادراكات التصديقية
هي المقصودة من تلك العلوم فالغرض الاصلي من علم المنطق انما هو
الايصال الي المجهولات والقياس موصل الي المقصد التصديقي الذي
هو اشرف المقاصد فيكون هو اى القياس المقصد الاصلي بهذا الاعتبار
بخلاف الادراكات التصورية فانما تطلب في العلوم المدونة لتكون تلك
التصورات وسابطة وسابطة الي التصديقات فتكون الادراكات
التصديقية اشرف منها واعلانها لما كان العدة في الايصال اليها هو
القياس فقط بيده المصون وترك الاستقراء والتمثيل بناء على انها
لا يفيدان اليقين فكانه جعلها بمنزلة الامر الذي لا يوصل الي شي **قوله**
تقد يرشي على مثال اخر يا صافه مثال الي اخراي على مثال شي اخر
كتقد ير التوب على الالة المسمى بالذراع فهي اى الالة المذكورة
مثال لما في ذهن اى ذهن المقدر فالذراع حقيقة هو الذي في ذهن
والالة المحسوسة من حديد او خشب مثال له هذا يحصل ما قاله
شيخنا **قوله** هو قول مولف الخ قال بعض المحققين هذا حد لا رسم
لانه مفهوم اعتباري لو حظ او لا ثم وضع لفظ القياس با زاية فيكون
حده خلا لما قاله الكاقي وقوله من اقوال من تبعية فلا
يحتاج الي تاويل الاقوال بما فوق الواحد **قوله** ملفوظ ومعقول
قال السيد في شرحه القول عندهم عبارة عن المؤلف المعقول
لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لانه على المعقول انتهى
فافهمت عبارته ان الاصل في القياس هو المؤلف المعقول وقد يطلق
على الملفوظ ومن ثم قال الشرح ملفوظ او معقول لكن عبارته لا يعلم
منها ايها الاصل والتعريف المذكور ان جعل تعريفا للقياس المعقول

وهو الظاهر

وهو الظاهر يرد بالفول والاقوال الامور المعقولة فاستلزامه للمقول
الاخر الذي هو النتيجة ظاهر وان جعل تعريفا للقياس الملفوظ
يراد منها الامور الملفوظة واستلزامه للمقول الاخر باعتبار انه دال
على المركب المعقول فعلى كل تقدير يراد من الفول الاخر المركب
المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم التلفظ بالاقوال ولا المتعقل
لمعانيها **قوله** مولف قيل انه مستدرك لان المؤلف مراد في القول في
اصطلاح هذا الفع قال السيد وانما ذكر في التعريف ليتعلق به
قوله من اقوال والا فلا حاجة اليه كما تقر **قوله** من اقوال اى
عصا قضيا صادقة كانت او كاذبة كما سياتي مثالها **قوله** قولين
فاكثر اشار به الي ان المراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة
التأليف القياس من مقدمتين قال ملا قال مع ان الاقوال جمع
ذكر في التعريف وكل جمع يذكر في التعديفات في هذا يراد ما فوق
الواحد قال السيد ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانت
لاستلزامهما احداهما او مراده ان التعديفات لقضيتين المستلزمين
لا احداهما لا يلزم منها قول اخرا ليس للاخرى دخل فيها فهمها
خارجتان من القياس كقولك زيد قائم وعمرو ذاهب فان هاتين
القضيتين تستلزمان احداهما استلزام الكل من حيث هو كل
لجزية فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الاخرى والايلاز
ان يكون الجز مستلزما للجز والمفروض خلافه ولهذا لو حذف
احداهما لبقيت الاخرى حاصلة فلو كان لكل دخل كان يلزم
من وجود او عدم احداهما وجود الاخرى او عدمها مع انه
ليس كذلك وامثال هذه المسائل وان كانت يسيرة بحسب
الدراية لكنها لا تدخل بسهولة تحت العبارة هذا ملخص ما قاله
برهان الدين في حواشي الفزي **قوله** عنها الخ المراد بالزوم هنا
الزوم الذهني ومعناه ان المقدمتين متي حصلت في الذهني تنقل

الذهن الى النتيجة ولو قال المص عنه يتذكبوا الضمير لكان اولي
ليرجع للقول لان فيه المادة والصورة فكانه قول واحد بخلاف
الاقوال فان فيها المادة فقط ومعني لزوم القول الاخران لكل من
مقدمتي القياس دخلا فيه وهذا غير موجود في الاقوال كما تقدم
ايضا حجة في القولة التي قبل هذه **قوله** اي مفاير لكل منها اي
من الاقوال بحيث انه ليس قضية منها وان كان مولفا من اجزاها
وحاصل معني المفايرة ان لا يكون القول الاخر نفس الصغري
ولان نفس الكبرى تخرج نحو الانسان حيوان وكل حيوان حيوان
فان ينتجته ليست مكنسبة منها لانها نفس الصغري فلا يكون
قياسا **قوله** والاول يسمى قياسا بسيطا اي لانه في مقابلة المركب
المذكور بعده واعلم ان كون القياس الثاني مركب من ثلاثة
اقوال امر ظاهري فقط لانه عند التحقيق قياسان بسيطان
القياس واحد وذلك ان تقول النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ
للمال خفية سارق فهذا قياس اول غايته انك تاخذ نتيجة
وتجعلها صغري للقياس الثاني فتقول النباش سارق وكل
سارق تقطع يده **قوله** فخرج عنه ان يكون قياسا الخ مثلا كل
انسان حيوان فانه مستلزم لعكسه المستوي وهو بعض الحيوان
انسان وعكس نقيضه الموافق وهو كل ما ليس بحيوان ليس
بانسان فهذه القضية المعدولة الطرفين والتي قبلها لازمتان
للقضية الاصل فلا يسمى قياسا لانها قول واحد وكذا لو عكستها
بعكس النقيض المخالف بان قبل الطرف الاول بنقيض الثاني
والثاني بعينه الاول نحو لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وخرج
ايضا القضية المركبة من قضيتين المستلزم لعكسها فانها في الوف
قول واحد فقط **قوله** والاستقراء التمثيل اي خرج كل منهما عن
ان يكون قياسا والمراد بالاستقراء التام وحقيقته اجدا حكم

الكثر الجزئيات

الكثر الجزئيات علي الكل بواسطة تتبع اكثر الجزئيات كقولنا
كل حيوان غير الانسان ليس له حيض دليل هذا الحكم هو ان الغرس
والبغل والحمار كذلك ومثله كل حيوان يحرك فكه الاستقراء التام
دليل الحكم هو ان الانسان والفرس والبغل والحمار والبقر كذلك
والاستقراء المذكور في هذين المثالين غير تام لوجود الامر تب
في المثال الاول فانها تحيض ووجود التماسح في المثال الثاني
فانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ وحقيقة التمثيل هو تشريك
جزئ مع جزئ اخر في حكمه لما تلت بينهما في معني كقولك التليذ
حرام لانه مسكوكا لجزئ فجزئ كالتحريك وتشبيه اثبت به
حرمه التليذ وانما كان غير مفيد لليقين لجواز ان يكون ذات
الجزء لها دخل في الحرمة واما الاستقراء التام فحكمه حكم القياس
في افادة اليقين لانه اجدا حكم جميع الجزئيات علي الكل وانما
يوجد اذا كانت الجزئيات مضبوطة كما تقول كل عنصر فهو
متحيز لان الارض والهوا والنار والما كذلك فجزئيات العنصر
لا تخرج عن هذه الاربعة فلا يوجد جزئ الاوله هذا الحكم فلذا
كان مفيد لليقين ولهذا لا يحولونه الي صورة القياس فيقولون
في هذا المثال كل العناصر هذه الاربعة وكل الاربعة متحيز فكل
العناصر متحيز والظاهر ان كلامنا الاستقراء التمثيل غير تام حين
عن القياس ولو كانت مقدماتها ظنية لان الظن لا يصرف في تسمية
المقدمتين قياسا والاختراحت الخطابة والمجدل والسفسطة
والشعرية عليه شيخنا ويؤيده ما ذكره قلا احمد قال محل
خروج الاستقراء التمثيل بقيد اللزوم اذا كان المراد بلزوم
القول الاخر لزوم العلم به بمعني الجزم واما اذا كان المراد
ما هو اعلم فلا يخرج ان **قوله** بواسطة مقدمة اجنبية
اي غير لازمة عن مقدمات القياس **قوله** فلان المريف

يتحرك فهو حي لعله خذ في منه الكبري وهي وكل متحرك فهو حي
واما قول الشر فهو حي فهو النتيجة لانه في معني فلان المديون
حي واعلم انه لا وجه لا خداجه حيث يذ لانه قياس صحيح
منتج غير متوقف علي شي **قوله** وكما في القياس المساواة الخ
ومنه قولنا القول يشبع الجاهم والجاهم يشبع الذيب ينتج
القول يشبع الذيب وهو باطل لان صدقه يتوقف علي ان يشبع
المشبع مشبع وهو غير صحيح **قوله** عن مثال قياس المساواة
اعلم انه ليس فيه اي في قياس المساواة وسط لان الوسط
اما ان يكون محولا في الصغري موضوعا في الكبرى او محولا
فيها او موضوعا فيهما او موضوعا في الصغري محولا في الكبرى
وقياس المساواة ليس واحدا مما ذكر فليس داخل حيت يخرج وقد
يقال لما لم يذكر في التعريف قيد تكرر الوسط احتيج الي اخذ
بقوله لذاته والمقصود من اخذ هذه المذكورات عدم تسميتها
قياسا منطقيا لاعد تسميتها قياسا مطلقا انها شبيهة قياسا بالقييد
بالقييد بالتمثيل والاستقراء والمساواة هذا معني ما قاله شيخنا
قوله اما ولب الخ ومثاله بالمادة فان تقول الناطق مساو لمدر ك
ومدر ك مساو لضا حك فناطق مساو لضا حك في دلالتها علي
الانسان لكن لا لذاته والالكان متبادرا وليس ذلك فانه اذا
اخذ بدل المساواة المباينة او النصفية لم يصح استاجه كقولنا
في مثال المباينة الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
ينتج الانسان مباين للناطق وهو فاسد وكقولنا في مثال النصفية
الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف الاربعة ينتج الواحد نصف
الاربعة وهو باطل والمصر عبر عن هذه المواد بالحروف اختصارا
قوله ولذلك لا يتحقق الاستلزام في قياس المساواة وقوله
الاحيث تصدق هذه المقدمة اي لانها محل تحقق لزوم **قوله** كما

في قولنا ملزوم لب ومثاله بالمادة ان تقول الشمس ملزوم للنهار
والنهار ملزوم للضوء ينتج الشمس ملزوم للضوء وقوله ما يعبر
البين وغيره المراد بالبين ما ليس بوسطا وهو الشكل الاول
وغير البين هو ما فيه واسطة وذلك كتحريك كل من المقدمتين
او احدهما لترجع الي الشكل الاول **قوله** بحيث لو سلمت يوريد
ولو كانت كاذبة **قوله** اما اقتراني لما فرغ المصنف من تعريف القياس
شروع في تقسيمه وقدم الاقتراني علي الاستثنائي مع ان مفهوم
الاقتراني عديم ومفهوم الاستثنائي وجودي والوجودي اشرف
من العدمي لان القياس الاقتراني لما كان مركبا من الحملات التي
هي اصل للشرطيات وكان اكثر فائدة واقرب تنا ولا وقد اولا
قدمه علي الاستثنائي **قوله** بالفعل متعلق ببد كراي لم يتلفظ
بها قال ملائج وانما قيد ذكر النتيجة بقوله بالفعل لانه لو اطلق
لدخلت الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون
مانعا وتعريف الاقتراني غير جامع وذلك لانه النتيجة مركبة
من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها الاجتماعية وصورة
الشي ما به يحصل ذلك الشيء بالفعل ومادة الشيء ما يحصل به
ذلك الشيء بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني
وان لم تكن صورتها مذكورة فلو اطلق ذلك النتيجة او ذكرتها
فقد مضى في تعريف الاستثنائي لا تنقص التعريفات جمعا وضعا
كما تقدم **قوله** فكل جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكورا
في القياس بالفعل لاهو ولا نفيمه وان كان مذكورا بالقوة
لذكر مادته **قوله** وسمي اقترانيا لاقتراان الحد وفيه بلا استثناء
اي بما مراد بالاقتراان هو عدم الاستثناء قاله السيد وقال غيره
هو اقتراان الاولين اي الحد الاصغر بالكبر في النتيجة فقوله
الشر بلا استثناء احقر به عن القياس الاستثنائي فهو لا يسمي

اقتراينا **قوله** وهو الذي ذكر فيه نتيجة او نقيضها بالفعل وهما
سوال حاصله ان كون النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
ينافي كونها قولاً اخر علي ما تقدم في تعريف القياس وكون
نقيضها مذكورا فيه بالفعل يستلزم ان لا يمكن التصديق
بالنتيجة لانه مع التصديق بنقيضها المذكور في القياس
لا يمكن التصديق بها وتعتبر الجواب ان المراد بذكر النتيجة
في القياس ذكر اجزائها علي الترتيب الذي في النتيجة بدون
اعتبار الحكم فيها وكذا يقال في ذكر نقيضها فيه **قوله** بل
استلزام طلوع الشمس له اي المقدمة هي دال الاستلزام
المذكور والدال هو مجموع قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لان الاستلزام لشي ليس بمقدمة لانه امر معنوي
فهذه مقدمة والثانية هي ما بعد اداة الاستقنا والنتيجة
ما يذكر بعد الفا **قوله** اعني لكن وتسمية لكن اداة استقنا
اصطلاح لاهل هذا الفن والافني حروف استدراك عند اهل
العربية **قوله** والمكرر بين مقدمتي القياس اي فيها ولا
فلا يسميان مقدمتين بدون المكرر وايضا فقد يكون المكرر
طرفا لا بينا كما في الشكل الرابع وقوله فاكثراي بحسب الظاهر
والا فالقياس لا يتروك الا من مقدمتين فقط كما تقدم التسمية
عليه **قوله** سواء كان محمولا اي فيها المحمولا وموضوعا كذا لك
وذلك كما في الشكل الثاني فان المكرر محمول فيهما فيه كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد حيوان فلا شيء من الانسان
جماد وكما في الشكل الثالث فان الموضوع مكرر فيهما كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيعطف الحيوان ناطق
قوله او مقدم ما وتاليا وذلك في القياس الاقتراعي الشرطي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار

موجودا

موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة **قوله** يسمى حدا الاوسط اما تسميته حدا فلوقوعه
طرفا للنقضية موضوعا والمحمول لان ما تحتل اليه المقدمة من
الموضوع والمحمول يسمى حدا الاوسط لكونه طرفا للنسبة والحدا في
اللغة الطرف واما تسميته اوسط فقد بينه الشارح تبعا للحاكي ولو
قال في التقليل لانه وسيلة لنسبة الاكبر الي الاصغر فيكون في المعنى
وسطا كما ان اولي **قوله** اخص في الغلب انما قيد اخصية الموضوع
واعمية المحمول بالغلب لانها قد يكونان متساويين نحو كل انسان
ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق
وهما متساويان هذا وقد تبع الشرقي دعوي الغلبة حسام كاتي
واعترض عليه بعض المحققين بان دعوي الغلبة لا تصح لان
الاعلوية لا تثبت الا بالاستقرا ولا شك انه لا يفيد اليقين مما لم يكن
تاما والاستقرا التام هنا محال بنا علي ان المطلوب الذي يستحصل
من القياس لا يدخل تحت المحمولا ويمكن ان يقال كما قال مولانا
النسبة من تامة المحمول فهو مع النسبة اكثر من الموضوع **قوله**
يسمى حدا اصغرا لانه اخص من الخفيه ان الصغير والكبر انما يكونان
وصفيين لقليل الاجزاء وكثيرها وما نحن فيه ليس كذلك وقد
يقال انه شبه قليل الافراد بقليل الاجزاء ولا ريب في ان قليل الاجزاء
صغير بالنسبة الي كثيرها قاله قلدا احمد **قوله** والمقدمة التي سميت
بذلك لتقدمها علي المطلوب اللازم الذي هو النتيجة **قوله**
التي فيها الاصغر تسمى صغري يعني ان المقدمة المشتملة علي الا
صغر تسمى الصغري لكونها ذات الاصغر وصاحبته والمشتمة
علي الاكبر تسمى الكبرى لكونها ذات الاكبر وصاحبته ويجوز ان يقال
انه من قيل تسمية الكل باسم الجزء وذلك لان الصغري مركبة من
الاصغر والحدا الاوسط ويسمى المجموع الصغري مع ان الصغري اسم

للاصغر وكذا الكلام في وجه تسمية المقدمة الكبرى بها **قوله**
يسمى قرينة وضربا قال بعض المحققين اما تسميته بالقرينة
فلا تعابرة عن امر يدلي على المقصود وينصب في الكلام او
في المقام ولا خفا في ان هذا الاقتران امر دال على النتيجة هـ
ومنصوب في الكلام واما تسميته بالضرب فلانه يحصل بسبب
الاقتران المذكور منصوب من الشكل اي نوع منه هو وهو كلام في
غاية الحسن والتحقيق **قوله** وهيئة التأليف الخ اعلم ان الهيئة
الحاصلة من وضع الحد المتوسط عند الحدين بحسب جملة عليها
او وضع لهما او جملة علي احدهما ووضع للاخر يسمى شكلا وانما
سميت هذه الهيئة شكلا كما قاله الغزالي تشبيها لها بالهيئة
الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار **قوله** كل ج ب
وكل ب ا ومثاله بالمادة كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل
انسان جسم **قوله** كل ج ب ولا شيء من ا ب مثاله بالمادة كل انسان
ناطق ولا شيء من الفرس بنا طق فلا شيء من الانسان بفرس
قوله فهو الشكل الثاني وهو لا ينتج الا السالبتين الكلية
والجزئية وانما ينتج بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فان
الكبرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها **قوله** وان كان موضوعا
فيها نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعكس الصغرى
بعض الحيوان ناطق وانما البتج بعكسها لان الموجهة الكلمة
تنعكس جزئية والشكل الثالث لا ينتج غيرها **قوله** وان كان
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع مثاله
قولنا كل فرس حيوان وكل مهال فرس ينتج بعكس الترتيب وتما
الكلام يأتي في الشر **قوله** فان قيل فلا يتكرر الحاصل الاشكال
ان المراد من الموضوع ذاته اي افراده فان ذات الشيء عند المنها
طقة افراده وان المراد من المحمول مفهومه عندهم ولا يتكرر الحد

الوسط

الوسط الا اذا كان محمولا فيها كما في الشكل الثاني لكون المراد به
المفهوم في المقدمتين اما الاول والرابع فلا لانه في الاول محمول
في الصغرى فالمراد منه المفهوم كما تقدم وموضوع في الكبرى هـ
فالمراد منه الافراد فلا يكون متكررا ولانه في الرابع موضوع في
الصغرى فالمراد منه الافراد ومحمول في الكبرى فالمراد منه المفهوم
واعلم ان هذا السؤال انما يرد على الشكل المركب من الجمليتين
لا الشرطيتين وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى
في الاول والرابع يصدق عليه ثلاث مفهومات مفهوما موضوعها
ومفهوم الوسط ومفهوم الكبرى في نحو كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم ذات الانسان يصدق عليها مفهوم الانسان هـ
ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان افراد الانسان هي
نفس مفهوم الحيوان والا كانت القضية كاذبة لان الافراد ليست
نفس المفهوم ضرورة فالمراد بالتكرار ان يكون مفهوم الوسط
معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك انه كذلك في
المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور ما خوذ فيهما من حيث
صدق الحيوانية على الافراد ولا يضر في التكرار كون المراد من
الحيوان في الكبرى الافراد دون المفهوم لان الاتحاد في المراد
ليس بمراد بل المقصود انما هو تكرار صدق المفهوم وقد حصل في
المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان
المراد بالحيوان المفهوم في المقدمتين مع انهم قالوا ان الوسط لم
يتكرر فيه قلنا هو وان كان المراد فيه مفهوم الحيوان في المقدمتين
لكن المراد كما في الصغرى مفهومه من حيث الصدق وفي الكبرى
مفهومه من حيث هو هو لا من حيث الصدق على الافراد فلذا لم
يتغير فيه المفهوم من حيث الصدق على الافراد في المقدمتين
هذا معنى ما قاله شيخنا **قوله** المنتج للمطالب الاربعة وهو

للموجب الكلي والجزي والسالب الكلي والجزي **قوله** علي النظم
الطبيعي اي وارد عليه اي موافقا للطبع في الاستدلال علي
المطلوب بخلاف البواقي ولهذا كانت مرتدة اليه عند الاحتياج
اليها فنم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال
علي التدرج من الاصغر الي الاوسط ثم منه الي الاكبر وهذا يوجد
الاتي الشكل الاول فهو اقرب الي الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة
علي ان تنقل من الشئ الي الواسطة بان يتصور العقل اول شيئا
ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحملها عليه ثم يحكم علي الواسطة
بان يحمل عليها شيئا اخر حتي يلزم من هذين الحكمين الحكم
علي الشئ الاول بالشئ الاخر مثال العالم متغير وكل متغير حادث
فانك اذا حكمت علي العالم بانه متغير فقد حكمت بانه فرد من
افراد المتغير ثم اذا حكمت علي جميع افراد المتغير بانه حادث
يلزم منه ان يحكم علي العالم بانه حادث لان العالم فرد من افراد
ما حكمت عليه بانه حادث فيكون حكم الواسطة اي حمل الشئ
عليها مقتضيا للمطلوب اعني الحكم علي العالم بانه حادث
فان قلت المقتضي للمطلوب هو الحكمان كما ذكرت لاحكم الواسطة
فقط والاي يلزم ان تكون المقدمة الواحدة مستلزمة للنتيجة
وكافية في استحصاليها مع انه ليس كذلك قلت العدة في الافتضا
هو حكم الواسطة والحكم الاخر داخل فيه وذلك لان كمال العلم
التصديقي يكون بكمال العلم بالطرفين ومن جملة الطرفين الموضوع
وكمال العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من افراده واتصافه
بوصفه العنواني فاذا حكمت علي افراد الموضوع المذكور بالطرف
الاخر دخل فيه الحكم عليها بوصفه العنواني الاتري ان كل متغير
حادث مثلا يقتضي الاطلاع علي كل فرد من افراده وعلي اتصافه
بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخل في قولنا وكل متغير حادث

ولهذا

ولهذا اسندنا الاقتضا الي حكم الواسطة دون الحكمين هذا المختص
ما قاله برهان الدين في حواشي الغنوي **قوله** من الموضوع وهو
الحادث الاصغر وقوله الي المجهول يعني الحد الاكبر وقوله حتي يلزم
الاستعمال الجزئي ان الاكبر فيه دلالة علي ثبوت الحكم لكل ما ثبت
له الاوسط ومن حملتها الاصغر فيثبت له الحكم **قوله** ثم الثاني
اي ثم وضع الثاني في المرتبة الثانية لانه ينتج الكلي الذي هو
اشرف من الجزئي وان كان ذلك الكلي سلبا والجزئي ايجابا
لان الكلي انفع في العلوم واضبط عند العقل وغير ذلك مما ذكره الشيخ
قوله انما يطلب لاجله اي انما يطلب المجهول لاجل الموضوع والقاعدة
انما يطلب له شئ يكون اشرف فيكون الموضوع اشرف من المجهول
قوله ثم الثالث اي ثم وضع الثالث في المرتبة الثالثة والثالث هو
ما كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في مقدمتيه **قوله** في اخس
المقدمتين اي وهي الكبرى لعدم اشتمالها علي الموضوع الذي هو
اشرف من المجهول لان الحد الاوسط موضوع في كبري الشكل الثالث كما
في الاول فلما اشتملت علي مجهول المطلوب الذي يطلب لاجل المو
ضوع كان اخس من الموضوع فتكون الكبرى اخس لاشتمالها علي اخس
قوله بخلاف الرابع فانه وضع في المرتبة الرابعة لانه ابعد الاشكال
عن الاول ولهذا كان بعيدا عن الطبع جدا لانه لا يستحصل المطلوب
به الا بعسر لا حتميا جده الي كثرة الاعمال عند استنتاج النتيجة
حتي ان الفاضل الفارابي والشيخ اسقطاه عن درجته الاعتبار
فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا في الصغري مجهولا في
الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المذكورين واقعا في اول
القياس والاخر في اخره فيكون طرفا المطلوب فيه واقعيين
بين المذكورين حالة كونهما مقدورين فينبغي ان يكون الشكل
الرابع اوضح الاشكال انما جال ان المقصود من تركيب القياس هو

ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حا
 صلة دون بقية الاشكال فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع جدا
 قلنا وجهه انه لما وقع فيه موضوع المطلوب محمولا في الصغرى
 ومحموله موضوعا في الكبرى واحتيج عند تركيب النتيجة الي ان
 يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا كان ابعاد الاشكال لما فيه
 من التغييرين المذكورين بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا
 تغيير فيه اصلا وهو الاول وما فيه تغيير واحد وهو الثاني وهو
 الثالث اما الثاني فقد وقع فيه الطرفان موضوعين فيحتاج
 الي ان يجعل الطرف الثاني فيه عند تركيب النتيجة محمولا اي يحكم
 بفهمه على الطرف الاخر واما في الثالث فقد وقع الطرفان
 فيه محمولين فيحتاج عند تركيب النتيجة الي ان يجعل الاول
 فيه موضوعا اي يكون المراد منه افراده لا مفهومه هذا معني
 ما قاله بعض الافاضل **قوله** والثاني منها اي من الاشكال الاربعة
 وهو كما تقدم ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيها اي في المقدمتين
 نحو كل فرس حيوان ولاشي من الجحش حيوان ينتج لشي من الفرس
 بحج فيرتد بعكس كبراه وهو قولنا ولاشي من الجحش حيوان فان
 عكستها تقول لاشي من الحيوان محمول لان السالبة الكلية تنعكس
 كنفسها فيضم هذا العكس الي الصغرى المذكورة فيرجع الي
 الشكل الاول ويصير هكذا كل فرس حيوان ولاشي من الحيوان بحج
 فلاشي من الفرس بحج وهذا معني قوله بان تقول في مثاله
 السابق الخ قال شيخنا ما حاصله وقد مر المص حديث
 الرد علي شروط الانتاج لان كلامه في مطلق الرد اعلم
 من ان يكون المراد من متجا او عقيما وذلك لان الرد الي ضروري
 ينتج من الاول بعكس الكبرى انما هو في الاول هو
 والثالث لان كبراهما سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

كنفسها

كنفسها اما الثاني والرابع فلا يرتد الي ضروري منتج من الاول
 بعكس الكبرى لان كبراهما موجبة كلية وهي لا تنعكس الا الي
 موجبة جزئية وكبرى الاول لا تكون جزئية لا اشتراكا كونها
 كلية وليقوم ذلك في بقية ما ذكره من كون الثالث والرابع
 يرتد الي الاول **قوله** والثالث وهو ما كان الحد الاوسط فيه
 موضوعا فيها كقولنا كل جسم مولف وكل جسم حادث يرتد الي
 الاول بعكس صفرا ابي صغرى الشكل الثالث بان تقول في
 المثال المذكور بعض المولف جسم وتضم الي الكبرى المذكورة
 هكذا بعض المولف جسم وكل جسم حادث فتعطف المولف حادث
قوله والرابع وهو ما كان الحد الاوسط فيه موضوعا في الصغرى
 محمولا في الكبرى يرتد الي الاول بعكس الترتيب بان تجعل الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى بان تقول في مثاله السابق وهو كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان كل ناطق انسان وكل انسان
 حيوان **قوله** او بعكس المقدمتين جميعا او بان تعكس كل
 واحدة منهما مع بقايتها في محلها بان تقول في المثال المذكور
 بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق وهو غير منتج
 لتفقد كلية الكبرى **قوله** ومثال ما ينتج منه اي من الشكل
 الرابع كل ج ب ولاشي من ا ج ومثاله بالمواد كل انسان حيوان
 ولاشي من الجحش انسان فاذا عكستها مع بقايتها في محلها قلت
 بعض الحيوان انسان ولاشي من الانسان بحج فبعض الحيوان
 ليس بحج **قوله** فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
 الترتيب لانه لم يوجد حيفيد شرط انتاج الشكل الاول **قوله**
 والكامل الخ انما كان كاملا لانتاجه المطالب الاربعة كما تقدم
 وقوله البين الانتاج اي الظاهر الانتاج الذي لا خفا فيه حتى
 قالوا انه يدي الانتاج لا يحتاج في انتاجه الي نظر **قوله**

لما مررنا من موافقة للطبع لكونه على النظم الطبيعي **قوله** والذي
له عقل سليم اي لا خلل فيه وطبع مستقيم الذي لا عوج فيه لا يحتاج الى
وذلك لا فنيته من الاول يتقارر الطبع للنتيجة اي لا يحتاج الى جهامه
من غير طلب رده الى الاول بخلاف الخرافات والاربع فانها بعيدة ان
من الاول بالنسبة للتثاني اذ حاصل الشكل الثاني الاستدلال
بتثاني اللوازم على تثاني الملزومات مثلاً كل انسان حيوان ولا
شي من الحيوان قد تثاني فيه الانسان والحيوان لا يتركب من الحيوان
اللازم للانسان فاذا اثبت للانسان ونقي عن الحيوان يلزم تثاني
الانسان والحيوان بينهما تنبيه قال العقري لا يختص الرد المذكور
بالاشكال بل يدخل القياس الاستثنائي والاقتراضي فان كلا
منهما يرتد الى الآخر قال محشي بهرمان الدين يريد انه
يمكن رد القياس الاستثنائي الى الاقتراضي بان تحول قولك ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود الى قولك هذا زمان طلع فيه وكل زمان طلع
فيه الشمس فهو نهار ينتج ان هذا الزمان نهار وانه يمكن رد
القياس الاقتراضي الى الاستثنائي كما تقول بدل قولك العالم
متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه
متغير فيكون حادثا **قوله** وانما ينتج الثاني من هذا شروع
منه في بيان شرط انتاج الشكل المذكور فذكر انه اختلاف
مقدميه اللزوميه عليه شرط اخر وقد ذكره الشارح وهو كلية
الكبري والحكمة في اقتضار المص رحمه الله على الشرط الذي
ذكره في هذا الشكل دون الشرط الذي ذكره الشارح هي ان قرينه من
الطبع وعدم احتياجه الى الرد الى الاول انما نشأ من الشرط
المذكور فكان التنبيه عليه فيه فايده فلا جرم خصه
 بالذكر قاله بعضهم وانما اقول وجه كون الشرط منشأ لما ذكر

هو ان

هو ان حاصل الشكل الثاني الاستدلال بتثاني اللوازم على
تثاني الملزومات كما قد مرنا وهذا لا يتم الا باختلاف المقدمتين
اي بامور سلبا واخر المص رحمه الله تعالى بيان شرط انتاج
الشكل الاول لكونه اقرب الاشكال الى الطبع واوضحها فلا يهتم
به غاية الاهتمام **قوله** لا اختلفت النتيجة اي بان يقصد
القياس معها قارة مع ايجابها وتارة مع سلبها وذلك بناقض
كونها لازمة له اذ يستحيل ان تكون اللازم عن الملزوم **قوله**
والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق **قوله** كان الحق السلب
وهو لا شيء من الانسان بغرض ونتيجة القياس المذكور كاذبة
وهي بعض الانسان فرب **قوله** والحق السلب وهو لا شيء من
الانسان بحج وهي نتيجة القياس المذكور **قوله** كان الحق
الايجاب وهو كل انسان ناطق ونتيجة القياس المذكور كاذبة
وهي لا شيء من الانسان ناطق **قوله** والحق الايجاب وهو
كل انسان حيوان ونتيجة القياس المذكور كاذبة وهي لا شيء
من الانسان حيوان **قوله** كان الحق السلب وهو لا شيء من
الانسان بصاهل وهي نتيجة القياس عليه ان القياس المذكور
منتقد لان الكبري فيه غير كلية **قوله** والحق الايجاب وهو
بعض الانسان جسم ونتيجة القياس المذكور كاذبة وهي
بعض الانسان ليس بجسم وفيه ما مر من الاعتراض **قوله**
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ونتيجة القياس في
هذا سالبة جزئية صادقة وفيه ما مر من الاعتراض **قوله**
فشرط انتاج الثاني انما ذكره الشارح هذا الشرط مع تقدمه في
المتن ليربط به قوله وبحسب الكم كلية الكبري وفيه مرنا الى
انه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاول ان يضم اليه الشرط
الثاني وايضا لتكون شروط الاشكال كلها في سلك واحد

تسهيلا على المتبدي الناظر في هذه المقدمة وهذا الشكل لا
يحتاج الا الى سالبية كلية كانت او جزئية **قوله** معيار العلوم المراد
بالمعيار بالعلوم هنا النظرية **قوله** اي مبرأ عنها هو احد اطلاق
المعيار وقال السعد في حواشي المطالع معيار كميال ما يقدر به
مكاييل الاقطار في المواد الجزئية من العلوم ثم قال والذي يقتضيه
ظاهر العبارة ان يذكر المعيار مع القطر والميزان مع الفكر لكنه
عكس تنبيهها على ان المعيار قد يطلق على الميزان ايضا **قوله**
ليجعل دستور انفس الشرائع دستور بالقانون ويطلق ايضا على
المرجع لاشياء الذي يلتقي بها فيها ولما كان الشكل الاول واردا
على النظم الطبيعي وكان دستور في هذا الفن وكان الشكل
الثاني لا يحتاج صاحب الفعل السليم الى رده الى الاول في الاستقنا
بخلاف الثالث والرابع اهم المصير بالاول والثاني حيث تعرض
لبیان شرط انتاجها فان قلت ايتن تعرض لبيان شرط الشكل
الاول قلنا حيث بين ضرورة المنتجة فانه يؤخذ منه ان شرط
انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى يعرف ذلك بالتأمل
قوله بخلاف بقية الاشكال اي فلا تنبج فيها الضروب الاربعة
وقد تقدم ان الثاني ينبج السالبتين والاخران ينتجان الجزئيتين
قوله والحاصل من ضرب اربع في اربع الخ اربع الصغريات
المحصورات في الاربعة الكبرى كذلك يخرج ستة عشر غير ان
ايجاب الصغرى استقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريتين
السالبتين في الكبرى اربع وكلية الكبرى استقط اربعة
اخرى حاصلة من ضرب الكبرى بين السالبتين في الصغريتين
الموجبتين فيبقى من الستة عشر اربعة اضر و هذا بنا
على انه لا عبرة بالشخصية والطبيعية في الاستقناجات
والا فالقياس يقتضي اربعة وستين حاصلة من ضرب ثمانية

في ثمانية

في ثمانية **قوله** الضرب الاول الخ فان قلت لم ترتب المهم الضروب
على هذا الصريح الوجه المذكور في هذه الرسالة قلنا اما
الضرب الاول فلا شتماله على الشرفين وهما الايجاب والكلية
قدمه على الثاني واما الثاني فلا شتماله على الكلية التي هي
وان كانت سالبية اشرف من الجزئية ولو موجهة لان شرف
الكلية لكونه من وجوه متعددة لكونه شاملا وناظرا في العلوم
ازيد من شرف الموجبة وقدمه على الثالث واما الثالث
فلا شتماله على شرف الايجاب في مقدمته قدمه على الرابع
ولعدم اشتمال الرابع على شي من الشرفين اخذه تنبيه قد علم
من كلامه ان كل ضرب منها ينبج مطلوبا من المطالب الاربعة وان
النتيجة تتبع احسن المقدمتين كما وكيفا **قوله** والصغرى
جزئية اي والكبرى كلية وتتركز التنبيه عليها للمقابلة
اي لاخذها في مقابلة الجزئية **قوله** ومن الثالث ستة اضر
بمقتضى شرطية وهما ايجاب الصغرى وكلية احدي مقدمتيه
قوله ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين لان شرطه عندهم
اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافها مع كلية
احداها وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم ان لا يجتمع
في مقدمة خستان من السالبة والجزئية بان لا يكونا سالبتين
او جزئيتين او احداها سالبة والاخرى جزئية الا ان كانت
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية وامثلة ذلك
تطلب من المطولات **قوله** والقياس الاقتواني لما بين المصروف
الله تعالى القياس الاقتواني الكائني في الحملات اراد ان يبين
اقسامه حالة كونه في الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركبه من
مجرد الحملات سواء كان تركبه من الشرطيات او من الحملات
والشرطيات واقسامه خمسة لانه ان تركب من شرطيتين فهو

اما من المتصلتين او المنفصلتين او المتصلة والمنفصلة وان
 تركيب من الحلية والشرطية فهو اما من حلية ومتصلة او من
 حلية ومنفصلة ولما كانت الحلية متقدمة علي الشرطية
 طبعاً قدم المهر القياس الاقتواني الجملي علي الشرطيات ليوافق
 الوضع الطبع ثم ان تسمية المركب من الشرطيتين شرطياً ظاهر
 واما المركب من الحلية والشرطية فتسميته بالشرطي مجازاً علاقت
 الجذبية وغلبوا في التسمية جزء الشرطي لكونه اعظم ولما
 كان الاحق بهذا الاسم من بين الاقسام الخمسة ما يتركب من
 المتصلتين بنا علي ان اطلاق الشرطية علي المتصلة حقيقة
 وعلي غيرها مجازاً لعلاقة المشابهة في الاطراف قدمه علي غيره
 من الاقسام ثم ما يتركب من المنفصلتين بنا علي ان مشابهته
 للمتصلتين في الاطراف اكثر من غيره ثم ما يتركب من الحلية
 والمتصلة لان الحلية تقدم علي الشرطية والمتصلة علي المتصلة
 وقس الباقي عليه لما ذكره في المطولات **قوله** واما من الشرطيتين
 هذا هو القسم الاول من الاقسام الخمسة للقياس الاقتواني الشرطي
 وتتعدد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تالياً في
 الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول كقول المهر ان كانت
 الشمس طالعة الخ لان ملزوم الملزوم وان كان تالياً فيها
 فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وليس البتة اذا كان الليل حاصلاً فالنهار موجود ينتج ليس البتة
 اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدماً فيها
 فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون
 اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وان كانت مقدماً في الصغرى
 وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة

فالنهار

فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج
 قد يكون اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة **قوله** واما من
 الشرطيتين المنفصلتين اي يتركب منها وهذا هو القسم الثاني
 من اقسام القياس الاقتواني الشرطي وتتعدد فيه ايضا الاشكال
 الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى
 فهو الشكل الاول كقولنا كلما زواج الحزب فبقية الامثلة
 تطلب من المطولات فائدة العدد الزوج ان تحلل او لا الي المفرد
 فهو زوج الفرد اي زوج الحادث من الفرد كالاشياء وان تحلل او لا
 الي الزوجين فهو زوج الزوج اي الزوج الحاصل من الفرد كالاشياء
 والثنائية وان شئت قلت زوج الفرد عدد لا يقبل التنصيف
 الي الواحد كالسنة والعشرة والاثني عشر وزوج الزوج عدد
 يقبل التنصيف كالاربعة والثنائية **قوله** وهو ما يتركب من
 ضرب زوج في زوج وذلك كالسنة عشرون فانه مركب من ضرب
 اربعة في اربعة مثلاً فان قلت ما ذكره يصدق علي الاثني عشر
 فانه يتركب من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة فيجوز
 لا يرد قوله فيها بعد وبقي زوج الزوج والفرد واجاب العلامة
 الشبرا مليسي بان مراده ما يتركب من ضرب زوج في زوج فقط
 بخلاف الاثني عشر فانه مركب من ضرب زوج قارة ومن ضرب
 فرد اخري وهو اثنان في ستة وثلاثة في اربعة فصم قوله وبقي
 زوج الزوج وان فرد فتأمل **قوله** وهو ما يتركب من ضرب زوج
 في فرد ومثله الشر بالسنة والعشرة وينبغي ان يفيد هذا
 بالقيد السابق وهو قولنا فقط والالتناول الاثني عشر فانه
 مركب من زوج في فرد وهما الاربعة والثلاثة فلا يصح قوله وبقي
 زوج الزوج والفرد **قوله** قسمة واحدة اي علي نمط واحد بان
 يكون احد القسمين علي قدر الاخر كثلثة وثلثة بالنظر للسنة

وخمسة وخمسة بالفظ والعشرة لان المراد بالقسم الواحدة المرة
 الواحدة من القسم مطلقا اي سواء كانت على نمط واحد او لاه
 كقسمه العشرة الى ستة واربعه والالم يريد قوله وبقي زوج الزوج
 والفرد لشمول ما ذكره **قوله** وانتهي تنصيفه الى عدد فرد ليس
 بواحد احترز به اي بقوله ليس بواحد عن المربعة فانه وان
 قيل التنصيف اكثر من مرة الا انه ينتهي بتنصيفه الى الواحد
 فهي زوج زوج فقط لا زوج الزوج والفرد جميعا **قوله** او من جملة
 ومتصلة اي يتوحد منها وهذا هو القسم الثالث من الاقسام
 الخمسة للقياس الاقتراحي الشرطي وشرط انتاجه ايجاب المتصلة
 ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التا
 ليف اي المؤلف الذي على هئية الشكل الحاصل ذلك من تالي
 المتصلة والجملة **قوله** وهو المطبوع اي العكس المذكور اي
 الموافق للطبع ولا يد من التقييد بكون الشركة مع تالي المتصلة
 كما اشار اليه المص بالتمثيل لانه هو المطبوع بخلاف الشركة في المقدم
 وبالجملة المطبوع من هذا القسم كون المتصلة صغرى بشرط
 ان تكون الشركة في تاليها وهذا هو حكمه كون المص مثله هنا
 وفيما ياتي دون الطرد ومثاله كل انسان حيوان وكلما كان هذا
 الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان العكس
 موافقا للطبع لان مقدمة المتصلة مفعول تاليها بحسب
 المتهوم اذا المقدم المفعول والتالي اللازم فتعين تقديم الاول
 ليوافق الوضع الطبع **قوله** واما من جملة ومنفصلة اي يتوحد
 منها وهذا هو القسم الرابع من الاقسام الخمسة للقياس الاقتراحي
 الشرطي **قوله** مركبة مما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الجملة
 بل يباينها والمشارك لها هو الجرا لاخذ وهو اما زوج لان معناه
 هو معني المنقسم بمساويين وايضا حده انه بانقسام المنفصلة

اي الجملة

85
 اي الجملة حصل تاليف من تالي المنفصلة والجملة على صورة
 الشكل الثالث فنتيجة القياس المذكور مركبة من مقدم المنفصلة
 ومن نتيجة التاليف اي المؤلف الذي هو على صورة الشكل
 الثالث كما تقدر والنتيجة المذكورة منفصلة مانعة خلوها
 قال الشروانها كانت مانعة خلولا لان العدد في الواقع لا يخلو من
 واحد من الثلاثة اما الفرد او زوج الزوج او زوج الفرد والفرد
 هو الجزء الاول من النتيجة والثاني هو واحد الامرين من الاخرين
 المشار اليه بقوله او منقسم بمساويين اذ زوج الزوج وزوج
 الفرد لا يخرجان عنه **قوله** وقد تعدد فيه الجمليات بتعدد اجزا
 الانفصال كان تكون كل واحدة من الجمليات تشارك جزا واحدا
 من اجزا الانفصال وح اما ان يكون التاليف بين الجمليات
 واجزا الانفصال متحدة فهو في النتيجة او مختلفة فيها اما
 اذا كانت نتايج التاليف بين الجمليات واجزا الانفصال متحدة
 فهو القياس المقسم بفتح السين سمي بذلك لاشبهاله على اقسام
 متعددة في كل جزء من اجزائه قسم وقد مثله الشرح بالحروف
 ومثاله بالمواد كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف وكل اسم
 لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ وشرطه ان تكون المنفصلة
 موجبة كلية مانعة الخلو وحققة لانه لا بد من صدق اجزا
 الانفصال والجمليات صادقة في نفس الامر فاي جزئي يغرض
 صدقه من اجزا المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الجمليات
 وينتج النتيجة المطلوبة وهي في هذا المثال جملة وهي كل كلمة
 لفظ واما اذا كانت نتايج التاليف مختلفة فتكون المنفصلة
 مانعة الخلو كقولنا كل ذي امتداد فهو اما جسم او سطح او خط
 وكل جسم فهو منقسم الى جهات وكل سطح فهو منقسم الى جهتين
 وكل خط فهو منقسم الى جهة لما مر انفا من وجوب صدق اجزا

المنفصلة مع ما يشادكها من العمليات ونتيجة هذا المقال منفصلة
وهي كل ذي امتداد اما منقسم الي جهات واما الي جهتين واما
الي جهة واحدة وكانت النتيجة جمالية في الاول منفصلة في الثاني
لاختلاف محمول العمليات في الثاني دون الاول **قوله** او متصلة
ومنفصلة اي يتركب منهما وهو القسم الخامس من اقسام الشرطية
وهو اخرها والمطبوع ما تكون المتصلة فيه صغيري والمنفصلة
كبري ومثاله قول المص كلما كان هناك انسانا الي قوله او اسود
قوله واعلم ان الاشتراك الواقع الخ لا خفا في انه قد تكرر لفظ
المشاركة غير ما مر والمراد المشاركة في اللزوم وذلك ان القضيتين
الشرطيتين المركبتين القياس لا بد ان يكون بينهما لزوم والشر
فيه اي في القياس اما في جذري تام وهو المطبوع اي الموافق
للطبع واما في جذري غير تام واقسامه اي اقسام الشركة في الجذر
مطلقا اي تاما وغير تام ثلاثة لان الشركة اما في جذري تام من
الطرفين او تام من احد هما غير تام من الاخر او غير تام منهما
قوله بين الشرطيتين هذا الحكم لا يختص بالشرطيتين بل يكون
بين الشرطية والجمالية فلو قدمه اول الشرطية لكان اولي **قوله**
ينتج دايما اما اب او ه و اعلم ان ما ذكره الشرر رحمه الله تعالى
ليس علي قاعدة الانتاج لان القاعدة عندهم في المركب من
متصلة ومنفصلة والشركة في جذري تام اذ نتيجته هي نتيجة
لوازمها المتصلات او نتيجته نفس المتصلة مع لا لزوم
المنفصلة مثلا اذ قيل كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودايما
اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون الشيء فرسا فالكبري
المنفصلة يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء ناطقا لم يكن
فرسا فتركبها كبري مع الصغري المتصلة هكذا كلما كان الشيء
انسانا لم يكن فرسا فهذه هي نتيجة القياس الاصلية وتحتاج

عن الشر

عن الشربانه اخذ لازم النتيجة المذكورة فانه يلزمها منفصلة
مركبة من عين مقدمها ونقيض تاليها وهي دايما اما ان يكون
الشي انسانا واما ان يكون فرسا وانما فعل الشيخ هكذا للتقريب
علي المبتدي هذا ملخص ما قاله شيخنا **قوله** وغير التام كقول
اي في متصلة صغيري ومنفصلة كبري والشركة في الجز الثاني
من تالي المتصلة ومثاله بالمواد كلها كان الشيء حيوانا فكل انسان
ناطق ودايما كل ناطق اما اسود او ابيض ينتج كلما كان الشيء
حيوانا فاما كل انسان ابيض او اسود **قوله** ويستتوي في
الجمالية والمتصلة للزوميتها فخرجت الاتفاقية في المقدمتين
او في احدهما وفيه تفصيل يعلم من المطولات والله اعلم **نحو**
احكام القياس الاستثنائي قوله واما القياس الاستثنائي
قد سبق ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذ قد فرغ
من الاقتراني شرع في الاستثنائي المتقدم في التقسيم قال في
القياس عهدي والمراد به ما فيه النتيجة او نقيضها بالفعل
كما مر وهو لا يكون من جمليات محضة وتتعدد فيه الاشكال
الاربعة واقسامه كالاقتراضي خمسة لانه اما ان يتركب من
منفصلتين او متصلتين او جمالية مع احدهما او متصلة
ومنفصلة وله شروط ثلاثة ستاتي في كلامه وهي كون الشر
متصلة او منفصلة وكونها غير اتفاقية فيها فتكون لزومية
في المتصلة وعنادية في المنفصلة لان الاتفاقية لا يكون بين
جذريها علاقة يعرف بها العقل اللزوم والشرط كليتها او كلية
وضع احد الطرفين او كلية رفعه اذ لو كانتا جذريتين لجاز
ان يكون اللزوم فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم
في وقت او حال اخذ فلا يلزم ثبوت الاخذ لكن قال الامام
السنوسي رحمه الله تعالى المدار علي كون وقت الاستثناء هو

طية

وقت اللزوم وان لم تكن كلية والمراد بالوضع هنا اثبات احد
جزئيهما في المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع وفي
المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع **قوله** فيتركب
من مقدمتين احدها شرطية الخ اعلم ان الشرطية هي ما قبل
اداة الاستثنا اعني لفظ لكن والاخرى هي ما بعده واعلم
ان القسمة العقلية تقتضي ان الاقسام ستة عشرون بالان
الشرطية اما متصلة او مانعة خلوا او مانعة جمع او حقيقة
فهذه اربعة تقرب في اربعة اخرى وهي اقسام الاستثنائية
لانها اما ان تشتمل على استثناء عين المقدم او عين التالي او
تقيض المقدم او تقيض التالي فاربعة في اربعة بستة عشر
منها ستة عقيمة استثنائية تقيض المقدم او عين التالي في
المتصلة واستثنائية تقيض كل تقيض كل منها في مانعة الجمع او عين
كل منها في مانعة الجمع **قوله** والاخرى وضع احد جزئيهما
اي المقدم والتالي فان كان الموضوع المقدم فالنتيجة وضع
التالي وان كان الموضوع التالي فلا ينتج كما سياتي وقوله
او اثباته اشار به الي ان وضع اسم لا فعل **قوله** وضع
الاخرى التالي اذا كان المقدم موضوعا وقوله او رفعه
اي ان كان المرفوع هو التالي فالكلام على التوزيع قائم **قوله**
او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان رفعه ينتج رفع
المقدم هكذا حمل كلام الشرح على التوزيع بقويته ما سياتي في
كلامه **قوله** يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه هذا من قبيل
اللف والنشر المرتب اي يلزم من وضع احد جزئيهما الشرطية
وضع الجزء الاخر ومن رفعه رفع الجزء الاخر قال بعض من
حشي الكافي هذا الكلام لا يصح الا في القياس الاستثنائي
الذي يكون احد المقدمتين فيه متصلة اما اذا كانت منفصلة

فالوضع

فالوضع يستلزم الرفع وبالعكس **قوله** ان كانت متصلة فاستثنائية
فاستثنائية عين المقدم ينتج عين التالي قال بعضهم لا يخفى ما
في عبارته من التساهل وهو انه يفهم منه ان المستلزمة للنتيجة
نفس المقدمة الثانية فقط ولا دخل للاولي في الاستلزام
وهذا لتساهل وقع في اكثر كتب الفقه فالاولى في العبارة ان يقال
اذا استثنى عين التالي من الشرطية المتصلة لا ينتج عين
المقدم واذا استثنى تقيض المقدم منها لا ينتج تقيض التالي
لجواز ان يكون اللزوم اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
قانه اذا وضع الحيوان لا ينتج وضع الانسان واذا رفع الانسان
لا ينتج رفع الحيوان **قوله** والالزام انفكاك الالزام الخاي والابان
لم ينتج استثنائية عين المقدم عين التالي لزم انفكاك الالزام
وهو التالي عن الملزوم وهو المقدم فيبطل اللزوم وهو كون
الشيء مقتضيا للشيء الاخر ووجود الملزوم بدون الالزام
باطل **قوله** اذا يلزم من عدم الملزوم عدم الالزام اي
لجواز ان يكونه اخص من الالزام ولا يلزم من عدم الاخص عدم
الاعم كالانسان مع الحيوان بخلاف العكس والحاصل انه يلزم
من اثبات عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس **قوله**
فلا متصلة تنتجتان صحيحتان ونتيجتان عقيمتان **قوله**
وان كانت منفصلة حقيقة اي مانعة للجمع والخلو معا ولها
اربعة نتائج اثنتان باعتبار استثنائية العين واثنتان باعتبار
استثنائية التقيض وقد تعرض لجميعها الشارح **قوله** واما
مانعة الخلو الخ مانعة الخلو هي التي لا يرفع طرفاها وقد
يجتمعان كقولنا هذا الشيء اما لا يحترق ولا يشترق فلا شجر اعم من
تقيض لا يحترق اعني حرقه فانه لا شجر يصدق على الجرد وعلى
غيره كالانسان وكذا الكلام في لا يحترق فانه اعم من تقيض
لا شجر وهو شجر فان لا يحترق يصدق على شجر وعلى غيره

كل حيوان ولها تينجتان باعتبار استثنائتيه الجزئين فاذا استثنى
نقيض احدهما انتج عين الآخر كقولنا زيد اما في البحر واما ان لا
يعرق لكنه ليس في البحر فلا يعرق او لكنه يعرق فهو في البحر لان عدم
احد المتعاندتين يستلزم وجود الآخر واما اذا استثنى عين
احدهما لم ينتج شيئا لجواز اجتماعهما **قوله** واما مانعة الجمع هي
التي لا تجتمع جزاؤها وقد يرتفعان فاستثنا عين احدهما ينتج
نقيض الآخر كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجر او حجر ولها تينجتان
بحسب استثنائتيه احدهما الجزئين اي اذا استثنى عين الاول ينتج
نقيض الجزء الثاني واذا استثنى عين التالي ينتج نقيض المقدم
لامتناع الجمع بينهما واذا استثنى نقيض احدهما لم ينتج شيئا
لجواز ارتفاعهما **احكام البرهان قوله** البرهان هذه ترجمة
اي هذا باب بيان البرهان واحكامه ولما فزع المصنف من الكلام على
القياس شرع يتكلم على البرهان وهو من الاصطلاحات المنطقية
التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم النظرية
وهو الذي عليه الاعتماد والتعويل من انواع القياس لكونه
مركبا من مقدمات يقينية بل هو احد انواع القياس الخمسة الالهية
وهو دليل قطعي لتزكيته مما ذكر وقد قال بعض المفسرين في قوله
تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة ان الحكمة اشارة الي البرهان
قاله قلا احمد **قوله** هو قياس مولف الخ هذا تعريف للبرهان
بالرسم قاله الكاقي واما كان هذا التعريف رسما لان القياس صورة
البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المستفاد غايته
والاولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل
والخارج رسم وقوله قياس جنس يتناول جميع الاقيسة وقوله
مولف مستدرك في الحد اذ القياس لا يكون الا مولفا لكن ذكره
ليتعلق به ما بعده **قوله** من مقدمات يقينية مثاله السقف
جزء البيت وكل جزء فهو اصغر من الكل ينتج السقف اصغر

من الكل

من الكل الذي هو البيت وخرج باليقينية الخطابة والمجد وغيرهما
قوله لا نتاج اليقين هو علة غائية لا لادخال ولا للاخراج
بل ذكره ليشتمل التعريف على العلة الرابع فالمولف اشارة الي
الصورة بالمطابقة والي الفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلة والى
والمقدمات اشارة الي المادة ولان نتاج اليقين اشارة الي العلة الفا
يئية كما تقدر قاله الغزي وذلك ان كل مركب صادر عن فاعل مختار
لا بد له من علة مادية وعلة صورية وعلة فاعلية وعلة غائية
لان العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب ان
كان داخلها ما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالفعل فان كان الاول
فهو العلة المادية كالخشب للسريبر وان كان الثاني فهو العلة الصورية
كالهيئة السريبرية المربعة وان كان ما يتوقف عليه الشيء خارجا
عنه فان كان مامنه الشيء صدر فهو العلة الفاعلية وان كان ما لا جله
الشيء حصل فهو العلة الغائية **قوله** اعتقاد ان الشيء كذا هو جنس
واشار بقوله مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا الي اخراج الظن والشك
والوهم وبقوله مع مطابقته الي اخراج الجهل المركب وهو عبارة
عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما مع الاعتقاد بانه لا يمكن
الا ان يكون كذا كما اعتقاد الفلاسفة قدم العالم وبقوله وامتناع
تغيره الي اخراج اعتقاد المقلد فانه وان كان اعتقاده اياه اي
الشيء لا يكون الا كذا مع مطابقته للواقع لكنه يمكن زواله
بتشكيك مشكك **قوله** والبرهان قسمان اي من حيث هو فاندفع
ما عساه ان يقال ان فيه تقسيم الشيء الي نفسه وغيره **قوله**
احدهما الي بكسر اللام وتشديد الميم المكسورة والتحتية نسبة
الي لم بكسر اللام حذف جود اخل على الاستغهامية المحذوفة
المرف **قوله** وما كان الحد الاوسط فيه علة اي بان يذكر الاستدلال
على المدعي كان يقال في مقام الاستدلال على حدوث العالم

الذي هو النتيجة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لانه
متغير واعلم ان الحد الاوسط لا بد وان يكون علة لنسبة الأكبر
الذي هو محمول النتيجة الى الأصغر الذي هو موضوعها ثم
هذه العلة اما ان تكون علة في الذهن والخارج او في الذهن
فقط فان كان علة في الذهن والخارج سمي البرهان لمبدا لانه يفيد
المبدا في الذهن والخارج اي يفيد العلية فيها ونسب اليه
لكونه واقعا في جوابها ومثاله ما ذكره الشرايفضا وان كان علة
للنسبة في الذهن دون الخارج سمي برهانا انبيا لانه يفيد انية
الحكم في الذهن فقط اي يفيد ثبوت الحكم في الذهن فقط دون
لمبته لكونه غير واقع في جواب لم الاتري ان تعفن الاخلاط
اي خروج طبايح بدنه الذي تتركب منها عن الاستقامة علة
وسبب لثبوت الحمي لزيد في الذهن والخارج واما الحد الاوسط
في عكس ذلك الذي هو الحمي فانه يفيد ثبوت الحكم اي نسبة
التعفن الي زيدا في العلم والذهن فقط واما ان علمته ما ذا
فلا يفيد ذلك وبالجملة فالحمي علة بحسب الوجود الذهني
ومعلولة بحسب الوجود الخارجي **قوله** واليقينيات لما عرفت
المصر البرهان بانه قياس مولف من مقدمات يقينية تلقنت
النفس الي بيان تلك اليقينيات ما هي فذكرها بقوله
واليقينيات الخ **قوله** اقتسام ستة وانما انحصرت المقدمات
الضرورية في الست لان الحاكم يصدق القضية الضرورية
اما العقل او الحس او المركب منها فان كان العقل فاما ان يكون
حكمه بمجرد تصور طرفي القضية او بواسطة فان كان حكم
العقل بمجرد تصور الطرفين سميت تلك القضايا اوليات
ولو كان نفس تصور الطرفين بالكسب او احدهما بالكسب
والاخر بالبدئية وان لم يحكم العقل بمجرد تصور الطرفين

بل بسبب

بل بسبب وسط لا يغيب عن الذهن بل يحضر فيه عند تصور
الطرفين سميت تلك القضايا قضايا قياسا بها وانما
كم هو الحس فهو الحسيات وتنقسم قسمين لان الحس ان كان
ظاهرا فالقضايا المدركة به تسمى بالشاهدات وان كان باطنا
فالقضايا المدركة به تسمى بالوجدانيات وان كان المدرك مدكبا
من الحس والعقل فان كان الحس حسن السمع فالمتواترات
وان كان الحس حس غير السمع فاما ان يحتاج العقل في الحكم
الي تذكر مشاهدة اي مشاهدة ترتب المجهول علي الموضوع
فهو المبريات وان لم يحتاج الي ذلك فهي الحدسيات قاله ملا تاج
قوله اوليات اي مقدمات اوليات قاوليات صفة لموصوف
تخذف **قوله** وهو ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه اي وان
كان تصور نفس الطرفين بالكسب علي ما تقدم بيا انه كتصور
حقيقة الواحد وحقيقة الانسان خلا فالما يوهه ظاهر كلام
الشرونا اختصاص ذلك بالعقل واعلم ان ظاهر كلام المصرا ان
مقدمات البرهان يجب ان تكون من هذه الست وليس هذا
الظاهر مراد انا فان مقدمات البرهان تنقسم الي قسمين مقدمات
اول ومقدمات ثواني او فوقها فالاول ما ذكر من الضروريات
الست والثواني وما فوقها من المكتسبات واما ما يقال من
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمنعنا انه لا يتألف
الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا واجبا سواء كانت
ضرورية في نفسها اي نسبتها واجبة او كانت ممكنة اي نسبتها
غير واجبة او كانت وجودية اي نسبتها واقعة بالفعل من
غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت
بدئية او مكتسبة واعلم ان العقل قد يتوقف في الحكم الاولي
بعد تصور الاطراف لعرض وذلك اما التقصان الغريزة كما

في المصبيان والبله واما التدنس الفطرة بالعقائد المضادة
للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اي فهذا العارض
لا يخرجها عن كونها اوليات هذا ملخص ما قاله شيخنا **قوله**
والكل اعظم من الجزء فانه الحكم لا يتوقف الاعلى تصور الطرفين
فن وهم ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم
يتصور معنى الجزء والكل قاله الغزي وداء الفيل هو زير الرجل
وغلطها **قوله** والسواد والبياض لا يجتمعان اي وقد يرتفعان
بالجزء لانها عند ان بخلاف النقيضين فانها لا يجتمعان ولا يرتفعان
تفعان **قوله** ومشاهدات جعلها الشرط ملة للحسيات
والوجدانيات كما في الشمسية ومنهم من جعل الحسيات قسما
مستقلا وخص اسم المشاهدات بما يسمى وجدانيات كما فعل
صاحب السلم حيث عد المحسوسات قسما سادسا ثم ان الاحكام
الحسية والوجدانية كلها جزئية فان الحس الباطني مثلا
لا يفيد الا ان هذا الجوع مؤلم واما الحكم بان كل جوع مؤلم فحكم
عقلي استفادته العقل من الاحساس الباطني بجزئيات ذلك
والوقوف على علته وكذا الحس الظاهري كاللمس لا يفيد الا ان
هذه النار حارة واما ان كل نار حارة فحكم عقلي فالحكم في ذلك
مركب من الحس والعقل لا حس مجرد ولا تقوم حجة على الغير
بالحس الا اذا شارك ذلك الغير في احساس الشيء فان
انكاره حينئذ مكابرة مثلا لا يحتج على الامه بان الشمس مضيئة
ذكره شيخنا **قوله** فتسمى حسيات ومحسوسات لا ادراكها
يا حدي الحواس الخمس الظاهرة **قوله** وان كان الحس باطنا
اي من الحواس الباطنة وهي خمسة ايضا ولها ثلاثة بطون
البطن الاول في مقدمه وفيه مدرجات الاول الحس المشترك
وهو في اول ذلك البطن شأنه حفظ ما ادركته الحواس

الظاهرة

الظاهرة بدليل استحضا ونا طعم العسل ورايحة العود حال
غيبتها وتاثيرها الخيال وهو في اخذ البطن المذكور شأنه ان
يجتمع فيه ما ادركه الحس المشترك فهو كالخزانة له الباطن
الثاني وفيه مدركة واحدة وهي المتصورة وشأنها التحليل
والتركيب للصورة والمعاني كتصورها جبالا من ياقوت وبدنا
براسين او بلاد راس وهذه القوة ان استعمالها النفس تسمى
مفكرة وانا استعمالها الوهم تسمى متخيلة فالذات واحدة **قوله**
واختلفت العبارة لاختلاف الاعتبار والبطن الثالث وفيه
مدرجات ايضا اولها الواهمة وشأنها ادراك المعاني الجزئية
كصد اقة زيد وعد اوة الذيب للنشأة وتاثيرها في اخذ
البطن المذكور وهي الحافظة شأنها ان تحفظ ما ادرك به هذا
القوي **قوله** الي تكرر المشاهدة اي المفيدة لليقين بواسطة
قياس خفي وهو اي القياس الخفي الوقوع المتكرر علي نهج
واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكل
ما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعاً ثم ان الجزئيات
قد تختص كقولنا السقونيات تسهل الصغرى ومثل بقية
الطلبيات وقد نعلم العامة بان الخمر مسكرة والسقونيات
نبت يستخرج منه نجا ويغده شئ رطب ويخفف ومقادير
للمعدة والاحشا اكثر من جميع المسهلات ويصلح بالاشياء
العطرة كالفلفل والنرجسيل مقدار ست شعيرات الي عشرين
شعيرة يسهل المرة الصغرى اقال العلامة اليوسي فان قلت
هذا القياس يعني الخفي فيه نظر لانه استغرا اخذ لم يعرف
ثبوت السبب حتى تتبع الجزئيات فوجدناها علي نمط
واحد حينئذ يحتاج الي فرق بينه وبين الاستغرا قلت
كون القياس الخفي استغرا فمنوع لان لم تستدل بتتبع الجزئيات

فقط بل بان الشيء المتكبر علي نمط واحد لا يد له من سبب وهذا
امر معقول ولو سلمنا انه استقرا فيكفي في الفرق ان المجرىات
معها قياس اخر ايا كان وان الاستقرا لا قياس معه البتة **قوله**
وحدسيات وهي المقدمات التي يحكم بها العقل بها جديس
قوي من النفس مفيد للعلم ابي بخور و تخمين مفيد لذلك وهذا
العلم حصوله دفعي بخلاف العلم الحاصل من التجربة فانه تد
رجي ولذا اختلف الناس فيه بالسرعة والبطي **قوله** يجب
قربه من الشمس وبعده عنها ابي لانه كلما قرب منها قل نور
وكما بعد عنها كثرت وانحسافه عند حيولة ظل الارض بينهما
قوله وفي بينهما ابي بين الحدسيات والمجرىات الخ قال السعد
الحدسيات كالمجرىات في تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي
الا ان السبب في المجرىات معلوم السببية غير معلوم الماهية
في الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدسي
لبالفكر والا كان من العلوم الكسبية اه وقال سيدي سعيد
قدوة في شرح السلم نقل عن القرافي في الفرق بين المجرىات
والحدسيات ان المجرىات لا تحتاج الي نظراي ابصار بخلاف
الحدسيات فاذا قال لك قائل عندي مسك هل هو عطر ام لا
قلت هي حاضرة من غير احتياج الي نظراي المعني السابق
ولذلك تقول في السقونيا انها مسهلة وان لم ترها بخلاف
الحدسي فانه يتوقف علي الابصار عند الحكم فلو قيل لك عندي
درهم اجيد هو ام ردي لم يحكم العقل هنا الا بعد الروية واعلم
ان قولهم ان الحدسي يحتاج الي الابصار بالنظر الي الغالب والا
فقد لا يحتاج اليه كما اذا احس الاعمى برشاش حول انا فيه
ما فانه يحكم بهذا الرشاش من ذلك الا با الحدسي **قوله**
سرعة الانتقال من المبادي الي المطالب في عبارته تسامح لان

الانتقال

الانتقال في الحدسي دفعي لا تدريجي ولذلك قال قلا احمد الحدسي
منسوح المبادي والمطالب للذهن دفعة وحقيقته ان تسنح المباد
المرتبة للذهن فيحصل المطلوب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر
لا يد فيه من حركة مبداء اوها المطالب ومنتهى المبادي فربما
تنقطع وربما تنادي الي المبادي وبعد ما تنادي اليها انما يتم
الفكر بحركة اخري من المبادي الي المطالب فالفكر ذو احركات
تدريجية ويمكن فيه الانتقال بخلاف الحدسي فانه لا حركة فيه
اصلا وكما تعلم لم يعد والانتقال الذي فيه حركة كما اشار اليه
القطب في شروح الشمسية وذلك لان الانتقال فيه دفعي كما تقتضيه
ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب كون الحركة تدريجية اذا عرفت
هذا فاعلم ان المجرىات والحدسيات ليست حجة علي الغير لجواز
ان لا يكون له شيء من ذلك **قوله** وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة
السمع من جمع يوم من توافهم علي الكذب ابي قضا يحكم العقل
بواسطة السماع من جمع يحصل الوثوق بصديقهم وانهم لا يجتمعون
علي الكذب ثم انه وقع خلاف هل يشترط في الطبقة التي حضرت
الواقعة المروية ان يدركوها بحاسة السمع فقط او المدار علي
ادراكها ولو باحدى الحواس الخمس فالسعد اعتبر مطلق الادراك
وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فعلي هذا الخلاف الجماعة المخبرون
بالتشاق الترميضي خبرهم تواتر مطلقا عند السعد واما عند
غيرهم فاعدا الكذب الجماعة الذين شاهدوا يمين خبرهم تواتر
واما من شاهد ذلك فخير من قبيل المشاهدات وخرج علي
القولين الاخبار عن امر معلوم كالأخبار عن حدوث العالم فانه
لا يسمى بذلك لعدم الاستناد الي الحس واعلم انه لا يشترط في
المخبرين عدد معين علي الاصح بل المدار علي حصول اليقين
بالحكم ونزول الاحتمال وان العلم الحاصل بالتواتر لا يكون حجة علي

الغير لجواز ان لا يحصل له مثل ما حصل لك **قوله** وقضايا قياسا
 قضايا وتسمى الفطريات والقضايا الفطرية ولم يذكرها صاحب
 السلم رحمه الله تعالى ولعل ذلك لانها عند المحققين ليست من
 الضروريات بل هي في الاصل كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا
 لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت ضرورة ايضا فكانها لا تحتاج
 الي ذلك البرهان قاله شيخنا ومثاله ما ذكره المصنف ان العقل يرتب
 في الحال ان الاربعة منقسمة الي منساو وبين وكل منقسم بمنساو بين
 زوج فالاربعة زوج **قوله** بسبب وسط اي قياس متوسط
 هنا بين الاربعة والزوج **قوله** والجدل الخاي من الاصطلاحات
 المنطقية الجدل وهو لغة القوة واصطلاحا ما ذكره المصنف ثم اعلم
 ان القياس اما مركب من مقدمات يقينية او غير يقينية اما
 المركب من اليقينية فهو البرهان كما تقدم واما المركب من غير
 اليقينية فالاقضية الاربعة الباقية ووجه الحصر في هذه الخمسة
 ان ما افاد تصديقا جازما يقينيا مطابقا للواقع فهو البرهان
 وما افاد ذلك لكنه غير مطابق للواقع فهو السفسطة وقولنا في
 السفسطة انها افادت تصديقا يقينيا اي بالنظر للمستدل بها
 والا فقد تكون مقدماتها وهيمية كاذبة وما اعتبر فيه عموم الاعتراف
 فقط فهو الجدل وما لم يعتبر فيه ذلك فهو الشعب وهو مع
 السفسطة المذكورة داخلان في قسم واحد وهو المغالطة وما
 افاده التصديق الغير الجازم فهو الخطابة وما افاد التخييل دون
 التصديق هو الشعر **قوله** مشهورة بسبب شهرتها فيما بينهم
 اما لا شتما لها على مصلحة عامة واليه اشار الشر بقوله العدل
 حسن والظلم قبيح واما لما في طباعهم من الرقة واليه اشار الشر
 بقوله ومراعاة الضعفا محمودا واما لما فيهم من الجمية والانفة
 واليه اشار الشر بقوله وكشف العورة مذموم واما بحسب انفعالا
 فم

٩٩
 تقوم من العادات كفتح ذبح الحيوانات عند اهل الهند لان عادتهم
 عدم ذبحه وعدم قبحه عند غيرهم اي لامن عادتهم ذلك وامان
 الشرايع والاداب كالامور الشرعية وغيرها واما تبليغ الشهادة
 الي حيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما حيفية بان الانسان
 لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المغايرة لعقله حكم بالاول
 ليات دون المشهورات ويفرق ايضا بانها قد تكون صادقة وقد
 تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة **قوله**
 مسلمة اعلم ان من الجدول ما يتالف من القضايا المسلمات وهي كما
 قال السيد في شرح الشريعة قضايا تسلم من الخصم وينبغي عليها
 الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم
 اخر مثال الثاني ما يستدل به الفقيه الذي يري وجوب
 الزكاة في حلي البالغة وهو قوله عليه الصلاة والسلام في
 الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد لا نسلم انه حجة لقال
 له خصمه قد ثبتت انه حجة في علم اخر وهو اصول الفقه فلا بد
 ان تاخذه مسلما هنا ومثال الاول قولك اكل الميتة عند المرء
 ضطرار ارتكاب امر ضروري وكل ارتكاب امر ضروري
 فهو مباح فيكون اكل الميتة عند الاضطرار مباحا وقوله مسلمة
 او مشهورة اي سواء كانت من المشهور فقط او من المسلمة كذلك
 او احدهما من المسلمة والاخري من المشهورة **قوله** والغرض
 منه الزام خصمه الخاي لان الجدلي قد يكون مجيبا عن سوال
 حافظ الراية ومذهبه فغاية سعيه ان لا يصير ملزما لاحد
 وقد يكون معترضا فغاية سعيه ان يلزم خصمه **قوله** والخطا
 قياس مولف الخطا هو صنيح المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل
 فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب بادبي الراي ان المقدمات
 المقبولة لا مانع منها ان تكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال

ان قيد الحيثية مراعي في التعريف وان المعنى الخطابية قياس
مولف من مقدمات مقبولة من حيث انها لا تكون الا قياسا
والحق انها قد تكون قياسا وقد تكون استعرا وقد تكون تمثيلا
وقد تكون على صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجبتين
في الشكل الثاني ثم ان كون المقدمات بحسب نفس الامور وان
كان المستعمل لها يصح بالجزم **قوله** من شخص معتقد فيه
اي بسبب من الاسباب اما الامور سماوي من المعجزات والكراما
كالانبياء والاولياء واما الاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم
والزهد وهي اي الخطابية نافعة جدا في تعظيم امر الله و
والشفقة على خلقه **قوله** او منظونه اي معتقد فيها اعتقادا
راجحا وقضية عطفه على سابقه ان المقدمات المقبولة من
شخص معتقد فيه ليست ظنية وفيه نظر بل الظاهر انها قد
تكون ظنية ايضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من
نبي الله الامم الا ان يقال العطف للتفسير قال السعد وقد تقبل
الخطابة من غير ان تنسب الي احد وذلك كالامثال السائرة
قوله والشعر قياس اي صورة او كالقياس من جهة هو
تأثيره في النفوس وهو ما خوذ من الاشعار والشعر النفس
به بتأثيره فيها **قوله** تنبسط منها النفس او تنقبض اي
تتسع وتنشرح للرغبة فيها او تضيق عنها فتتغير منها هو
فالفرض منه انفعال النفس ببسط او قبض بسبب ترغيب
او ترهيب ليصير ذلك مبدءا لفعل او ترك او رضي او سخط
ولهذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره
قان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اغرب والذ
وفي الخبر ان من البيان لسر اي ما يعمل عمل السر في سرعة
القلوب ومن الشعر الحكمة والحكم من اشعارها ان ترغيب فيها النفوس

وتنمير

وتنمير اليها **قوله** يا قوتة سيالة يعني انها جردا كاليا قوتة
وسيالة اسم فاعل للمبالغة في السيالة اي سرعة السيالة
والجديان في الخلق لدرجتها في منساعة بسهولة فاذا سمعت
النفس ذلك وتشوقت اليها ورغبت في شربها رغبة
العاشق في المعشوق **قوله** مرة بكسر الميم وتشديد الراء
والدال فعلى الاول هو ما في المرارة من الصغرا والمرارة شي
لا ريق بالكبد يكون لكل ذي روح غير الغنم والابل وعلى الثاني
هي الخلط المعلوم وقوله مهووعة اي مقبنة وهو ع بمعني
تغيب **قوله** والمغالطة ما خوذة من الغلط وهو الخطا في الفعل
او اللفظ والمراد به هنا ايقاع الغير في الغلط بما يشبه الصواب
وليس صوابا ولذا قالوا في تعريفها هي القياس الباطل السك
الشبيهة بالحق المنتج للباطل كقولك الانسان وحده كاتب
وكل كاتب حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل بيان
الغلط ان يقال ان قولنا الانسان وحده كاتب مشتمل على
قضييتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس
بكاتب الماخوذة من ضم لفظ وحده الى الانسان لان قولنا
الانسان وحده كاتب يستلزم قولنا غير الانسان ليس بكاتب
فها تان قضيتمان والقاعدة عندهم ان يضم كل واحدة منهما
صغري الى كبرى القياس فاذا قلت الانسان كاتب وكل كاتب
حيوان انتج نتيجة صادقة وهي الانسان حيوان واذا قلت
غير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب حيوان لا ينتج شيئا لان
شرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغري فوق التخليط من
وضع المقدمتين مقام مقدمة واحدة والمغالطة لا تغيد
بحسب الذات بل بحسب المشابهة للحق على ما سياتي وتولا
تصور التمييز لم يتم لها هنا **قوله** كاذبة اي بحسب ظن المتكلم

والسامع وان وافقت الواقع **قوله** شبهة بالحق اي ولا تكون
حقا وشبهها بالحق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى
وسياتي مثالا في الشر ومن فوايد المغالطة تغليب الخصم
واسكانه واعظمها الاحتراز عن المغالطة وله در القليل في المعنى
عرفت الشر لا الشر ولكن لتوقيه **هـ** فمن لا يعرف الخير من الشر يقفه
وفي رواية ومن لم يعرف الشر من الناس يقع فيه وقوله او
بالمشهور اي من الغضايا وفي نسخة المشهورة بزيادة ضمير
المؤنث وفي نسخة المشهورات بالجمع والامور في ذلك سهل
والماك واحد **قوله** وهمية كاذبة قال السعد في شرح التسمية
واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في امور
غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما يقال ان ورا
العالم فضا اي خلا لا يتناهي كما يحكم على كل موجود بانه متخير
لانه يدرك ان كلاما هو مشاهد محسوس فهو متخير اه هذه
شبيهة بالمشهورات قال في التسمية لولا دفع العقل
والشرائع لكانت من الاوليات وقوله غير محسوسة احتراز
به عن احكام الوهم في المحسوسات فان العقل يصدقها واما
ايها المعقولات الصرفة فاحكامه كاذبة بدليل انه يساعد
العقل في المقدمات البينة الانتاج وينازعه في النتيجة
ولا يقبلها كما في قولهم الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل
يحكم بان الميت لا يخاف منه والوهم يقيف ولا يحكم **تنبيه**
احكام الوهم بالنظر لاحكام العقل اكثر واشهر لانه اقرب
الي المحسوسات ووقع في الضماير **قوله** بتسميها وهما
المقدمات الكاذبة الشبيهة بالحق او الشبيهة بالمشهورة
وهذا قسم القسم الثاني المقدمات الوهمية الكاذبة **قوله**
فمن اوهم بذلك المذكور من الغضايا **قوله** حكيم اي فلسفي

علم

عالم بالحكمة الطبيعية او الالهية **قوله** ولها انواع ظاهري كلام
الشرانها انواع متباينة وفي كلام السعد ما يدل على ان الذات
واحدة والاعتبار مختلف ولذا قال الابدي في شرحه المغالط
ان ادعي المشابهة بالحق ولم يكن كذلك قياسه قياسا
سفسطيا وان ادعي المشابهة بالمشهورة ولم يكن كذلك
قياسه قياسا شغبي او ملخصا **قوله** يسمى سوفسطائيا
واقتضاها من سوفسطا وهو اسم للحكمة الموهمة والعلم
المزخرف لان سوف معناه العلم واسط معناه المزخرف والبا
طل والغلط قاله برهان الدين **قوله** مشاغبيا اي مهيجها
للشرف في الصحاح الشغب بالسكون تهيج الشرا **قوله** غماريا
من المراء وهو الجدل ما خوذ من مريت الغرس استخرجت ما عنده
من الجري كان كلاما من المتارين يستخرج ما عند صاحبه من
الكلام قال برهان الدين في حواشي العتري ان المغالطة في
بتسميها اي السفسطة والمشاغبة كما تطلق على القياس
المشتبهة على معانيها كذلك تطلق بالاشتراك اللغوي على
ملكة الاقتدار على اقامتها **قوله** ويسمى هذا النوع بالمغالطة
لأنه لطف الخارجية لكونها بامرا جنبي خارج عن البحث
المتكلم فيه **قوله** وهو مع انه اتبع الخزع هذه الانواع كالسهم
تد اوي الامراض الحديثة الكابنة في الاجسام القيمة فيندفع
بها قصد الاستخفاف بالناس والتشوش عليهم او ضال مضل
قاصد فساد عقايد المسلمين ولم يقدر عليه الا بذلك ومن
ذلك ما وقع للقاضي ابو بكر الباقلي في حين اقبل لمجلس
الناظرة وفيه ابن المعلم احد روسا الدرافضة فالتفت وقال
قد جاك الشيطان فسمع القاضي ما قاله فلما جلس اقبل على
ابن المعلم واصحابه وقال الم ترون اننا ارسلنا الشياطين على الكافرين

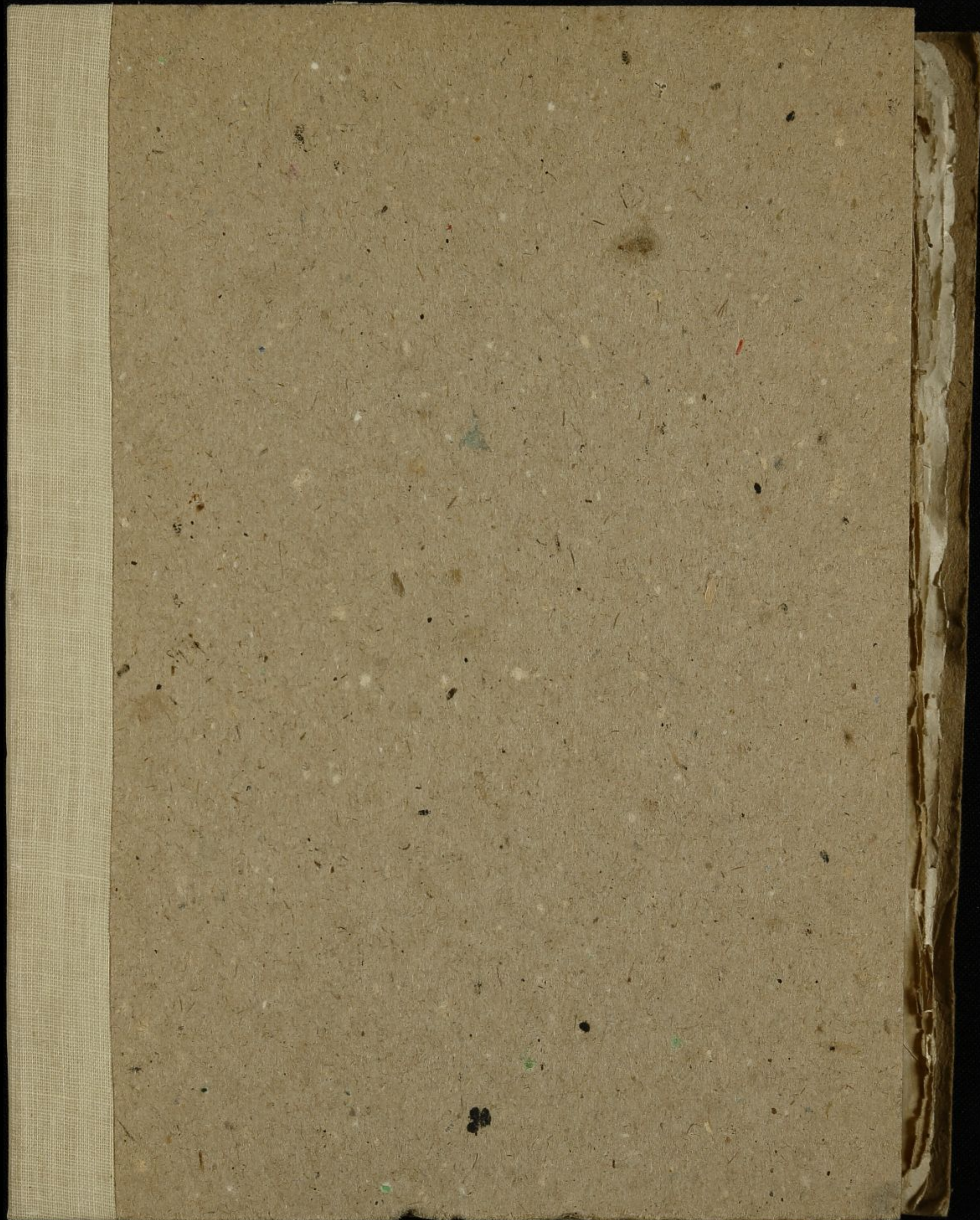
توزعهم انرا ومن ذلك ما وقع لشيخ شيمخنا مع بعض المدرسين
حيث بحث معه شيخ شيمخنا فقال له المدرس هذا الذي نقرأ
فيه فن الاصول معرضا بانه لا يفرق بينه وبين غيره ليقينه
فقال له شيمخنا لم يلبس علي بالتوراة معرضا به لانه كان
اصله من اليهود ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاسا له في
درسه تعنتا حيث تكلم شيخ شيمخنا في تعريف الليل والنهار
فقال له ذلك البعض منعنتا هل يجوز الجمع بينهما وكان ذلك
السائل اعور فقال له قد جمع الله تعالى بينهما في وجهك ففحك
الحاضرون والفحري جمع الله في وجهه ما يشبه الليل والنهار
ومن ذلك لشيخ شيمخنا العلامة اليوسي حيث تكلم علي
النية وانما ينبغي استعمالها ذكر امن اول الفعل الخ فقال
له بعض المتعنتين وكان في الاصل غير مسلم النية عرض والرض
لا ينبغي زمايين فقال له ناسه انك لفي مثلا لك القديم يعني
انه وقع في القرآن وصف الضلال بالقدم فما جوابك فهو جوابنا
وقبه تعريضا به **قوله** والغلط اما من جهة الصورة الخ اعلم
ان الغلط في القياس اما ان يكون من جهة صورته او من جهة
مادته فالذي من جهة الصورة هو ان لا يكون القياس علي
كيفية منتجة لاختلاف شرطه بحسب الكمية بان يكون كبري
الشكل الاول جزئية والصغري سالبة او بعدم تكرر الوسط
واما الذي من جهة المادة فهو ان تكون المقدمات كاذبة
لكنها شبيهة بالصادقة صورة فما ذكره الشرح من المثال وهو
قوله هذه فرس الخ ان اريد بالفرس في الصغري صورته
لعدم تكرر الوسط وان اريد به الفرس الحقيقي فالفساد فيه
من جهة المادة وذلك لان الصغري كاذبة **قوله** كل انسان
وفرس انسان الخ هذه شبيهة بالقضية الصادقة وهي قولنا

كل انسان

كل انسان فاطق حيوان التي هي من الاوليات لان كل من تصور
الكل والجزء جزم بان الجزء لا يزم لکله فوضع كل من القضيتين
كله وله اجزا ولما كان موضوع القضية الاولى وهو الانسان
والفرس غير صادق علي ذات واحدة كانت القضية كاذبة
بخلاف الكل الذي هو موضوع القضية الثانية لما كان صادقا
علي ذات واحدة وهو الانسان كانت القضية صادقة **قوله**
ما فيه من المصادرة علي المطلوب وهي هنا ان يجعل نفس
الوسط ونفس الاصغر نفس الاكبر مع تبديل اللفظ بمرادفه
مثل ان يقال ايض كل انسان بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبري
نفس المطلوب **قوله** ومن غير اليقنيات الاستقراء الناقص
قد تقدم اخراج الاستقراء الناقص عن ان يكون قياسا وكذا
التمثيل لقوله في تعريفه اي القياس لزم عنها اي القول لانا
قول اخر واحتجز بالناقص عن الاستقراء التام فانه من
اليقنيات **قوله** وهي حكم علي كلي الخ في هذا التفسير تسامح
ظاهر لان الاستقراحة موصلة الي التصديق الذي هو
الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من الاستقراء لانسه
فكانهم ارادوا اثبات المطلوب بالاستقلال هو اثبات حكم كلي
لوجوده في اكثر الجزئيات والصحيح في تفسيره ما ذكره حجة
الاسلام رضي الله عنه وهو انه عبارة عن تصنع امور جزئية
ليحكم بحكمها علي امور يشتمل تلك الجزئيات وهو الموافق
لللام ابي نصر الفارابي **قوله** بما شاهدنا وصورة قياسه
هكذا كل حيوان اما انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة
وطير يرك فله الاسفل عند المصنع فالصغري كاذبة لان له
الحيوان لا ينحصر فيها ذكره من الاقسام فربما يكون من الحيوانات
الخارجة عما ذكر لا يرك فله الاسفل عند المصنع كالتمساح

قاله صاحب دقايق الافكار **قوله** وهو اثبات الحكم الخ وفيه
تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب ان يقال ان
تشبيه جزئي بحزبي في معني مشترك بينهما يثبت التشبيه
الحكم الثابت للتشبيه به المعلن بذلك المعني **قوله** والعمدة
الخ ابي المعتمد من هذه الاقسام هو البرهان لانه لتحصيل العقائد
الصحيحة ورفع العقائد الفاسدة فينتفع الخاصة من الناس
وهم الذين لهم عقول سليمة وطباع مستقيمة فيرتفعون
عن درجة العامة ويليه الخطاب ويليه الجدول قال فلا اجد
قيل في قوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الي البرهان
والموعظة اشارة الي الخطاب والجدول اشارة الي الجدول
فيكون كلام من هذه الثلاثة معتمدا عليه في الدعوة الي سبيل
الحق بكونه بالنسبة الي المستدل المعتمد عليه هو البرهان فقط
لانه يغيب اليقين بلا ريب بخلاف الاخيرين واما الاستقراء
والتشبيه فهما ملحقان بالقياس في الحكم والتأويل وحسبنا
الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم ورضي
الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين والمجاهدين
العالمين وقد تم نسخ هذا الكتاب يوم الاحد المبارك
لسبع وعشرين خلت من شهر القعدة سنة الف وستمائة
وما يتين اثنتين وخمسين من الهجرة النبوية
علي صاحبها افضل الصلاة واتم التسليم
علي يد العبد الذليل اسما عيل
البحيري وصلي الله علي سيدنا
محمد وعلي اله وصحبه وسلم اجمعين امين

AP An 412



قاله صاحب دقايق الأفكار **قوله** وهو اثبات الحكم الخ وفيه
 تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب ان يقال ان
 تشبيه جزيي بمجزي في معني مشترك بينهما يثبت للمشبه
 الحكم الثابت للمشبه به المعلن بذلك المعني **قوله** والعمدة
 الخ اي المعتمد من هذه الاقسام هو البرهان لانه التحصيل العقلا
 الصحيحة ورفح العقاييد الفاسدة فينتفع الخاصة من الناس
 وهم الذين لهم عقول سليمة وطباع مستقيمة فيرتفعون
 عن درجة العامة ويليه الخطاب ويليهها الجدول قال قلا احمد
 قيل في قوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
 وجاد لهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الي البرهان
 والموعظة اشارة الي الخطاب والجدول اشارة الي الجدول
 فيكون كل من هذه الثلاثة معتمدا عليه في الدعوة الي سبيل
 الحق بلك بالنسبة الي المستدل المعتمد عليه هو البرهان فقط
 لانه يغيد اليقين بلا ريب بخلاف الاخيرين واما الاستقل
 والتمثيل فهما ملحقان بالقياس في الحكم والتأويل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم ورضي
 الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين والمجد لله رب
 العالمين وقد تم نسخ هذا الكتاب يوم الاحد المبارك
 لسبع وعشرين خلت من شهر القعدة سنة الف و
 مائتين اثنين وخمسين من الهجرة النبوية
 علي صاحبها افضل الصلاة والسلام وانهم التسليم
 علي يد العبد الذليل اسما عيل
 البخيري وصلي الله علي سيدنا
 محمد وعلي اله وصحبه وسلم اجمعين امين

